المهندس الزراعي العربي

مجلة فصلية .. تصدر عن الأمانة العامة
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب
بدمشق
● العدد الثالث / حزيران - يونيو / ١٩٨١ ●

● ملف العدد :
التنمية الزراعية في دولة
الامارات العربية المتحدة

- ملامح التنمية الزراعية .. في الجماهيرية
- اجتماع الخبراء حول : ادارة الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها .
- الندوة العربية الرابعة للمحاصيل الحقلية

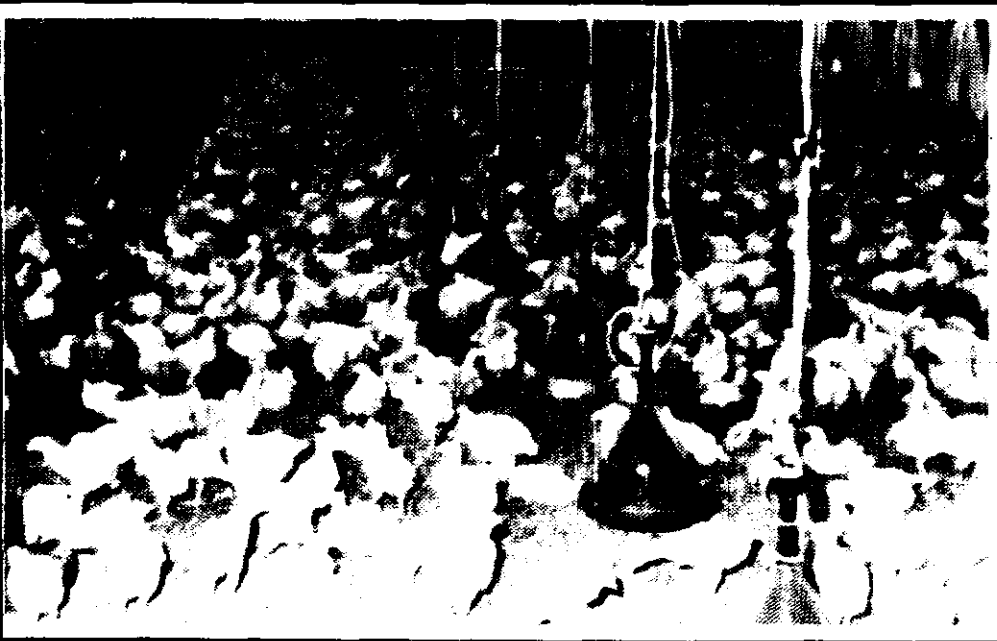

المهندس الزراعي العربي

مجلة دورية تصدر
عن الأمانة العامة
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب
بدمشق
المقالات والأبحاث ترسل باسم
رئيس التحرير / دمشق - ص.ب ٣٨٠٠

رئيس التحرير
والمدير المسؤول
د. يحيى بكور
سكرتارية التحرير
هشام بشير
عبد الوهاب المصري

● آراء الكتّاب .. لا تعبّر بالضرورة عن آراء الإتحاد ●

●● تمكن المركز العربي لدراسات الاراضي الجافة والمناطق القاحلة « اكساد » من استنباط اصناف جديدة من القمح والشعير تمتاز بمقاومتها للجفاف وللامراض ،وذات طاقة انتاجية عالية تزيد ٥٠٪ عن الاصناف التي تزرع حالياً في الاراضي المطرية « البعلية » في الوطن العربي ! ●

●● قيمة غذائية مرتفعة ، شكل جميل ، لون جذاب .. تلك هي بعض مواصفات العنب .. « ملك الفاكهة » فمنذ أقدم العصور كانت شجرة العنب تحظى بحب وتقدير القدامى .. ومنذ أقدم العصور أيضا كان العنب يتصدر موائد العالم .

صنف العنب الكمالي .. من أكثر أصناف العنب انتشارا . ماذا عن العنب ؟ وماذا عن العنب الكمالي ؟!.. هذا ما يجيبنا عنه ، في هذا العدد ، بحث الدكتور حسين مطرود ●

موضوع الغلاف

●● تقول الاحصائيات ان المواطن العربي يستهلك من اللحوم والالبان في المتوسط سبع مرات أقل مما يستهلكه الفرد في البلدان المتقدمة . وفوق ذلك فان الاقطار العربية تستورد ٩٠٪ من استهلاكها من هاتين المادتين !

لذا فان مشاريع انتاج اللحوم والالبان احتلت المرتبة الاولى بين مشاريع برامج الامن الغذائي العربي اذ بلغ عددها ستة وستين مشروعا من أصل اجمالي هذه المشاريع الـ «١٥٣»

الجماهير العربية تعقد آمالا كبيرة على قرارات الدورة الاستثنائية التي سيعقدها السادة وزراء الزراعة العرب في طرابلس بالجماهيرية ●

كلمة العدد

المهندسون الزراعيون ..
والدورة الاستثنائية لوزراء الزراعة العرب

مشكلة الامن الغذائي وخصوصاً بالنسبة للوطن العربي ، لم تعد مجرد مشكلة اقتصادية فحسب بل باتت مشكلة سياسية بالدرجة الاولى ،وخصوصاً بعد أن بات زمام انتاج الغذاء وتصديره في العالم في قبضة ثلاث فقط من الدول المتقدمة تستخدمه سلاحاً استراتيجياً في معاملاتها الدولية، في ذات الوقت الذي يتناقص فيه المعروض من الغذاء في السوق الدولية ،وتستأثر فيه مستورداتنا منها بجانب كبير من مواردنا . فينعكس ذلك كله على تصدينا للقضايا القومية المصيرية وعلى تحقيق تنمية جادة سواء أكانت قطرية أم قومية!.

مشاريع برامج الامن الغذائي المقترح تنفيذها في ثلاثة عشرة قطرا عربيا لتقليص حجم الفجوة الغذائية العربية ، نوقشت باستفاضة من قبل السادة وزراء الزراعة العرب خلال اجتماعات المنظمة العربية للتنمية الزراعية الذي انعقد في دمشق بنهاية العام الماضي . وانتهت اجتماعاتهم بتشكيل لجنة وزارية تحضر لعقد دورة استثنائية قبل نهاية النصف الاول من عام ١٩٨١ .

اللجنة الوزارية وخلال الشهور الماضية ، أنهت تقويمها لمشاريع برامج الامن الغذائي العربي ، كما قامت بوضع أولويات موضوعية وزمنية لها .ومن المتوقع أن يعقد السادة وزراء الزراعة العرب دورتهم الاستثنائية خلال الشهر الحالي في طرابلس بالجماهيرية لمناقشة واقرار هذه المشاريع وأولوياتها ..

المهندسون الزراعيون في الوطن العربي متفائلون ويعقدون آمالا كبيرة على ما ستنطوي عليه اجتماعات هذه الدورة ويأملون ان لم نقل يطالبون السادة وزراء الزراعة العرب ، بأن يخرجوا من دورتهم بقرارات لا تقل عن الطموحات والآمال التي تنتظرها الجماهير العربية لتحقيق أمن الامة العربية ..من خلال قرارات لا من خلال توصيات ..قرارات تنفيذية تخرج هذه المشاريع الى حيز الواقع والاجراءات التنفيذية .

فالصورة المستقبلية لتوفير غذاء المواطن العربي ، في ظل الواقع الراهن لمنطقتنا التي تعتبر الاقل انتاجية حتى بالمقارنة مع دول العالم الثالث لا توحي بالتفاؤل على الاطلاق .

صحيح ان امكانيات التحرك العربي لتحسين هذه الصورة متوفرة الآن ، بالنظر لتوفر الموارد المالية اضافة الى الكوادر الفنية والخبرة التي باتت معقولة نسبياً في الوطن العربي .الا أن هذا التحرك قد لا يجدي في تحسين هذه الصورة ، اذا أخرناه حتى الى مستقبل قريب ، قد لا تجدي فيه أيضاً الاموال لسد احتياجات العرب المتزايدة من الغذاء.

لذا فاننا نأمل من هذه الدورة الاستثنائية اقراراً كاملا لمشاريع برامج الامن الغذائي العربي حتى لو أرتأى السادة الوزراء ان بعضاً منها يحتاج لمزيد من الدراسة أو الاستكمال . فالقرار لم يعد يحتمل التأخير ولكن مزيداً من التفصيل والاستكمال للدراسات يمكن له أن يتم لاحقاً ، ويكلف به مركز دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الذي أعدت الدراسة الخاصة باحداثه ، ووضعت بين يدي السادة وزراء الزراعة العرب لاقراره أيضاً في هذه الدورة الاستثنائية .

« هيئة التحرير »

المحتويات

- اخبار اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ٥ — ٧

*** دراسات :**

- تنسيق وتوحيد المصطلح العلمي والتقني في الوطن العربي ٨ — ١٥
- مقاومة الانجراف وحفظ التربة ١٦ — ١٩
- انتاج التمور واستهلاكها في الوطن العربي ٢٠ — ٢٧
- الملامح الرئيسية للتنمية الزراعية في الجماهيرية ٢٨ — ٣٣
- العنب .. ملك الفاكهة ٣٤ — ٣٧
- الابل .. هل تعود لها امجادها ؟ ٣٨ — ٤١
- أصناف جديدة من القمح والشعير مقاومة للجفاف ٤٢ — ٤٧
- دراسات الامن الغذائي العربي .. انتاج وتصنيع السكر ٤٨ — ٥٧

*** كاريكاتير العدد** ٥٨ — ٥٩

*** ملف العدد :**

- الامن الغذائي في دولة الامارات العربية المتحدة ٦٠ — ٧١

*** هيئات عربية :**

- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ٧٢ — ٧٥

*** تحقيقات :**

- مشروع انمائي عربي .. سد الفرات ٧٦ — ٨١

*** مؤتمرات :**

- مؤتمر المهندسين الزراعيين في سورية ٨٢ — ٨٥
- المؤتمر الخامس لاتحاد الفلاحين التونسيين ٨٦ — ٨٩
- اتحاد الفلاحين في سورية .. في مؤتمره الخامس ٩٠ — ٩١
- **المؤتمر الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة .. للشرق الادنى** ٩٢ — ١٠١

*** اجتماعات ومشاورات :**

- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة .. اجتماع مجلس الادارة ١٠٢ — ١٠٣
- الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك .. في دورته السادسة ١٠٤ — ١٠٥
- اجتماع الخبراء حول ادارة الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها ١٠٦ — ١١١
- مشاورة الخبراء حول تحسين تنظيم التنمية الزراعية وادارتها ١١٢ — ١١٤

*** ندوات :**

- ندوة الاراضي شبه المالحة .. في تونس ١١٥
- ندوة الميكنة الزراعية .. في الخرطوم ١١٦ — ١١٩
- الندوة العربية الرابعة للمحاصيل الحقلية ١٢٠ — ١٢١

*** وثائق :**

- اتفاقية بين اتحاد المهندسين الزراعيين العرب والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٢٢ — ١٢٣
- اتفاقية بين اتحاد المهندسين الزراعيين العرب والاتحاد العربي لمنتجي الاسماك ١٢٤ — ١٢٥

*** اخبار :**

- اتفاقية بين منظمة الاغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ١٢٦
- أخبار النقابات الزراعية العربية ١٢٧
- حزمة اخبار عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٢٨ — ١٢٩

*** الكلمة الاخيرة** ١٣٠

* المكتب التنفيذي للاتحاد .. يجتمع في ١٦ يونيو في الجماهيرية

بعد اتصالات مكثفة اجرتها الامانة العامة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب مع النقابات الزراعية الاعضاء ، تقرر ان يعقد المكتب التنفيذي للاتحاد دورته الثامنةعشرة في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في الفترة ١٦ ـ ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٨١ . ويتضمن جدول اعمال الدورة البنود التالية :

- اقرار مشروع جدول اعمال المكتب التنفيذي وبرنامج اجتماعاته .
- مذكرة بشأن انتخاب رئيس الدورة الحالية للاتحاد .
- مذكرة بشأن تقرير الامين العام للاتحاد عما تم تنفيذه من قرارات وتوصيات المكتب التنفيذي في دورته السابعة عشرة الماضية .
- مذكرة بشأن تقرير امين الصندوق عن الوضع المالي للاتحاد خلال الفترة الماضية بين الاجتماعين .
- مذكرة بشأن دعم صمود المهندسين الزراعيين في الوطن المحتل .
- مذكرة بشأن جدول اعمال الدورة العاشرة للمجلس الاعلى للاتحاد المقرر عقدها في الفترة ١٨ ـ ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٨١ .
- مذكرة حول مكان وزمان عقد المؤتمر الفني الدوري الخامس للاتحاد والموضوعات التي ستطرح فيه .
- مذكرة بشأن المساهمة في يوم الغذاء العالمي .
- مذكرة بشأن تطوير شعار الاتحاد .
- مذكرة بشأن مجلة المهندس الزراعي العربي .
- مذكرة بشأن الاتصالات مع منظمة الاغذية والزراعة الدولية من أجل تقديم مساعدة فنية للاتحاد .
- مذكرة بشأن الاتصالات مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حول تقديم مساعدة مالية وفنية للاتحاد .
- مذكرة بشأن متابعة نتائج قرارات وتوصيات المؤتمر الفني الدوري الرابع للاتحاد .
- مذكرة بشأن تحديد مكان وزمان انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمكتب التنفيذي للاتحاد .
- ما يستجد من اعمال وقضايا مطلوب عرضها من قبل المنظمات الاعضاء .

* والمجلس الاعلى للاتحاد .. يجتمع في ١٨ يونيو في الجماهيرية

يعقد المجلس الاعلى للاتحاد اجتماعات دورته العاشرة في الفترة ١٨ ـ ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٨١ في طرابلس بالجماهيرية . وسيدرس المجلس الاعلى مذكرات حول المواضيع المعروضة على المكتب التنفيذي ، بالاضافة الى انتخاب امين عام مساعد ثان للاتحاد وانتخاب امين صندوق للاتحاد ، واعتماد تسمية اعضاء المكتب التنفيذي والمجلس الاعلى للدورة الحالية ، وتحديد مكان وزمان عقد الدورة الحادية عشرة للمجلس الاعلى ، وما يستجدمن اعمال وقضايا مطلوب عرضها من قبل المنظمات الاعضاء .

* رئيس الوزراء السوري .. يدعم الاتحاد بـ ٥٠ ألف ل.س

اصدر السيد الدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس مجلس الوزراء السوري القرار رقم ٨٢٧ تاريخ ١٩٨١/٤/٢٥ بدعم اتحاد المهندسين الزراعيين العرب بمبلغ قدره خمسون الف ليرة سورية ←

❋ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ·· تدعم مكتبة الاتحاد

تلقت الامانة العامة للاتحاد من السيد الدكتور حسن فهمي جمعة المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وعلى سبيل الهدية ، مجموعة من دراسات برامج الامن الغذائي التي اعدتها المنظمة ، وتتالف المجموعة من سبعة مجلدات ، وذلك لاغناء مكتبة الاتحاد ، بهدف مساعدة الاخصائيين والباحثين والدارسين من اساتذة وطلبة، للاستعانة بها في اجراء ابحاثهم ودراساتهم من اجل المنفعة العامة لامتنا العربية الصاعدة .

❋ الامين العام للاتحاد ·· يحضر المؤتمر الاقليمي للفاو

حضر السيد الدكتور يحيى بكور الامين العام للاتحاد ، وبصفته ممثلا عن الاتحاد ، اجتماعات المؤتمر الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة للشرق الادنى الذي عقد في روما في الفترة ٢١ـ٢٦/٤/١٩٨١

❋ واجتماع اتحاد الاسماك

حضر السيد الامين العام للاتحاد ، وبصفته ممثلا عن الاتحاد، اجتماعات الدورة الثالثة للجمعية العمومية لاتحاد منتجي الاسماك التي عقدت في تونس في الفترة ٢٥ ـ ٢٦/٣/١٩٨١ .

❋ ندوات ودورات ·· في مقر الاتحاد

اقيمت في مقر الاتحاد بدمشق ندوة المحاصيل الحقلية العربية الرابعة خلال الفترة ١ـ٤/٣/١٩٨١ ودورة تطوير الحبوب خلال الفترة ١٦ ـ ٣١/٣/١٩٨١ اللتين اقيمتا من قبل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة .

❋ الاتحاد يستنكر ·· اعتقال نقيب الصحفيين المصريين

استنكر الاتحاد في برقية وجهها الى الامين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب اعتقال نقيب الصحفيين المصريين الاستاذ كامل زهيري ، واعلن الاتحاد في برقيته شجبه الكامل ومطالبته باطلاق سراح الاستاذ زهيري واخوانه الصحفيين المعتقلين .

❋ النقابات الاعضاء ·· تدرس المشاريع الزراعية العربية

عمم الاتحاد على نقابات الزراعيين الاعضاء في الاتحاد القرار الذي اتخذه اتحاد مجالس البحث العلمي العربية بتنفيذ المشاريع التالية :

- المشروع المرقم (١ ـ ١) ـ الاصول الممتازة لانتاج دواجن اللحم والبيض في الوطن العربي .
- المشروع المرقم (١ ـ ٢) ـ ايجاد سلالات ملائمة في الوطن العربي لحيوانات اللحم والحليب .
- المشروع المرقم (١ ـ ٣) ـ تكامل انتاج حبوب الخبز في الوطن العربي .
- المشروع المرقم (١ ـ ٤) ـ دراسة مرض ذات الرئة الساري .

هذا ، وقد ارفق القرار المذكور بالمراسلات التي وردت من اتحاد مجالس البحث العلمي العربية برجاء الاطلاع واعلام اتحاد المهندسين الزراعيين العرب راي النقابة في كل قطر عربي حول المشاركة بتنفيذ المشروعات المشار اليها وتزويد الاتحاد بما لدى النقابة من معلومات وبيانات ووثائق لها صلة بتلك المواضيع .

❋ الاتحاد يعمم على أعضائه ·· أنظمة الاتحاد

عمم الاتحاد على النقابات الاعضاء نسخا من نظام العاملين في الاتحاد وكل من النظام الاساسي والنظام الداخلي والنظام المالي للاتحاد .

❋ مطلوب مدرسين ·· للمعهد العربي للغابات والمراعي

عمم الاتحاد على السادة وزراء الزراعة العرب والنقابات الزراعية في العالم العربي اعلان المعهد العربي للغابات والمراعي التابع لجامعة الدول العربية والمتضمن حاجة المعهد الى مدرسين في علوم الغابات والمراعي ، برجاء تعميمه على الزملاء المهندسين .

❋ الدكتور المطوع ·· عضواً في المكتب التنفيذي للاتحاد

قرر مجلس ادارة نقابة المهندسين الزراعيين في الكويت ، في اجتماعه العادي رقم ٦٠ المنعقد بتاريخ ٧/٤/١٩٨١ ، تسمية الزميل الدكتور صبحي المطوع عضوا في المكتب التنفيذي للاتحاد بدلا من الزميل يوسف التراكمة .

من جمعيات المسؤولين الإعلاميين في النقابات الزراعية الأعضاء

جمعية المهندسين الزراعيين في الكويت

●● وافانا الزميل يعقوب اليوسفي المسؤول الاعلامي في جمعية المهندسين الزراعيين في الكويت بنبذة عن الجمعية ، واننا اذ ننشر النبذة التي وصلتنا ، وطلبا لتأدية رسالة المجلة في تعريف الزراعيين العرب بأخبار الزراعة والزراعيين في العالم العربي على أكمل وجه ، نحث بقية الزملاء المسؤولين الاعلاميين في النقابات الاعضاء في الاتحاد على موافاتنا بنبذة عن نقابتهم توضح أهدافها ونشاطاتها وانجازاتها وبأية معلومات وبيانات متاحة حول النشاطات والانجازات الزراعية في أقطارهم ، وبأية دراسات وبحوث ومقالات زراعية معدة للنشر .

تأسيست جمعية المهندسين الزراعيين في الكويت بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٧ . وهي من جمعيات النفع العام التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . وتضم في عضويتها الحاصلين على المؤهلات الزراعية الجامعية او مايعادلها وخريجي المعهد الزراعي من الكويتيين . ويدير الجمعية مجلس أدارة منتخب يتكون من الرئيس وستة اعضاء .

تتلخص أهداف جمعية المهندسين الزراعيين في الكويت فيما يلي :

١ ـ العمل على توصيد الصلات وتوثيق التعاون العلمي والفني بين الزراعيين في البلاد وزملائهم في الدول العربية والاجنبية .

٢ ـ القيام بالابحاث الزراعية العلمية والعملية وتشجيعها ونشرها والقيام بتبادل المعلومات بين الجمعية والجمعيات الزراعية في الدول الاخرى .

٣ ـ تنظيم رحلات علمية داخل الكويت والتعاون مع الجهات المختصة للقيام برحلات لدراسة المشروعات الزراعية في الخارج .

٤ ـ تنظيم المحاضرات والمناقشات في مختلف المواضيع الزراعية ونشرها .

٥ ـ المساهمة في تقريب المصطلحات الزراعية ووضع مواصفات زراعية بالاشتراك مع المؤسسات الحكومية في دولة الكويت ومع الهيئات والجمعيات في البلاد العربية الاخرى .

٦ ـ دراسة القوانين واللوائح الخاصة بالاعمال الزراعية ومسؤولية المهندس الزراعي وابداء الراي بها .

٧ ـ مساعدة الجهات المختصة عند طلبها بفض الخلافات التي قد تحصل في الاعمال الزراعية .

٨ ـ تشجيع التدريب المهني الزراعي في الكويت عن طريق ابداء الراي للجهات المسؤولة .

لكي تقوم الجمعية بمزاولة نشاطاتها ، شكلت الجمعية عدة لجان دائمة ومؤقتة تزاول نشاطاتها ومهماتها كالآتي :

أولا ـ اللجان الدائمة :

١ ـ اللجنة القانونية والفنية ومهامها :

آ ـ بحث الخلافات القانونية والفنية بين الجمعية واية جهة اخرى .

ب ـ بحث واصدار نشرات عن البحوث والاكتشافات الجديدة فيما يخص عالم الزراعة بجميع فروعها وتعميمها .

جـ ـ بحث الخلافات القانونية بين المزارعين والجهات الاخرى .

د ـ مراجعة البحوث المقدمة من قبل أعضاء الجمعية ورفعها الى مجلس الادارة .

٢ ـ اللجنة الثقافية ، ومهامها :

آ ـ تنظيم المحاضرات والندوات .

ب ـ تنظيم المعارض .

جـ ـ تنظيم الدورات .

٣ ـ اللجنة الاجتماعية والرياضية ، ومهامها :

آ ـ تنظيم الحفلات .

ب ـ تنظيم الرحلات الداخلية والخارجية .

جـ ـ تنظيم دورات رياضية والاشراف على الاجهزة الرياضية في الجمعية .

د ـ الاشراف على المرافق الخاصة بالجمعية .

٤ ـ لجنة الاذاعة والتلفزيون ، ومهمتها :

اعداد وتقديم البرامج الزراعية في الاذاعة والتلفزيون .

ثانيا ـ اللجان المؤقتة :

وهي اللجان التي تنشأ بقرار من مجلس أدارة الجمعية للقيام بمهمة مؤقتة وتنتهي بانتهاء مهمتها ، ومثل ذلك :

١ ـ لجنة متابعة المبنى الجديد للجمعية .

٢ ـ اللجنة العليا للمعرض الزراعي ، وتتفرع عنها عدة لجان ، وهي :

آ ـ لجنة الاستقبال والضيافة .

ب ـ لجنة التنسيق والنظام في المعرض .

جـ ـ لجنة الاعلام .

تنسيق وتوحيد المصطلح العلمي والتقني في الوطن العربي

مكتب تنسيق التعريب في الرباط ودوره في إغناء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة وتوحيدها

اعداد : توفيق عمايرين * مكتب تنسيق التعريب في الرباط

● لمحة تاريخية عن مكتب تنسيق التعريب في الربـــاط :

●● انبثق مكتب تنسيق التعريب في الوطـن العربي عن مؤتمـــر التعريب الأول الذي انعقـــد بالرباط ببادرة من جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه ، في المدة من ٣ ــ ٧ ابريل (نيسان) ١٩٦١ باعتباره مكتبـــا دائما الغايـــة من وجوده تنسيق جهود الدول العربيـــة في ميـــدان التعريب تحت اشراف جامعة الدول العربية .

وقد شعرت الدول العربية وجامعتها بأهميـــة رسالة المكتب فوافقت على توصيـــات المؤتمر المذكور وتركيزه في المغرب ــ حيث أن التعريب كان يستهدف على وجه الخصوص اقطار المغرب العربي وحتى تستفيد هذه من تجربة المشرق العربي في هذا الحقل ــ والتزمت الدول العربية بتمويل مشاريعه . وتطبيقا لهـذه التوصيات نظم المكتب دورة أولى لمجلس تنفيذي بالرباط تمثلت فيه الدول العربية وجامعتها وذلك بتاريخ ١٩ فبراير (شباط) سنة ١٩٦٢ ، وهكذا أصبح المكتب مؤسسة ملحقة بجامعة الدول العربية ، ثم الحق بالمنظمـــة العربيـــة للتربية والثقافـــة والعلوم بقرار من الامانة العامة لجامعة الدول العربية سنة ١٩٧٣ .

● منهجيـــة مـــكتب تنســـيق التعريب في توحيد المصطلح العلمي العربي :

ازدواجية المصطلح العلمي العربي :

لقد واجهت الامة العربية في القرن العشريـن مشكلة خطيرة تتلخص في ازدواجية المصطـلح العلمي والتقني في الاقطار العربيـــة ، ونعني بذلك تعدد المصطلحات العربية للمفهوم الواحد واختلافها من قطر الى اخر ، ويكمن الخطر في ظهور لغات علمية عربية متعددة في الوطن العربي مما يهدد وحدته القائمة أساسا على وحدة لغته التـــي هـــي وعـــاء وقـــوام الحضـــارة العربيـــة والاسلامية من قرون عديدة .

وكانت ازدواجية المصطلح العلمي العربـــي مشكلة لا مفر منها وذلك لاسباب عديدة منهـــا تعدد اللغات الاجنبية التي تستقي منها العربية مصطلحاتها العلمية حيث تستعمل الانجليزيـــة كلغة ثانية في بعض الاقطار العربية والفرنسية في بعضها الاخر ، ومنهـــا تعـــدد الجهات التي

جهود في تنسيق وتوحيد المصطلحات

٨/ معجماً متخصصاً حول المصطلحات التقنية والعلمية في الوطن العربي

٢٢/ معجماً للمصطلحات الزراعية والعلوم ذات الصلة بالقطاع الزراعي

جهود لإحداث بنك عربي للكلمات وتخزين الصلة بالقطاع الزراعي

تتولى عملية وضع المصطلح العلمي والتقني كالمجامع العربية ، والهيئات اللسنية ، والجامعات والمعاهد العلمية ، والمعجميين والافراد العلميين وغيرهم ، ومنها أسباب لغوية كالترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر وفي اللغة العربية ذاتها ، ومنها اغفال واضعي المصطلحات للتراث العلمي العربي أثناء وضع المصطلحات العلمية الحديثة ، ومنها مشكلة وضع المصطلحات العلمية موضع التطبيق والاستعمال .

ولقد تنبهت جامعة الدول العربية الى خطورة ذلك على وحدة الثقافة العربية ، فعهدت سنة ١٩٦٧ الى مكتب التعريب بالرباط القيام بمهمة « تنسيق الجهود التي تبذل لاغناء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة ولتوحيد المصطلح العلمي والحضاري في الوطن العربي بكل الوسائل الممكنة » وكذلك بمهمة الاعداد لمؤتمرات التعريب الدورية التي تشارك فيها جميع الاقطار العربية بممثلين عن أجهزتها التربوية ومجامعها اللغوية وجامعاتها ومعاهدها العلمية والمختصين بها .

● خطة المكتب في توحيد المصطلح العلمي:

وضع المكتب ـ بمبادرة من مديره الاستاذ عبد العزيز بنعبد الله ـ خطة متكاملة رصينة لتنسيق المصطلحات العلمية العربية وتوحيدها واستكمالها بهدف توفير المصطلحات التي تتطلبها مراحل التعليم المختلفة ، ادراكا منه لحقيقة ان التعليم هو الركن الاساسي في العملية التربوية اللغوية والفكرية برمتها . وتتألف هذه الخطة من مراحل رئيسية ثلاث هي :

١ ـ تنسيق مصطلحات موضوعات التعليم العام .

٢ ـ تنسيق مصطلحات موضوعات التعليم المهني والتقني .

٣ ـ تنسيق مصطلحات موضوعات التعليم العالي .

واستطاع المكتب أن يستكمل مصطلحات جميع موضوعات التعليم العام وينسقها ويقدمها الى مؤتمر التعريب الثاني الذي انعقد في الجزائر سنة ١٩٧٣ ، ومؤتمر التعريب الثالث الذي انعقد في طرابلس في ليبيا سنة ١٩٧٣ حيث درست اللجان المختصة في هذين المؤتمرين المصطلحات المقدمة لهما ، وأقرتها موحدة وأصدرتها في ثلاثة عشر معجما ثلاثي اللغة (عربي ـ انكليزي ـ فرنسي) قام المجمع العلمي العراقي ، ومجمع اللغة العربية بدمشق مشكورين بطباعتها ، واضافة الفهارس اليها ، ونشرها .

ويعمل المكتب في الوقت الراهن على تنسيق مصطلحات التعليم المهني والتقني في سبعة موضوعات مختارة هي : الطباعة ، والميكانيكا ، والتجارة والمحاسبة ، والصناعة المعمارية ، والكهرباء ، والنجارة ، وتكنولوجيا الانتاج . وستقدم المصطلحات المنسقة في هذه الموضوعات الى مؤتمر التعريب الرابع الذي سينعقد بحول الله في أواخر هذا العام ، في احدى العواصم العربية وذلك بالاضافة الى مصطلحات مواد التعليم العالي في موضوعات : النفطيات ، الاعلاميات ، الاجتماعيات ، الاداريات ، الفلكيات ، والجيولوجيا .

● مؤتمر التعريب الخامس ومصطلحات التعليم العالي عام « ١٩٨٣ » !

وسيخصص مؤتمر التعريب الخامس الذي سيعقد باذن الله عام ١٩٨٣ لدراسة وتوحيد قسم ثان من مصطلحات التعليم العالي • ويقوم المكتب بالتعاون مع الجامعات والمجامع العلمية والاتحادات والجمعيات المتخصصة في الوطن العربي للاعداد لهذا المؤتمر المهم حيث يتعاون المكتب مثلا مع المنظمة العربية للعلوم الادارية في تنسيق وتوحيد مصطلحات العلوم الادارية وعلوم الحاسبات الالية والالكترونيات ، ومع اتحاد الاطباء العرب في تنسيق المصطلحات الطبية وتوحيدها ، ومع منظمة الطيران العربية في توحيد مصطلحات الطيران ومع الاتحاد البريدي العربي ، والمنظمة العربية للبترول •

والمكتب يتطلع الى تعاون مثمر مع اتحاد المهندسين الزراعيين العرب الموقر من أجل وضع معاجم موحدة في مجالات العلوم الزراعية المختلفة وذلك دفعا لعملية التنمية والتكامل في الوطن العربي •

ويمكن تلخيص خطة المكتب في توحيد المصطلح العلمي العربي بالجدول التالي :

خطة تنسيق التعريب ١٩٦٩ ـ ١٩٨٦

المرحلة التعليمية	المؤتمر	مكان المؤتمر	سنة	الموضوعات
	الاول	**الرباط**	**١٩٦٩**	**الخطة العامة**
التعليم العام	الثاني	الجزائر	١٩٧٣	الكيمياء ، الجيولوجيا ، الرياضيات ، النبات ، الحيوان ، الفيزياء •
	الثالث	طرابلس ليبيا	١٩٧٧	الجغرافية ، التاريخ ، الفلسفة الفلك ، الرياضيات ، الصحة الاحصاء والرياضيات (العالي) •
التعليم المهني والتقني للتعليم العالي	الرابع		١٩٨٠	الطباعة ، الميكانيكيا ، التجارة والمحاسبة ، النجارة الكهرباء والصناعة المعمارية النفطيات ، الاعلاميات ، الاجتماعيات ، والاداريات ، الفلكيات ، الجيولوجيا •
التعليم العالي	الخامس	؟	١٩٨٣	القسم الثاني من مصطلحات التعليم العالي •

● منهجيـة المكتب في توحيد المصطلـح العلمي العربـي :

يتبع المكتب في سعيه لتوحيد المصطلح العلمي العربي خطة رصينة مدروسة تأخذ الواقع العربي في الاعتبار وتستفيد من تجارب المكاتب المماثلة في أقطار مختلفة من العالم ٠

وتقوم هذه المنهجية على الخطوات التالية:

١ ـ جمع المقابلات العلمية العربية للمصطلح الاجنبي التي وضعتها المجامع اللغوية والجامعات والمختصون ، والمعجميون في الوطن العربي والتنسيق بينها لمعرفة ما اتفق منها وما اختلف فيه ، ومقارنتها مع مصطلحات التراث ٠

٢ ـ عقد ندوات مصغرة للمختصين العرب لمراجعة المصطلحات العربية ومقارنتها مع مقابلاتها الاجنبية في ضوء مدلولاتها العلمية ٠

٣ ـ استكمال النقص في المصطلحات العربية وذلك بتتبع مايصدر من المعاجم العلمية والتقنية في البلدان المصنعة في اوروبا وأمريكا ومايستجد في مجالات الاختصاص ٠

٤ ـ الاعداد لمؤتمرات التعريب للنظر في المصطلحات المنسقة وتوحيدها واقرارها وتعميم استعمالها في جميع أقطار الوطن العربي ٠

● خطوات متبعـة في تنسـيق وتوحيـد المصطلحـات :

ولعل وصفا موجزا للعمليات الفعلية التي تجرى حاليا في المكتب والخطوات التي تتبع في تنسيق مصطلحات أحد موضوعات التعليم المهني والتقني ـ ولنقل الطباعة ـ يوضح بصورة أفضل كيف توضع منهجية المكتب موضع التطبيق ٠ وهذه الخطوات هي كما يلي :

١ ـ يقوم الباحثون في المكتب بجمع الكتب المدرسية الانجليزية والفرنسية التي تستعمل في تدريس موضوع (الطباعة) في الاقطار العربية وفي بعض الاقطار الاوربية وذلك بالاضافة الى ما يصدر بلغات أجنبية من معجمات في الموضوع ٠

٢ ـ تستخلص من هذه الكتب جميع المصطلحات العلمية والتقنية ذات العلاقة ٠

٣ ـ يصنف مسردان (أو قائمتان) أحدهما بالانجليزية والاخر بالفرنسية للمصطلحات المستخلصة ٠

٤ ـ تعقد ندوة مصغرة من المختصين والمدرسين لمراجعة المسردين واتأكد من علاقة المصطلحات المدرجة فيهما بموضوع الطباعة واستكمال ما ينقصهما من مصطلحات ٠

٥ ـ تجرد جميع كتب التراث والمعاجم والكتب المدرسية والمطبوعات ومنشورات المجامع العلمية وغيرها من الهيئات اللسنية في الوطن العربي للبحث عن المقابلات العربية للمصطلحات الاجنبية المتجمعة ٠

٦ ـ يصنف مشروع ثلاثي اللغة (عربي ـ انجليزي ـ فرنسي) لمصطلحات الطباعة ٠

٧ ـ ترسل نسخ من مشروع المعجم هذا الى لجان التعريب في الاقطار العربية والى المجامع العلمية والمؤسسات التربوية ٠ كما ينشر في مجلة (اللسان العربي) التي يصدرها المكتب، من أجل الحصول على آراء المختصين وتعليقاتهم وردودهم ٠

٨ ـ تنسق جميع الردود والتعليقات ، وتعقد ندوة للمختصين في موضوع الطباعة للتمهيد لعرض مشروع المعجم على مؤتمر التعريب ٠

٩ ـ يقدم مشروع المعجم الى مؤتمر التعريب لدراسته وتعديله واقراره وتعميم استعماله في جميع أقطار الوطن العربي ٠

● دور لجان التعريب الجامعية :

حرصا من المكتب على مشاركة الجامعات العربية في عملية توحيد المصطلحات العلمية في مرحلة التعليم العالي ، ولكي ترتكز عملية تنسيق التعريب على دعامة ثلاثية قوامها المكتب والقطاع الجامعي، والاتحاد ، أوالجمعية المتخصصة فقد قام المكتب بمراسلة وزارات التعليم العالي ، والجامعات في الاقطار العربية برجاء تشكيل لجينات للتعريب في كل دائرة علمية بكل جامعة عربية ، وذلك ضمن لجان جامعية شاملة تضم كل الدوائر والقطاعات

كدائرة الفيزياء ودائرة الكيمياء ٠

وقد استجابت معظم الوزارات والجامعات لنداء المكتب فتشكلت لجان للتعريب في أكثر من عشرين جامعة عربية ، وبدأت تشارك في عمليات تنسيق مصطلحات التعليم العالي ٠ وتعمل هذه اللجان على تزويد المكتب بما لديها من مصطلحات في مجال اختصاصها سواء أكانت تلك المصطلحات بالعربية أم بالانجليزية أم بالفرنسية ٠

وتعرض على هذه اللجان المشاريع المعجمية التي يضعها المكتب ويشارك أعضاء من هذه اللجان في ندوات التعريب ومؤتمراته ٠

مجلة "اللسان العربي" تنشر جهود المختصين في وضع المصطلحات العلمية والتقنية

● مجلة اللسان العربي :

وطوال هذه الفترة وفي جبهة ثانية من جبهات التعريب فتح مكتب تنسيق التعريب أبواب مجلته (اللسان العربي) لنشر البحوث المعجمية والدراسات التعريبية ،وعرض جهود المختصين في وضع مسار المصطلحات العلمية والتقنية والتنويه بها ، وذلك تمكينا للمختصين الاخرين من الاطلاع عليها ، والاضافة اليها ، وتقويمها ، فكل ماينشره المكتب في مجلته (ماعدا المعاجم التي تقرها مؤتمرات التعريب) يعد ورقة عمل أو مشروع معجم نحن مدعوون للنظر فيه وتطويره ٠

وقد نشر المكتب من هذا القبيل أكثر من ثمانين معجما متخصصا معظمها ثلاثي اللغة (عربي ـ انجليزي ـ فرنسي) تسهيلا لعمل الباحثين وتيسيرا لنشر المصطلحات التقنية والعلمية في الوطن العربي ٠

ومجلة (اللسان العربي) تتألف من ثلاثة أجزاء هي :

الجزء الاول : يختص بالابحاث والدراسات اللغوية والمعجمية ٠

الجزء الثاني : خاص بالمعاجم المتخصصة الثلاثية اللغة (عربي ـ انكليزي ـ فرنسي) ٠

الجزء الثالث : خاص بمؤتمرات التعريب العربية والمشاريع المقدمة اليها ، وما توحده وتقره من مصطلحات علمية وتقنية ٠

وخلال عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨١ سيتم توزيع العدد السابع عشر من مجلة اللسان العربي ـ بعون الله ـ على جميع الجامعات والمعاهد والكليات والمدارس التي تقوم بتدريس اللغة العربية والثقافة الاسلامية في جميع أنحاء العالم٠ويقوم المكتب الان بتجميع عناوين هذه المؤسسات المنتشرة في اوروبا وأمريكا واسيا واستراليا وادراجها في قوائم المستفيدين من المجلة ٠

ان مجلة اللسان العربي تطبع ٤٥٠٠ نسخة من كل جزء من أجزائها وترسلها الى الجهات المستفيدة بالبريد العادي مما يعرضها الى تأخر الوصول ٠ لقد صدر في العام الماضي العدد السادس عشر من المجلة ، والمكتب بصدد تجميع مواد العدد السابع عشر الذي سيصدر قريبا في هذا العام بعون الله٠

● انجازات المكتب في مجالات القطاع الزراعي :

أما هذه المجالات فقد أولاها المكتب غاية اهتمامه وعنايته ادراكا منه بأن هذا القطاع هو عماد معيشة نسبة كبيرة من أبناء الشعب العربي في كافة أقطاره ، وأن توحيد هذا القطاع هو مسؤولية تاريخية ، على طريق التنمية والتكامل ، الاقتصادي العربي ٠

راجيا الاشارة الى أن بضعا من هذه الاعمال قد عرضت على مؤتمرات التعريب ، وتمت الموافقة عليها وأقرت كمعاجم موحدة ،واكتسبت الصفة النهائية الشرعية ٠

وان البعض الثاني ، مازال ينتظر دوره لتوحيده ، وهو في طور التنسيق والاعداد لعرضه

على ندوات تخصصية تعقد لهذه الغاية ، وقد نشرت معظمها في مجلة اللسان العربي لاطلاع الباحثين ، والاساتذة ، والمختصين والافراد العلميين في العالم العربي ، وتلقي ملاحظاتهم وآرائهم عليها ٠

أما البعض الثالث فمازال على شكل مشاريع أعمال يتم انجازها بالتعاون بين المكتب ، والمؤسسات والاتحادات والجمعيات العربية أو الدولية ٠

وفيما يلي قائمة بالاعمال التي صدرت عن المكتب في الحقل الزراعي أو الحقول القريبة منه ٠

٢٢ معجماً للمصطلحات الزراعية والعلوم ذات الصلة بالقطاع الزراعي بنك عربي للكلمات وباللغات العالمية التي في طريقها إلى التحقيق

● قائمة بالمعجمات الزراعية والعلوم الأخرى التي تتصل بالقطاعات الزراعية:

١ ـ معجم الحشرات
٢ ـ معجم النبات الاصيل
٣ ـ معجم الحيوان
٤ ـ معجم الزهور
٥ ـ معجم الخشابة والخشب
٦ ـ معجم اكسفورد للعلوم الغابوية
٧ ـ معجم الخرائطية
٨ ـ معجم الفقه والقانون (ما يتعلق منه بالقانون الزراعي) ٠
٩ ـ معجم الآلات والأدوات والأجهزة
١٠ـ معجم الاحجار والمعادن والفلزات
١١ـ معجم السيارة
١٢ـ معجم السكر والبنجر
١٣ـ معجم صيانة الطبيعة
١٤ـ مصطلحات لاسماء نباتات المناطق الجافة وشديدة الجفاف والصحارى العربية ٠
١٥ ـ معجم النبات
١٦ ـ احياء التراث العربي في تعابير علم الاحياء (الجزيرة العربية منبت علمي المبيئة النباتية الصحراوية والتقسيم النباتي) ٠
١٧ ـ المعجم الفلاحي (الذي يعد في تونس باتفاق بين المكتب والمجلس الدولي للغة الفرنسية) ٠
١٨ـ قائمة مصطلحات في مجال وقاية النبات وتكسيكولوجيا الحشرات ٠
١٩ـ مصادر الزيوت والدهون
٢٠ـ تحقيق التحقيق لمعجم أسماء النباتات الواردة في تاج العروس للزبيدي ٠
٢١ـ اصطلاحات في مجال علم التربة
٢٢ـ قائمة مصطلحات تقنية فلاحية وردت علينا من وزارة الفلاحة المغربية لوضع مقابلاتها العربية ٠

● الاتحادات ،والجمعيات المهنية العربية ودورها في تعريب التعليم العالي :

ان مكتب تنسيق التعريب يعقد الامل على مشاركة الاتحادات العربية في عملية التعريب والسير بها حثيثا لتحقيق الغايات القومية السامية التي نسعى اليها جميعا ٠ وما ندوة المكننة الزراعية والتكامل العربي في مجال تصنيعها واستخدامها « هذه التي يعقدها » اتحاد المهندسين الزراعيين العرب الا صورة حية للمنهج الذي ينبغي ان تسير عليه الاتحادات المتخصصة في وطننا العربي ٠

فالعملية يجب أن تنهج الخط التالي :

● **أولا** : يقوم الاتحاد المتخصص،أو الجمعية المتخصصة بتجميع كل المصطلحات العلمية والتكنولوجية المستعملة في مادة التخصص محاولة استيفاء مفاهيمها بقدر الامكان ووضع مقابلاتها الاجنبية بلغة أو أكثر ٠

● **ثانيا** : موافاة مكتب تنسيق التعريب بنتائج عملها للاستفادة منها ، واضافة ما يمكن أن يكون مما لا يوجد فيها، واقتراح مقابلات أخرى لمفرداتها الاجنبية ٠

● **ثالثا** : تنعقد آنذاك ندوة يشرف عليها الاتحاد نفسه انطلاقا من ورقةالعمل المشتركة وبحضور ممثل عن المكتب يقوم ببعض الايضاحات عندالحاجة ٠

● **رابعا** : يعاد ما اتفق عليه الى مكتب تنسيق التعريب لتفريغه من جديد في قالب واضح جزل يمكن أن يقدم لاحد مؤتمرات التعريب التي يتفق على ادراج هاته المادة المتخصصة بين موادها ويدعى بعض أعضاء الاتحاد للحضور الى هذا المؤتمر ٠

● مكتب تنسيق التعريب والعلاقات الدولية :

يقيم المكتب علاقات تعاون وطيدة مع كثير من المؤسسات الدولية المشابهة ، ويحظى باحترام وتقدير القائمين على تلك المؤسسات، وخاصة مديره الاستاذ عبد العزيز بنعبد الله ٠

فهو على اتصال مستمر مع اتحاد المترجمين الدوليين في فارسوفيا **F. I. T** الذي يضم رابطات واتحادات المترجمين في معظم الدول الاوربية ، والولايات المتحدة والاتحادالسوفياتي ومهمته الرئيسية جمع وحصر الدفق المتزايد من المصطلحات العلميةوالتقنية المستجدةوارسالها الى أكثر من (١٠٠) بلد لوضع المقابلات لها في اللغات الوطنية ٠

ويتلقى المكتب سيلا من هذه المصطلحات الجديدة التي سيكون لها أثر مهم في عملية التنمية التكنولوجية في العالم ٠ ومن الجدير بالذكر أن الاستاذ عبد العزيز بنعبد الله هو عضو فيلجنة توحيدا لمصطلحات العلميةللمفاهيم الجديدة في مجلة (بابل) التي يصدرها اتحاد المترجمين الدوليين ٠

كما يبني المكتب علاقات ممتازة مع المجلس الدولي للغة الفرنسية في باريس

والتعاون الان قائم بينه وبين هذا المجلس من أجل تنسيق واعداد معجم فلاحي تقوم باعداده مشكورة لجنة تونسية ٠

● تعاون مع منظمات الأمم المتحدة ٠٠

وتتجه النية في الامم المتحدة الى انشاء بنك للمصطلحات تخزن فيه جميع المصطلحات باللغات الرسمية الست التي تستخدمها المنظمةالدولية ولما كانت نية منظمتنا العربية للتربيةوالثقافة والعلوم هي الاخرى متجهة الى انشاء بنك مركزي للمصطلحات في الوطن العربي لتيسير عملية جمع المصطلحات العلمية وتنسيقها وتوحيدها ، فان التعاون مع الامم المتحدة فيهذه الفترة لهأهمية بالغة حيث يمكننا من الاستفادة من الخطوات التي تتبعها المنظمة الدولية في انشاء بنك المصطلحات وفي برامج الانظمة التي يتبعها وفي الخصائص المعيارية التي يتطلبها خزن المصطلحات في ذاكرة الحاسب الالي وغير ذلك ٠ والمكتب يعد لهذا عن طريق توثيق المبادلات مع بنك الكلمات في (سيمنس) وهو البنك الذي سيعتمده بنك الامم المتحدة ٠

وان المكتب يتابع باهتمام جميع التطورات والابحاث والندوات الخاصة بمشروع القمر الصناعي العربي الذي سيغنينا عن استعمال الاسلاك الهاتفية التي تكلف غالبا لضمان الاتصال بين بنك المصطلحات المركزي والروابط التي تنصب في الاقطار العربية ٠

● مشاريع مستقبلية :

ان الاهداف الطموح التي تسعى اليها منظمتنا في تزويد الامةالعربية بجميعما تتطلبه خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية من مصطلحات علمية وتقنية منسقة وموحدة ، تفرض علىمكتب تنسيق التعريب تبنيوسائل حديثة فعالة تتناسب وجسامة المهام الموكولة اليه ٠

ونظرا لازدياد عدد المعاجم المتخصصة التي يصدرها ، وتكاثر المصطلحات المتجمعة لديه ، وارتفاع عدد اللغات التي يستقي منها المكتب ما يستجد يوميا من مصطلحات ، فانه أصبح من المحتم استخدام الحاسب الالكتروني في الانجاز المعجمي الذي يضطلع به مكتبنا ٠ولحين شراء الحاسب الالكتروني المطلوب فان من

مصلحة المكتب أن يستخدم التسهيلات التي تقدمها اليه الوكالات العربية والعالمية المتخصصة المماثلة التي تمتلك بنوكا للكلمات ، حيث تقوم بخزن المصطلحات العلمية والتقنية بعدد من اللغات في ذاكرة الحاسب الالكتروني وترغب في اضافة المقابلات العربية لهذه المصطلحات ٠

ومن بين المؤسسات العربية والعالمية التي طلبت مساعدة المكتب في امدادها بالمصطلحات العربية وعرضت تعاونها معه المؤسسات الآتية:

١ ـ وكالة الرابط الدولي الذي يوجد مركزه في روما ٠

٢ ـ جمعية الجامعات التي تستخدم الفرنسية كليا أو جزئيا في باريس (اوبليف) ٠

٣ ـ البنك الاقليمي للكلمات في كندا ٠

٤ ـ مركز التوثيق في جامعة الموصل/العراق

٥ ـ شركة (سمنز) في ميونيخ حيث توجهت بطلبها الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي أحالته على المكتب ٠

وكل هذه المنظمات تمتلك بنوكا للكلمات تستخدم في جميع المصطلحات العلمية والتقنية وتنظيمها ٠

● بنك الكلمات وتخزين للمصطلحات العربية !!

ويعمل مكتب تنسيق التعريب منذ الان على تجميع الحصيلات اللغوية التي مازالت في طور المشروع ، وتلك التي تم التصديق عليها وتوحيدها في مؤتمري التعريب في الجزائر عام (١٩٧٣) وفي ليبيا عام (١٩٧٧) وذلك لخزنها ببنك الكلمات ، الذي يندرج في مشروعنا العام المتعلق بالحاسب الالكتروني ٠

وينتظر ان يكون معظم مصطلحات التقنيات والمهنيات جاهزا مع قسط كبير من مصطلحات التعليم العالي ليعرض على مؤتمر التعريب المقبل في أواخر هذا العام كما سبق ذكره ،ويعمل المكتب لاستكمال كل ذلك حسب الامكان في مؤتمر خامس للتعريب سينعقد حسب منهجية اللوائح في عام ١٩٨٣ ،وتبقى أمام المكتب فترة احتياطية هي ثلاث سنوات التي تنتهي عام ١٩٨٦ لإلقاء اللمسات الاخيرة على المعجم العلمي والتقني العربي الذي ستتبلور مصطلحاته في كشف عام يدخل في (رابط **TERMINAL**) خاص يكون بمقر مكتب تنسيق التعريب بالرباط ليمد (الرابط) الدولي الذي يوجد مركزه بروما أو غيرها ، وقد أجرى المكتب لهذه الغاية اتصالات مكثفة بمختلف الهيئات التي تعمل في هذا المجال لتبادل الرأي ووضع خطة للتنسيق ، ومن جملة هذه الهيئات : وزارة التخطيط بالمملكة المغربية ، والمركز الوطني للتوثيق الذي يوفر على الجهاز الرابط مع روما ، ومعهد الدراسات والابحاث للتعريب ، وممثلي البنك الدولي في روما ، وجمعية الجامعات التي تستعمل اللغة الفرنسية جزئيا أو كليا في دراستها (اوبيلف) ومندوب البنك الاقليمي للكلمات في كندا ، واسفرت الاتصالات الاولى على خزن المصطلحات الموحدة ووضع شارة خاصة على غير الموحد مما تم تجميعه وتوزيعه في الوطن العربي ، والمكتب يفسح المجال في فترة مرحلية لكل ما يرد عليه من مقترحات عملية في الموضوع حتى ينسق في اختياراته بين مختلف المشاريع المعربة للكلمات ٠ ومن ذلك ما تم في أواخر نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٧٨ من اتفاق مع قسم الخدمات اللغوية في شركة (سيمنز) الالمانية على ادخال جميع مصطلحاتنا العربية في بنك الكلمات في النظامة هناك بحيث تزودنا الشركة بكشف كامل للمصطلحات العلمية والتقنية المخزونة لديها باللغتين الانكليزية والالمانية مع مقابلاتها العربية التي زودناهم بها مصنفة حسب العلوم وذلك لنتمكن من حصر الفراغ في مصطلحاتنا واتخاذ مايلزم لاستكمالها ٠

وبذلك ستكون المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتبها مكتب تنسيق التعريب بالرباط قد أنجزتا عملا طلائعيا لموازاة مايجري الان في اوروبا وأمريكا دعما للغة الضاد كأداة خامسة في المحافل الدولية التي تعلق على المكتب كبير الآمال لتحقيق وحدة لغة الضاد كلغة للتكنولوجيا والعلوم ٠

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مقاومة الانجراف وضغط التربة وتنمية الموارد الحرجية والمراعي

إعداد : د. باراشات. خبير منظمة الفاو

●● عندما تكون الاراضي منحدرة والتربة غير متماسكة وينعدم الغطاء النباتي في الاراضي الحرجية والمراعي يصبح استعمال الاراضي والمحافظة على تربتها مشكلة رئيسية .

●● وفي تلك الحالة تشمل عملية مقاومة التعرية الامور التالية :

١ ـ المحافظة على مقدرة الخصوبة في تربة الجبال ومنحدراتها السفلى والتي يؤثر عليها الضغط الزراعي والرعي الجائر وقطع الاشجار مما يؤدي الى تدني في الموارد واحتياجات السكان .

٢ ـ نقص الترسبات في السدود وبالتالي زيادة الاحتياط المائي للمناطق المعدة للري مما يؤثر في معدل انتاجيتها .

ان مقاومة الانجراف هو بالفعل العمل الصحيح لتأمين المستقبل الزراعي للبلاد .

عند وضع اي خطة لمقاومة الانجراف يجب الاخذ بالاعتبار ثلاثة امور رئيسية :

آ ـ ان المداخلات لوقوف الانجراف ليست ابدا دون تأثير ـ عندما تكون في مناطق كثيفة السكان او عندما يكون المحيط مهيأ منذ فترة زمنية طويلة يكون للمداخلات تأثيرا ايجابيا او سلبيا ، لمدد قصيرة متوسطة أو طويلة ، على الانتاج وعلى موارد المزارعين .

وينتج عن ذلك :

ب ـ ان المقترحات المتعلقة في تنمية الاراضي الخاصة يجب ان تشمل حكما ضرورة انضمام جميع الملاكين الى المشروع لان الملاكين عادة يرفضون الانضمام الى المشاريع العامة الا اذا وجدوا في انضمامهم جدوى تدر عليهم « ربحا » وبالتالي اذا كان المشروع يزيد مواردهم الخاصة .

ج ـ كل تثمير يجب أن يهدف الى زيادة الجدوى الاقتصادية لكل من الدولة والمزارع المستفيد .

ومن هنا يجب وضع مجموعة من الحلول والمعالجات البديلة كما يجب ان توضع مسبقا دراسة عن الكفالة والمردود لاختيار المشروع الافضل من الناحية الفنية ، والاجدى من الناحية الاقتصادية .

وسوف نورد فيما يلي أمثلة للدلالة على هذه المقترحات :

أ ـ حماية الاراضي الحرجية والمراعي وتنمية الانتاج الحيواني :

من المسلم به ان الانتاج الحيواني الحالي في المحيط الجنوبي والجنوب الشرقي للبحر الابيض المتوسط ، لاسيما تربية الاغنام ، مرتبط ارتباطا وثيقا بالموارد العلفية القائمة في الغابات والاحراج الصغيرة والمراعي غير المناسبة . انما غالبا ما يكون مبتغى الدولة تحريج هذه المناطق لتثبيت التربة وبالتالي لحماية السدود في المناطق السفلى ، من الترسبات . وهذا الاهتمام جدير بالتقدير ، انما في الوقت نفسه يجب عدم تحاشي تغير نظم الانتاج الحيواني المتبع في أعالي الجبال . ولاظهار مدى التأثير الذي قد تحدثه عملية التحريج ، اجرينا بعض الحسابات الاقتصادية ،

(*) من الدراسات التي قدمت الى اجتماع خبراء ادارة الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها الذي عقد في دمشق في الفترة ١٥ ـ ١٩/٥/١٩٨١ .

آخذين بالاعتبار بالاضافة الى قيمة الاخشاب المنتجة، قيمة الوحدات العلفية التي قد تربحها أو تخسرها نتيجة لاعمال التنمية . **وقد حصلنا على النتائج التالية :**

١ ـ التحريج الكلاسيكي (نموذج صنوبر حلبي) :

عند احتساب قيمة المردود من انتاج الاخشاب فقط في حال التحريج المنخفض الانتاج / ٢ متر مكعب / هكتار / سنه) والمشمول بالحماية التامة تكون النتيجة دائما سلبية .

كما أن خسارة الاعلاف الطبيعية خلال ثلاثين سنة تصل الى مبالغ مرتفعة توازي المبالغ المثمرة وبالتالي فانها تكوّن ثقلا على كاهل الاشخاص الذين كانوا يستثمرون المراعي قبل تنمية المنطقة .

لهذا نفهم السبب الذي يحدوا بالاشخاص المعنيين لمقاومة كل محاولة لاعمال التحريج المماثلة .

واذا ما اضيفت الى حساباتنا قيمة الاعشاب الطبيعية القائمة في منطقة التحريج بعد حمايتها لمدة خمسة سنوات فان المردود الداخلي لمشروع التحريج قد يرتفع الى ١ ٪ الى ٢ ٪ وذلك يتوقف على الاستفادة من كامل العشب او من ٢ / ٣ منه .

ومع أن هذا المردود منخفض جدا فانه يشكل خطوة ايجابية لا سيما من ناحية اطمئنان مربي الماشية الى ان كامل أو جزء من انتاج المنطقة من الاعشاب سيعود اليهم بعد فترة الحماية .

٢ ـ التحريج باستعمال أشجار صالحة للاستعمال العلفي :

ان الحسابات التي أجريت على نوع الاكاسيا سيانو فيلا دلت على ما يلي :

■ يكون المردود الداخلي سلبيا اذا احتسبت قيمة الاخشاب المنتجة فقط ، مع وجود حماية تامة داخل المنطقة المحرجة ، واذا كان انتاج الاخشاب ادنى من / ٦ / طن / هكتار / سنه .

■ يرتفع المردود الداخلي الى ١٠ ٪ اذا ما احتسبت قيمة الاخشاب والاعلاف الناتجة عن واراق الاشجار (بالاضافة الى انتاج الاعشاب الطبيعية الحاصلة بعد ثلاث سنوات من الحماية التامة) وذلك اذا كان انتاج الاخشاب يعادل ٢٫٥ طن / هكتار / سنه وانتاج الاعلاف يعادل ٤٥٠ وحدة علفية / هكتار / بالسنة .

■ يتعدى المردود الداخلي ١٣ ٪ اذا ما احتسبت قيمة المداخيل على اساس الاستعمال المباشر للاحراج من قبل الحيوانات التي تقتات من الاوراق وقشور الشجر (معدل ٨٥٠ وحدة علفية /هكتار/ سنه) ومن الاعشاب المتواجدة بين الاشجار .

ويظهر بوضوح أن معدل المردود الاقتصادي الداخلي يتغير طبقا للاستعمال العلفي للاحراج ، وينمو متوازيا له . كما يتأثر هذا المعدل بالمضاعفات الايجابية الحاصل عن زيادة مداخيل المربين المستفيدين .

ويظهر في هذا المثال افادة مشتركة بين الدولة المستثمرة والاشخاص الذين يستعملون الارض ، وهذا يؤمن بينهما ثقة مستقبلية مستمرة .

٣ ـ استصلاح المراعي باستعمال الاتربيلكس ، الصبير ، واعتماد المراعي الدائمة :

ان النتائج الحاصلة هي مطابقة للمثال السابق . انما نبات الاتربيلكس هو أقل شهية عن البيانو فيلا ، كما ان الصبير لا يسمح بالرعي المباشر وبالتالي يتطلب قطعا باهظ الثمن .

وحينما تسمح كمية الامطار السنوية بانشاء المراعي الدائمة فان استثمار هذه المراعي ، بواسطة الرعي المباشر والمنظم طوعا بين المربين انفسهم ، تشكل دائما افضلية مطلقة .

بالاضافة الى ذلك فان انشاء المراعي سنه على الاقل قبل المباشرة بعمليات التحريج وبمعدل هكتار من المراعي لكل /١٥/ هكتار من الاحراج ، يؤمن الاعلاف الكافية للماشية خلال السنوات التي تكون المناطق المحرجة موضوعة تحت الحماية وبالتالي يشكل هذا العمل تنسيقا متكاملا بمنع الشعور بسلبيات الحماية التي يتذمر منها عادة أصحاب المواشي .

ب ـ حماية الاراضي الزراعية وزيادة الانتاج النباتي والحيواني :

١ ـ استصلاح الارض :

عندما يزيد انحدار الارض عن معدل معين ، يقترح الخبراء تخفيفا للجريان السطحي ومنعا للانجراف ، ان يصار الى انشاء مساطب بتراوح

عرضها بين ٥ ــ ٧ أمتار ولهذه الاعمال نتائج ايجابية عديدة تنعكس حماية على أسفل المنحدرات .

وحتى يصار الى وضع تقويم اقتصادي شامل لهذه الاعمال يجب احتساب مساحة الارض المهدورة والتي قد تصل احيانا الى ٢٠٪ من كمية التربة الصالحة للزراعة وينتج عن ذلك بالتالي نقصا مباشرا في الانتاج الزراعي وذلك قبل أن تظهر نتائج تدني خصوبة التربة .

وهناك طريقة ثانية متبعة في المنحدرات تقضي بانشاء سلاسل من الحجارة على أبعاد متوازية ومتساوية لابعاد المساطب .

انما اعتماد هذه الطريقة يعتمد على وجود كميات وافرة من الحجارة أو وجود طبقة صخرية يمكن تكسيرها ورفع الحجارة اللازمة .

ان الخسارة في المساحة تصبح عند ذلك غير هامة (٣٪ ــ ٥٪ عند استعمال سلاسل بعرض متر واحد) كما أن النفقات تتدنى الى أقل من نصف تكاليف انشاء المساطب .

ومن الواضح ان استعمال السلاسل الحجرية عندما يكون ذلك ممكنا ، يؤدي الى نتائج افضل لناحية مكافحة الانجراف كذلك من ناحية المزارع الذي يخسر مساحة أقل من الارض ومن ناحية الدولة التي تتكبد مصاريف أقل .

وعلى كل حال وان كان استعمال السلاسل الحجرية يؤدي الى نتائج اقتصادية افضل فان أي استصلاح للاراضي لايمكن ان يؤدي بحد ذاته الى زيادة ظاهرة بالانتاج .

٢ ــ تنمية الاراضي المستصلحة :

ان نجاح تنمية الاراضي المستصلحة يقضي بزرع جوانبها بأشجار الزيتون ، اللوز (أو الفستق والتين الخ ...) وذلك بغية تثبيت تربة الجوانب من ناحية وللحصول على انتاج جديد ، مناسب للارض المستصلحة ، ثابت وسهل الحفظ أو من الاصناف المعروضة والمميزة في المنطقة .

وفي الاراضي الجبلية أو حتى اراضي المناطق السفلى حيث انتاج الحبوب يكون عامة متدنيا (٤ ــ ٨ كنتال / هكتار من القمح القاسي) يمكن زيادة مدخول هذه الاراضي الى الضعفين بمجرد زراعة أشجار الزيتون أو اللوز مثلا ، على الجوانب ، مع الاحتفاظ بزراعة الحبوب داخل هذه المساحات.

ان احتساب المردود الداخلي أعطى النتائج التالية:

١ ــ مساطب أو سلاسل حجرية ــ غير مزروعة ــ مردود سلبي .

٢ ــ مساطب مع أشجار ــ المردود حتى ٩٪ ــ ١٤٪ حسب النوع .

٣ ــ سلاسل حجرية مع زراعة حبوب واشجار على الجوانب ــ المردود من ١٢٪ الى ١٩٪ حسب الانواع .

ويتبين مجددا أن المداخيل تظهر افادة واضحة للمزارع المستفيد والدولة المستثمرة على السواء .

وتجدر الاشارة هنا أن هذه النتائج لايمكن الحصول عليها الا بتجانس الوضع الاجتماعي ــ الاقتصادي وتوازن زراعة الاشجار مع المراعي المستثمرة في الانتاج الحيواني ــ اذ أن زراعة الاشجار يجب أن لايؤدي الى تأثير سلبي على الانتاج الحيواني ، أن اعتماد هذه الطريقة في الاستصلاح لايقدر لها النجاح الا اذا اعتمدت على تفاهم مسبق مع المزارعين المستفيدين . ان هذا التفاهم يجب أن يجسد بتعاون وثيق من قبل المزارع بحيث تعود له مثلا مسؤولية رزاعة الاشجار .

وعند استحالة زراعة الاشجار في الاراضي المستصلحة يصبح من الضروري ادخال الاعلاف في الدورة الزراعية وابقاء الارض دون زراعة خلال أوقات الرعي الحر ، ان اعتماد هذه الطريقة تؤمن مدخولا يوازي الى حد بعيد الى المدخول الممكن الحصول عليه عند اعتماد الطريقة السابقة وذلك بفضل الانتاج الاضافي الحاصل عن زيادة انتاجية الاغنام بفضل المراعي المحسنة .

وهكذا بفضل اعتماد سياسة متوازية بين المحيطين الاقتصاديين العام والخاص يمكن اعتماد مشاريع لمكافحة الانجراف تكون في الوقت نفسه مشاريع ذات مردود اقتصادي للمزارعين ومربي المواشي ، ملاكي الارض حيث تقام هذه المشاريع .

■ ان هدف هذه الدراسة القصيرة هو بالاساس لاظهار مدى التصاق المزارعين وتعاونهم مع المشاريع المعدة اساسا لمكافحة الانجراف في المناطق حيث معدل هطول الامطار يتراوح بين ٣٠٠ و ٦٠٠ مم في السنة ، اذا كانت هذه المشاريع تأخذ بعين الاعتبار مصلحة المزارع الاقتصادية .

انخفاض أسعار السكر في الأسواق العالمية

انخفضت اسعار السكر العالمية في اسواق لندن ، الى ادنى مستوياتها منذ اكثر من عام . وقد انخفض السعر اليومي للسكر الخام بحوالي ٨ باوند للطن الى ٢٠٠ باوند للطن الواحد ، وهذا اقل سعر منذ شهر آذار (مارس) من العام الماضي . وتتوقع المصادر الاقتصادية أن ينخفض سعر السكر مرة أخرى في شهر آب (اغسطس) الى ١٩٩ باوند للطن الواحد ، ثم يعود وينشط السعر بعد هذا الركود ليستقر على ٢٠٤ر٣٧٥ باوند للطن ، ويبقى الانخفاض ٢ر٥٠ باوند عن سعره في الماضي .

ويعود هذا الارتفاع الاخير ، كما تشير التقارير ، الى ان اليونان اشترت ٦٩ر٠٠٠ طن من سكر دول السوق الاوروبية المشتركة الابيض ، (اي بزيادة ٩ر٠٠٠ طن عن طلبها الاصلي) . وتردد الاشاعات في الاوساط الاقتصادية العالمية، ان مصر ابتاعت ١٨٠ الف طن من السكر الفرنسي الابيض .

واتخذت منظمة السكر الدولية قرارا بتحديد كميات السكر التي تستطيع الدول الاعضاء في المنظمة ، ان تستورده من الدول غير الاعضاء .وقد يساعد هذا الاجراء على استقرار الاسعار في السوق الدولية ،حيث أن دول السوق الاوروبيةالمشتركة وهي الدول الاولى في العالم من حيث تصدير السكر — وهي ليست عضوا في المنظمة . وقد ظهرت مؤخرا توقعات تشير الى أن دول السوق المشتركة ، سوف تغرق الاسواق بكميات كبيرة من فائض السكر . وقد اجازت هذه الدول تصدير مناقصتين ، من السكر الابيض الى السوق ، يصل مجموعها الى حوالي ١٤٧ الف طن . وحسب تقديرات السوق ، فسوف ينزل الى السوق حوالي ٧٠ الف طن اسبوعيا ، اذا ما قررت المجموعة أن تعرض جميع فائضها من السكر بنهاية هذا الفصل ، رغم أنها حددت الفترة بنهاية تموز (يونيو) القادم .

وتقدر كميات السكر المخزون بحوالي ٨٠٠ الف طن ، يضاف اليها حوالي ٣٠٠ الف طن نتيجة لوقف منح الرخص للتجار ، بسبب الضرائب المفروضة على الصادرات . والانخفاض الحالي الذي شهدته اسعار السكر ، بشكل ادنىانخفاض في اسعار السكر ، منذ أن وصل الى ذروته في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي .

واسعار دول المجموعة الاوروبية الآن هي فوق مستوى الاسعار العالمية بكثير ، وحتى تتمكن هذه الدول من بيع مخزونها ، لجأت الى دفع العمولات والمعونات لعدد من العملات الاوروبية .. وجاء هذا القرار بعد أن درست اللجنة المشتركة وضع السوق العالمية . وتعكس وجهة نظر اللجنة حول تحديد صادرات السكر ، وجهة نظر السوق بشكل عام ، وهي أن تعود الاسعار الى الارتفاع ، لتصل الى الذروة التي وصلت اليهاعام ١٩٧٤ (حوالي ٦٥٠ باوند) ،بدلا من الانخفاض الى ٢٠٠باوند.

تقديرات المجلس الدولي للقمح

إنتاج مرتفع وأسعار ثابتة

● يقدر المجلس الدولي للقمح أن تلبية احتياجات العالم من هذهالمادة واعادةتكوين المخزونات الاحتياطية بشكل متواضع ومعقول ، يتطلب أن يبلغ انتاج الموسم في سنة ١٩٨١ حوالي ٤٧٠ مليون طن .

وهذا التقدير ينطلق من تقدير اخر لاستهلا العالم من القمح في سنة ١٩٨٢ في حدود ٤٦٠ مليون طن مقابل ٤٥٣ مليون طن في سنة ١٩٨١ . وهو ما يمكن تلبيته بيسر اذا ما تجاوز انتاج موسم سنة ١٩٨١ انتاج موسم ١٩٨٠ بـ ٢٥ مليون طن .. أي ٢٠ مليون طن زيادة عن افضل المواسم المحققة حتى الان والتي كانت في سنة ١٩٧٩ .

ويبدو مجلس القمح الدولي متفائلا بامكانية تحقيق ذلك مشيرا الى أن بشائر الموسملدى كل من الاطراف الخمسةالمصدرة للقمح ، أي الولايات المتحدة واوستراليا وكندا والارجنتين ودول منظمة السوق الاوروبية المشتركة جيدة وستتجاوز انتاج الموسمالسابق في كل منها وذلك بعدماشهدت هذه البلاد ظروفا مناخية جيدة ، ولمتتعرض مزروعاتها من القمح الى اي أزمة جليدية . هذا في وقت يبدو أن المنتجين الكباراالاخرين المستوردين في الوقت ذاته للقمح (أيالاتحاد السوفياتي والهند والصين) يتمتعون بمواسم جيدة نسبيا تفوق انتاج المواسم السابقة .

كل هذه المعطيات تدعو المجلس الدولي للقمح الى الاعتقاد بان مواسم سنة ١٩٨١ ستكون كافية لتفادي اي انخفاض فيالمخزون الاحتياطي او اي ارتفاع في أسعار القمح في السوق الدولية .

من جهة أخرى يتوقع مجلس القمح أن تتناول تجارة هذه المادة كمية ٩٢ مليون طن في موسم ١٩٨٠ — ١٩٨١ وهو رقم قياسي يعود تسجيله الى ضخامة مستوردات الاتحاد السوفياتي (٢٥ مليون طن) والصين ١٣ مليون طن والى طلبات الدول النامية التييتوقع أن تزداد في موسم ١٩٨١—١٩٨٢ وان كان يمكن ان تقف عند الحدود التي بلغتها في السنة الماضية بسبب ما يتوقع من غزارة في انتاج الارز في دول الشرق الاقصى .

إنتاج التمور واستهلاكها في الوطن العربي

لابدّ من تحسين الأنواع المنتجة وحفز المنتجين، وتطوير التعبئة والتصنيع

●● يعتبر الوطن العربي موطن النخيل في العالم اذ يملك ٦٩٪ من عدد أشجار النخيل عالمياً ويشكل انتاجه من التمور حوالي ٧٦٪ من الانتاج العالمي للتمور ويزرع النخيل في كل من العراق ، الجزائر ، مصر ، السعودية ، المغرب ، الجماهيرية الليبية ، تونس ، اليمن ، موريتانيا ، عمان ، الامارات العربية ، الصومال ، البحرين ، الكويت وسورية ·· ومن بين الاقطار المذكورة أعلاه تملك الستة الاولى حسب التسلسل ٨٨ر٨٥٪ من عدد أشجار النخيل في الوطن العربي و ٥٩ر٠٣٪ من عدد أشجار النخيل في العالم ·· ونتيجة للتطورات الاقتصادية والصناعية التي شهدها الوطن العربي خلال الثلاث عقود الاخيرة ،انعكس ذلك على وضع زراعة النخيل وانتاج التمور في الوطن العربي سلباً أو ايجاباً ، فمن الناحية الزراعية تناقص عدد أشجار النخيل في الوطن العربي وخاصة في العراق نتيجة لعوامل عدة منها عدم العناية الكافية ، عدم توفر الايدي العاملة ، عدم ادخال المكننة الزراعية ، كما أن الافات الزراعية فتكت باعداد كبيرة من أشجار النخيل وخاصة في المغرب ومن ناحية أخرى ، أقيمت بعض الصناعات ، التي لازالت في طور النمو ، مستخدمة التمر أو أجزاء النخلة ·

وعقد في الوطن العربي العديد من المؤتمرات والندوات العلمية قطرياً وقومياً والتي عالجت موضوع زراعة النخيل وتصنيع التمور واتخذت العديد من القرارات والتي بقي معظمها دون تنفيذ·

فصلان من دراسة بعنوان « اقتصاديات التمور في الوطن العربي » اعدت بتوجيه من السيد الامين العام للاتحاد العربي للصناعات الغذائية وبمساهمة من الخبير السيد الدكتور محمد جميل والسيد عوني مصطفى حمدان ، وقدمت الى المؤتمر العربي الاول للنخيل والتمور الذي عقد في بغداد في الفترة ٧ — ١٢ آذار /مارس ١٩٨١ .

● أهميـــة التمـــور ..

بالرغم من اختلاف وجهات نظر المؤرخين حـول الموطن الاصلي للنخيل الا انه من الثابت ان وادي الرافدين من البيئات التي عرفت منذ أقدم العصور لزراعة النخيل .. فقد عرفت بابل التي يمتد عمرها الى اربعة آلاف سنة قبل الميلاد هذه الشجرة من خلال ما خلفته من آثار لها في مواضع مختلفة ولا يستبعد أن يكون النخيل معروفا ومألوفا قبل ذلك .. وقد تضمنت شريعة حمورابي عددا من موادها لحماية زراعة النخيل وذلك يعـود الى الاهميـة الاقتصادية التي يحتلها النخيل والتمر في ذلك العهد اذ ذكرت القصيدة البابلية المعروفة ٣٦٥ فائدة لهذه الشجرة وثمرها .. كما ذكر قديما بأن النخيـل يجهز العراقيين بجميع حاجاتهم عدا الحبوب .. وقد ادخل البابليون والآشـوريون التمر في بعض الوصفات الطبية كاستعماله في تطبيب الدمامـل والقرح كما وصف ماء التمر مع ماء الورد للمعدة وعسر الهضم مع الحليب واستعمل مسحوق نوى التمر مع شحم الخنزير للرضوض والاورام وكذلك مسحوق النوى وماء الورد لمداواة العيون .

ومادام النخل والتمر له كل هذه الفوائد فهـو يستحق ان يحظى به الاهتمام الى حد التقديس حيث كانت معـابد وقصـور عروش السومريـين والبابليين مزينة بالنخل او السعف او بكليهما وكان للبابليين إله للنخيل على هيئة امراة يخرج من كتفيها سعف النخيل كأجنحة الملائكة وتلقيح النخيل يعتبر احد الطقوس الدينية عند السومريين والبابليين .

ولم تقتصر زراعة النخيل في العهود السحيقة على وادي الرافدين حيث كانت مغروسة في مصر وما يؤكد ذلك ما خلفته الآثار التاريخية لنا ، فقد عثر على نخلة صغيرة كاملة باحدى مقابر شعاره حول مومياء من عصر الاسرة الاولى (حوالي ٣٢٠٠ق.م).

*** ***

الوطـن العربـي موطـن النخيـل وفيـه ٧١٪ مـن نخيـل العـالم

*** ***

ويتوالى الاهتمام بالنخيل والتمر جيل بعد جيل وقد أعطت الديانات السماوية أهمية خاصة لهذه الشجرة وثمرها فاليهود يعتبرون التمر أحد الثمار السبع المقدسة والمسيحيون يعتبرون فسيلة النخل رمزا للمحبة والسلام والديانة الاسلامية اهتمت أيضا بالنخيل والتمر فقد ورد ذكرهما في القرآن الكريم وقد ورد النخل والتمر في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم وكلها تجمع على اهمية تكثير النخيل والعناية به وحمايته من القلع والاكثار من أكل الرطب .

ومهما يكن من أمر فان الوطن العربي هو المنتج الاكبر للتمور في الوقت الحاضر وينبغي ان يعطى النخيل والتمر كل ما يستحق من عناية في وقت يشتد فيه الطلب على الغذاء حيث ممكن لهذه الشجرة أن تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في حل الازمة الغذائية التي تستعمل يوما بعد آخر .

انتاجنا من التمور ينمو ١,٧٪ سنويا ويزيد عن ٣ ملايين طن عام ٢٠٠٠

● انتاج التمور في العالم :

تقدر المساحة التي تحتلها أشجار النخيل في العالم نحو ٨ ملايين دونم وتتميز المناطق التي ينمو فيها النخيل بأنها جافة وبارتفاع الحرارة الى حدود ٥٠ف خلال فصل النضوج في شهري تموز وآب ، وينمو النخيل في الترب الرسوبية وهي أفضل الترب لزراعته كما في السهل الجنوبي العراقي بالاضافة الى نموه في الترب الرملية .. كما في الجزائر والترب الجيرية كما في تونس .

وتعتبر منطقتي شمال افريقيا والشرق الادنى من أهم مناطق انتشار النخيل حيث قدر عدد النخيل بهاتين المنطقتين بحوالي ٩٩٪ من نخيل العالم .. كذلك تنتشر زراعة النخيل في الصومال واسبانيا وجنوب افريقيا واثيوبيا وقبرص والولايات المتحدة والمكسيك والبرازيل واستراليا .

وفيما يخص أعداد النخيل المنتشرة في مناطق مختلفة من العالم فان مجموع نخيل العالم يقدر بـ (٩٠) مليون نخلة يتركز (٦٤) مليون نخلة منها في الوطن العربي .. وبذلك يتصدر العالم العربي من حيث عدد نخيل العالم كله حيث يشكل مجموع ما موجود فيه نحو ٧١٪ من نخيل العالم ، اما على النطاق القطري فيعتبر العراق البلد الاول من حيث عدد النخيل حيث يمتلك نحو ٢٤ مليون نخلة يليه ايران ثم مصر والجزائر .

وفيما يخص زراعة النخيل في الولايات المتحدة الامريكية فقد نقلت الفسائل اليها من العراق ومصر والجزائر ومن أصناف مختلفة كدقلة نور والخضراوي والزهدي والمكتوم واول المناطق التي زرع فيها ولايتي كاليفورنيا واريزونا ومن أمريكا انتقلت زراعة النخيل الى الدول الاخرى .

وطالما أن العالم العربي يملك أكثر الاشجار من حيث العدد لذلك فهو في مقدمة منتجي التمور اما العراق فقد تصدر العالم في كميات الانتاج خلال فترات طويلة .

ومثل هذا الوضع يرتب على العالم العربي ان يضاعف الجهد لاستثمار التمر بشكل أكثر اقتصاديا سواء في الصادرات او في الصناعات التحويلية لمشتقات التمور وهذا ما يناقشه بحثنا هذا .

● أصناف التمور الشائعة في العالم :

تزيد أصناف التمور في العالم على الالفين ولكل منطقة من مناطق التمور أصناف معينة وقد انتقلت بعض هذه الاصناف الى مناطق اخرى اما بأسمائها الاصلية أو بأسماء جديدة وقد يلاحظ ضمن المنطقة الواحدة أسماء متعددة لصنف واحد أو اسم واحد لصنفين مختلفين وهناك أسباب كثيرة لتخصص منطقة ما بأصناف معينة يقع في مقدمتها ملاءمة الظروف البيئية وغزارة الانتاج والنوعية الجيدة ووفرة الفسائل .

أما تسمية أصناف التمور فتعتمد اما على الالوان فتسمى الاصناف (الاشقر ، الاحمر ، الاخضر) أو على الشكل كأصناف (الجوزي ، اصابع العروس) أو تسمى باسم المكتشف أو المنتج مثل أصناف (جمال الدين ، الابراهيمي) أو تسمى بأسماء المناطق (بغدادي ، نجدي ، حساوي) أو يشير الاسم الى نوعية التمر كأصناف (مايعة ، حلوة) .

وعموما فان الاصناف التجارية قليلة وتضم اكبر عدد من النخيل فمثلا في العراق يوجد حوالي ٦٠٠

صنف من التمور ، التجاري منها الزهدي والساير والحلاوي والخضراوي والاصناف الشائعة في السعودية الخلاص ، رزيز ، خفيزي ، عجوة ، وفي تونس والمغرب دكله نور وفي السودان بركاوي ، مشرق خطيب ، وفي مصر الاصناف الشائعة حياني ، صعيدي ، سيوي ، أمهات .. وفي الولايات المتحدة الامريكية الاصناف الشائعة دكلة نور ، زهيري ، برحي ، حلاوي ، ساير ، خضراوي ، والاصناف الشائعة في باكستان مزاوتي ، بيكوم حينكي ، وفي ايران اسنة عمران ، الخضراوي الزهدي، الشاهاني وفي فرنسا دكلة نور والزهدي .

● القيمة الغذائية للتمور :

يمكن القول ان التمر غذاء متكامل باستثناء محتواه البروتيني والدهني فالتمور مصدر ممتاز للطاقة الحرارية ويعتبر من اغنى الاطعمة الاساسية من حيث امتداد الجسم بالطاقة الحرارية وهذا يعود الى محتواه السكري حيث يحتوي على ما يقارب من ٨٠٪ من السكريات محسوبة على اساس الوزن الطازج .

كذلك تحتوي التمور على كميات كبيرة من الاملاح المعدنية والعناصر النادرة ذات الاهمية الغذائية الكبيرة فهو مصدر جيد للحديد والبوتاسيوم والمنغنيز ومصدر معتدل لكل من الكالسيوم والكلورين والمغنيسيوم ومصدر فقير لكل من الفسفور والصوديوم . وبناء على هذا التركيب فان التمر يجب ان يضع في قائمة الاطعمة المتناولة إما باستهلاكه مباشرة او ضمن المستحضرات الغذائية فتناول خمسة عشر تمرة (حوالي ١٠٠ غم) في اليوم الواحد يعمل على تزويد الجسم الانساني بكامل احتياجاته اليومية من كل من المغنيسيوم والمنغنيز والنحاس والكبريت ونصف احتياجاته من الحديد وربع احتياجاته من كل من الكالسيوم والبوتاسيوم.

ويحتوي التمر ضمن تركيبه على بعض الفيتامينات الهامة (وبكميات جيدة) كالثيامين والريبوفلافين والنياسين وهذه الفيتامينات تساعد على تقوية الاعصاب وتليين الاوعية الدموية كما انها ترطب الامعاء وتحفظها من الالتهاب والضعف كما يحتوي التمر على حامض الفوليك ويعتبر اغنى الفاكهة من حيث محتواه وهذا الفيتامين يلعب دورا اساسيا مع بقية الفيتامينات في المحافظة على صحة الانسان .

وخلاصة القول فان التمر مصدر وقود للجسم وسكرياته سريعة الامتصاص اضافة الى احتوائه على المعادن والفيتامينات المهمة جدا لتنظيم الفعاليات الحيوية المختلفة للجسم وهذا يتطلب منا عناية أكثر باستهلاكه المباشر او غير المباشر وصدق الرسول العظيم حين قال (ان التمر يذهب الداء ولاداء فيه).

● واقع انتاج التمور :

اعتاش آباؤنا وأجدادنا منذ أقدم العصور على شجرة النخيل بالاضافة الى تربية المواشي والاتجار المحدود .. ولقد كان الاعتناء بعملياتها الانتاجية يوازي اهميتها باعتبارها مصدر عيش أساسي للسكان . ولكن بتطور وسائل الانتاج على مدى العصور والتقدم الحاصل في انتاج السلع البديلة ومن ثم اكتشاف النفط في كثير من الاقطار المنتجة للتمور كل ذلك أثر على مدى الاهتمام والرعاية بأشجار النخيل .. ان هذه التجربة مارستها المجتمعات المتخلفة ولاتزال تمارسها المجتمعات التي هي في طريق التقدم والازدهار في اقتصادياتها .

هذا وتمثل التمور المرتبة الثالثة بعد الحمضيات والاعناب من محاصيل الفاكهة في الوطن العربي .. ومن استعراض اتجاهات انتاج التمور في الوطن العربي يمكن القول ان هذا الانتاج يميل نحو الزيادة عاما بعد آخر واستنادا الى احصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد بلغ المتوسط السنوي لانتاج التمور في الاقطار العربية خلال الفترة ١٩٤٨ ــ ١٩٥٢ بحدود ٩٨٧ الف طنا احتل القطر العراقي خلالها المرتبة الاولى في الانتاج اذ بلغ حوالي ٣٣٦ الف طنا تلته جمهورية مصر العربية حيث كان انتاجها بحدود ١٨٥ الف طنا وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة حيث كان متوسط انتاجها السنوي بحدود ١٨٠ الف طنا .

أما في الفترة من ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ فقد تطور انتاج التمور بدرجة ملحوظة حيث بلغ متوسط الانتاج السنوي حوالي ١٣٨٩ الف طنا أي بنسبة زيادة قدرها ٤٠٪ .. هذا وقد عانى انتاج التمور في الوطن العربي خلال الفترة ١٩٦٦ ــ ١٩٧٠ تذبذبا واضحا بين زيادة أو نقصان فقد كان الانتاج لعام ١٩٦٦ حوالي ١٤١٧ الف طنا هبط الى ١٣٤١ الف طنا عام ١٩٦٧ ثم هبط مرة اخرى الى ١٣١٠ الف طنا في العام الذي تلاه ١٩٦٨ ثم ارتفع الى ١٤٠١

الف طنا عام ١٩٦٩ وهبط مرة اخرى الى حدود ١٣٤٧ الف طنا خلال عام ١٩٧٠ .

هذا وقد شكل انتاج التمور في الدول العربية حوالي ٧٦٪ من الانتاج العالمي للاعوام التي سبقت السبعينات من هذا القرن .

ويتضح من الارقام أعلاه ان هناك ثلاث اقطار عربية رئيسية تنتج حوالي ٦٠٪ من الانتاج العربي للتمور وهذه الاقطار هي حسب الاولوية العراق . مصر ثم السعودية .

ومن اجراء مقارنة بين الانتاج السنوي لكل قطر عربي مع انتاج الاقطار الاخرى والعالم للفترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧١ ولغاية عام ١٩٧٩ نستنتج ما يلي :

١ ــ ان العراق ومصر تناوبان مركز الصدارة في انتاج التمور بين اقطار الوطن العربي للفترة من ١٩٦٩ لغاية عام١٩٧٩ وبالرغم من ان الانتاج العراقي تذبذب صعودا وهبوطا ، الا ان اتجاهه مائلا نحو الانخفاض في حين نجد ان الانتاج المصري مائلا نحو الزيادة خلال الفترة نفسها .

٢ ــ ان الميزة الرئيسية لانتاج التمور على نطاق الاقطار العربية المنتجة كل على انفراد هو التذبذب زيادة او نقصانا في حين ان اجمالي انتاج الوطن العربي من هذه المادة يميل الى الزيادة بنسبة مشجعة ٢٦٪ حيث كان متوسط الانتاج الاجمالي للفترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧١ حوالي ١٥٦١ ألف طن ارتفع الى ١٩٢٦ الف طنا عام ١٩٧٩ .

٣ ــ على العموم يمكن تقسيم الاقطار العربية المنتجة للتمور الى ثلاثة مجاميع رئيسية على أساس التطور الكمي للتمور في تلك الاقطار .

فالمجموعة الاولى تضم دولتي الامارات العربية المتحدة والكويت وتتميز هذه الاقطار بحدوث تطور ملحوظ في انتاجها فالارقام التخمينية للسنة الاخيرة ١٩٧٩ تشير الى حدوث ما يشبه القفزة في انتاج التمور فيها فبعد أن كان الانتاج لدولة الامارات حوالي ٨ آلاف طن للفترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧١ أصبح ٣٩ الف طنا عام ١٩٧٩ وفي الكويت قفز الانتاج من الف طن عام ١٩٧٧ الى ١٠ آلاف طن عام ١٩٧٩ أي بزيادة تماثل عشرة اضعاف .. ولعل مرد ذلك يعود الى اهتمام القطرين الاخيرين بغرس فسائل النخيل واكثارها بمعدلات سريعة . والمجموعة الثانية تضم كلا من مصر ، السعودية ، الجزائر وتونس والتي حصل في انتاجها تطور متواضع طيلة الفترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧١ ولغاية عام ١٩٧٩ في حين ان المجموعة الثالثة من الاقطار العربية والتي تضم كل من العراق ، السودان ، المغرب ، ليبيا ، اليمن بشطريه وعمان فانه وان حصل بعض التطور النسبي لبعض السنوات الا انه لم يكن ملحوظا كما في المجموعتين الاولى والثانية .

٤ ــ شكل اجمالي انتاج التمور في الوطن العربي نسبة مئوية مقارنة باجمالي الانتاج العالمي طيلة الفترة ١٩٧١/٦٩ ــ ١٩٧٩ تراوحت بين ٧٣٪ ــ ٧٥٪ وهذا ما يعزز مكانة الوطن العربي في سوق التمور الدولية اذا ما استمرت في تطورها ، اذ من المعروف ان الاسعار العالمية تتأثر بالكميات المعروضة وكلما تزداد الاخيرة كلما يستطيع الوطن العربي الحصول على أسعار أفضل لانتاجه التمري .

أما على نطاق المساحات المزروعة بالنخيل في مختلف أقطار الوطن العربي فان القطر العراقي يتصدر مجموعة الدول المنتجة للتمور حيث تبلغ المساحة حوالي ١٢٥ الف هكتار اي ما يعادل نصف مليون دونم .

يليه المغرب ٨٤٫٥ ألف هكتار بعدها تأتي اقطار مصر ، الجزائر ، السعودية حيث المساحة ٤٥ الف هكتار بعده تونس ١٠ آلاف هكتار .

● اتجاهات الانتاج وافاقه المستقبلية :

من خلال السرد السابق لواقع انتاج التمور في الوطن العربي يمكن التنبؤ باتجاهاته وآفاقه المستقبلية وبالرغم من ان الانتاج تطور بنسبة لابأس بها ٢٦٪ خلال عقد السبعينات الا اننا نستطيع التأكيد على ان الانتاج يمكن أن يتطور سريعا وبنسب معقولة اذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية لذلك التطور .

وبالرجوع الى المساحات المزروعة من هذا المحصول في الوطن العربي حسب البيانات المتاحة في عام ١٩٧٥ والتي استخدمت في التنبؤ لعام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ وذلك لسبعة دول رئيسية وهي حسب أهميتها في اجمالي المساحة المزروعة بها : العراق ، المغرب ،

المملكة العربية السعودية ، عمان ، تونس ، دولة الامارات العربية ، ثم البحرين والتي تقوم بزراعة ٩٨ ، ٥٦ ، ٥٣ ، ٤٨ ، ١٦ ، ١٢ ، ٣٢ر٣ ، ٧ر١ الف هكتار في عام ١٩٧٥ على التوالي ، وان هذه الاقطار ستزداد فيها المساحات المزروعة في سنوات التوقع حيث في عام ١٩٨٠ ستبلغ نحو ١٠٠ ، ٦١ ، ٥٣ر٥ ، ١٧ر٢ ، ١٢ ، ٤ر٢ الف هكتار على التوالي، اما في عام ٢٠٠٠ فانه من المتوقع ان تبلغ المساحات المزروعة بالنخيل لهذه الاقطار على التوالي : ١٠٨ ، ٦٩ر٠ ، ٦٧ر٤ ، ١٩ر٢ ، ١٤ر٦ ، ٤ر٢٥ ، و ٤ الف هكتار .

اما على نطاق الانتاج العربي من التمور خلال سنوات التوقع ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ فان اجمالي الانتاج سيصل بحدود ٢١٠٨ر٥٤ الف طن عام ١٩٨٠ اعتمادا على سنة الاساس ١٩٧٥ والتي تبلغ فيها الانتاج العام ١٩٣٩ر٧ الف طن . اما في عام ٢٠٠٠ فان اجمالي الانتاج العربي من التمور سيصل الى ٣٢٣٣ر٩ الف طن باستخدام نفس معدل النمو السنوي البالغ ١ر٧٪ من سنة الاساس .

ان الاقطار العربية تقع في ترتيب تنازلي حسب الاهمية النسبية للاقطار العربية استنادا الى اجمالي انتاج عام ١٩٧٥ .. ويحتل القطر العراقي المرتبة الاولى ٣٤ر٨٪ ، تليه جمهورية مصر العربية ٢١ر٣٩٪ السعودية ١٧ر٣٨٪ ، الجزائر ٨ر٦٩٪ ثم السودان ٥ر٦٧٪ ، اي ان الاقطار الخمسة هذه تقوم بانتاج ٨٨٪ من اجمالي الانتاج العربي من التمور .. اما توقعات عام ١٩٨٠ فتشير الى ان انتاج هذه الاقطار سيبلغ نحو ٨٥ر٤٪ من الانتاج الكلي للوطن العربي ، ثم تهبط هذه النسبة الى ٨٣ر٥٪ خلال عام ٢٠٠٠ والجدير بالذكر ان القطر العراقي يحتل مركز الصدارة في انتاج التمور خلال سنوات التوقع .

● مشاكل انتاج التمور :

يمكن التأكيد على ان هناك مشاكل عديدة تعقد من زراعة وانتاج النخيل في الوطن العربي وهذه المشاكل وان اختلفت درجاتها الا أن جذورها ومسبباتها واحدة تقريبا .. ومن اهم هذه المشاكل ما ندرجه في ادناه :

١ ــ الارتفاع الحاصل في ظروف ومستويات المعيشة للافراد بالاضافة الى تواجد فرص العمل في القطاعات الاخرى غير الزراعية ، حيث ان تطور الصناعة والنقل والمواصلات والخدمات والتجارة ادت الى استقطاب اعداد كبيرة من منتجي التمور الى تلك القطاعات حيث الاجور الاعلى وتوفر سبل المعيشة الافضل من خدمات اجتماعية وصحية وثقافية .

٢ ــ التقدم التكنولوجي الكبير في العقدين الماضيين الحاصل في عمليات الانتاج الزراعي الغذائي ادى الى ظهور بدائل عديدة ومتنوعة مما ادى الى انخفاض الطلب على مادة التمور في كثير من الاقطار المنتجة لها الامر الذي ادى الى تضاؤل اهميتها في سلة الغذاء للمواطن العربي وانتقالها من كونها مادة غذائية اساسية الى اعتبارها من المنتجات الفاكهية .

ان انعكاسات طلب السوق بالشكل الذي وصف بأعلاه على بساتين انتاج النخيل ادى الى تراكم كميات كبيرة من التمور فائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي وهذا ما حدى بالمنتجين الى عدم الاهتمام بتنمية وتطوير هذه الثروة سيما وان المردودات النقدية لهم اصبحت لا تتناسب وتكاليف المعيشة المستمرة الزيادة مما أثر على مدخولاتهم .

وعلاقات العرض والطلب هذه ادت الى عدم تواجد اسعار مشجعة للتمر في الاسواق الداخلية وبالتالي انخفاض المردودات الاقتصادية للمنتجين الامر الذي لم يشجعهم على الاهتمام بتنمية وتطوير هذه الثروة .

٣ ــ يبدو من خلال متابعات انتاج التمور في الوطن العربي ان المؤسسات التسويقية والخدمية ولاسيما في الاقطار البترولية اذ لم تعط العناية الكافية لادامة وتطوير هذه الثروة الوطنية المهمة ولعل توفر النقد الاجنبي للمردودات النفطية المصدرة يبدو من العوامل المهمة التي تحول دون ذلك هذا بالاضافة الى المشاكل الناجمة عن سوء العلاقات الزراعية بين أصحاب البساتين والمفارسين جنبا الى جنب مع المشاكل المتعلقة بالتربة وتوفر المياه والتسميد والوقاية من الحشرات والامراض كل ذلك وغيره من العوامل ادت بالنتيجة الى الاهمال الشديد بشجرة النخلة وبالتالي هبوط انتاجية وحدة المساحة بدرجات ملحوظة .

هذا ونتيجة لوجود المشاكل الزراعية المذكورة في اعلاه فانه من الطبيعي ان تعاني الاقطار العربية عموما من تدهور انتاجية النخلة الواحدة . . فالاهمال

الحاصل للبساتين وعدم اتباع الاساليب التكنولوجية الحديثة في عملية تربية النخلة ورعايتها من تسميد وتنعيم الارض وتلقيح وغيرها كل ذلك أدى الى تطور انتاجية النخلة الواحدة وكذلك الى زيادة نسبة اشجار النخيل غير المثمرة .. وبطبيعة الحال فان الانتاجية للنخلة الواحدة في وحدة المساحة هي العامل المحدد لحجم الانتاج وتدهور الانتاجية يؤثر بصورة مباشرة على حجم الانتاج العام في هذا المحصول المهم .. وحيث ان الانتاجية تتناسب طرديا مع مدى العناية والاهتمام بالنخلة فمن الطبيعي ان تزداد الانتاجية في الاقطار العربية التي يرعى منتجيها اشجار النخيل .. والارقام الواردة في أدناه توضح انتاجية النخلة في أقطار مختارة من الوطن العربي :

اسم القطر	الانتاجية : كغم/نخلة
العراق	١٩ر٣
تونس	٢٠ر٠
الجزائر	٢٢ر٠
عمان	٢٧ر٠
السعودية	٣٦ر٦

ومن الارقام الواردة اعلاه يلاحظ ان انتاجية النخلة الواحدة في العراق هي أقل من مثيلاتها في اقطار تونس والجزائر واقل بكثير من السعودية وعمان .. وبالرغم من أن معظم الاقطار الواردة في الجدول اعلاه هي بترولية (عدا تونس) الا ان الانتاجية تعكس بالضرورة درجة اهتمام ذوي العلاقة بانتاج التمور في الاقطار الباقية .. فالبرغم من ان المملكة العربية السعودية تعتبر القطر البترولي الاهم بين الدول الآخرين الا انه على ما يظهر لاتزال هناك عناية جيدة بشجرة النخيل في المملكة .

الوطن العربي يشهد تناقصاً في استهلاك الفرد من التمور

واقع واتجاهات الاستهلاك :

سبق القول الى ان الوطن العربي يقوم بانتاج حوالي ١ر٧ مليون طن من التمور سنويا وهذا يمثل ٧٧٪ من الانتاج العالمي للتمور وحيث ان التمر كأي محصول زراعي آخر فان مجالات استهلاكه تتعدد وتختلف حسب طبيعة الثمرة نفسها وكذلك طبقا للموقع الجغرافي والاقتصادي الذي يقف عنده البلد المنتج .

هذا ويمكن القول ان استهلاك التمور على نطاق الوطن العربي يتم من خلال المجالات التالية :

آ ـ الاستهلاك المباشر في المراحل الاولى للنضج (رطب) وهي الحالة السائدة التي يفضل فيها المستهلكون تناول التمر بهذا الشكل سواء في القطر العراقي أم في الجزائر أو في السعودية أو غيرها من الاقطار العربية .

ب ـ الاستهلاك المباشر بعد نضوج الثمرة تماما وفي هذه الحالة يتم الاستهلاك من قبل الافراد مباشرة وهي معروضة في الاسواق أو ان تكون معبئة في أكياس وعبوات مختلفة حسب الجهة المسوقة لهذا المحصول بعد تعبئته ومن خصائص هذه الحالة هو ان فترة الاستهلاك تدوم طويلا حيث ، ان التمر بشكله الناضج يكون قابلا للخزن ولربما على مدار السنة .

ج ـ الاستهلاك غير المباشر للتمور ويعني ذلك كما هو معروف استهلاك المشتقات المحضرة من تصنيع التمور كالدبس ، الخل ، كحول ، سكر سائل ، وغيرها من مستخلصات هذه المادة .

د ـ استهلاك التمور كعلف للحيوانات حيث يستفاد من الثمرة ونواتها ومخلفاتها لاغراض تصنيع الاعلاف اضافة الى انتاج البروتين النباتي من التمور ومن الجدير بالذكر ان استهلاك التمور للاعلاف معروف منذ مئات السنين بحالته البسيطة وحاليا توسعت صناعة الاعلاف من التمور بصيغتها العلمية الحديثة وذلك باستخدام مختلف المعدات والمكائن والآلات والاجهزة الحديثة لتصنيع العلف الحيواني من التمور في الوقت الحاضر ونعتقد بانها ستتطور وتتعمق لتأمين الاعلاف الجيدة للحيوانات المزرعية في المستقبل حيث من المتوقع أن يزداد الطلب عليها سواء على نطاق الوطن العربي أو على النطاق العالمي.

ان كثيرا من الدراسات حول اهمية التمور تشير الى أن الاستهلاك المباشر للتمور لفترات قبل النضج التام وبعده يشكل حوالي ٩٠٪ من انتاج التمور على النطاق العالمي ، و ٥ر٢٪ تستهلك بشكلها غير

المباشر في حين تبلغ كميات التمور التي تستهلك لاغراض العلف الحيواني بحدود ٧ر٥٪ من مجموع الانتاج العالمي للتمور ٢٥ر٤ .

ان جمهورية مصر العربية تحتل المرتبة الاولى في استهلاك التمور حيث يبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك ٣٧٦٤٥٦ طنا تليها السعودية ٢٤٨٨٦١ طنا ثم الجزائر ١٥٣٧٤٦ طنا ، اليمن بشطريها ١١٠٠٠٠ طنا يليها العراق ١٠٠٠٠٠ طنا ، المغرب ٩٤٥٠٠ ، السودان ٩١٧٢٩ ، ليبيا ٦١٩٠٠ ، تونس ٤٠٥٦٠ ، موريتانيا والصومال ٢٦٠٠٠ ، سوريا ١٥٠٠٠ ، الكويت ٩٦١٣ ، لبنان ٤٤٣١ ، واخيرا الاردن ٤٣٨٩ طنا .

اما على نطاق الاستهلاك الفردي للتمور فان سلطنة عمان تحتل المرتبة الاولى بين اقطار الوطن العربي حيث بلغ استهلاك الفرد للفترة ٧٠ ــ ١٩٧٥ حوالي ٣٤ كيلو غرام تليها السعودية ١ر٣١ ، ليبيا ٥ر٢٦ ثم اليمن بشطريها ٨ر١٣ ، مصر ٥ر١٠ ، الجزائر ٢ر١٠ ، الكويت ٦ر٩ ثم يتضاءل الاستهلاك الفردي في باقي الاقطار العربية الى ان يصل الى حدود ٥ر١ كيلو غرام في السنة في لبنان .

هذا ولغرض معرفة اتجاهات كميات استهلاك التمور في الوطن العربي لابد من مقارنة المتوسط السنوي أعلاه مع فترات سابقة .. ولدى اجراء مقارنة بين متوسط الاستهلاك الفردي للفترتين ٦٥ ــ ١٩٦٦ و ٧٥ ــ ١٩٧٦ ولاهم الاقطار العربية المنتجة للتمور عدا مصر ، يتضح من تلك المقارنة ان الاقطار العربية شهدت تناقصا كبيرا في نسبة ما يستهلكه الفرد الواحد من التمور سنويا ، فقد بلغت نسبة التغير في السعودية (ــ ٣ر٣٥) ، العراق (ــ ٣٠) ، تونس (ــ ١ر١٣) سلطنة عمان (ــ٤ر٨) ثم الجزائر (ــ ٤ر٢) .

ان موضوع استهلاك التمور في الوطن العربي لا يجب ان ينظر اليه بمعزل عن ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها مختلف اقطار الوطن العربي ولعل تناقص الاستهلاك البشري للتمور في أهم اقطار الوطن العربي المنتجة للتمور تكمن في المؤشرات التالية :

١ ــ كون معظم هذه الاقطار منتجة كبيرة للنفط ادى الى تغيرات كبيرة في الانماط الاستهلاكية للمواطنين في تلك الاقطار ولاسيما في السعودية والعراق والجزائر بسبب من ارتفاع الدخول الفردية الامر الذي ادى الى زيادة استهلاك المنتجات الزراعية الحيوانية على حساب المنتجات النباتية الاصل ومن بينها التمور .. ومن المعروف اقتصاديا ان هناك علاقة عكسية بين تناول المنتجات الغذائية النباتية وبين مستوى الدخل الفردي .

٢ ــ ويرتبط بالنقطة اعلاه ان ظاهرة تغيير أذواق وعادات المستهلكين في ظروف تحسن المستوى المعاشي والثقافي والاجتماعي والصحي تعتبر ظاهرة صحية مارستها الدول المتطورة وتمارسها الدول النامية واقطار الوطن العربي ولاسيما البترولية منها .. وكنتيجة لذلك قل طلب المستهلكين على مادة التمر باعتبارها مادة غذائية وفاكهة بالنظر لتوفر المواد البديلة المنتجة محليا او المستوردة من الخارج .

٣ ــ ثمة سبب آخر لتناقص الاستهلاك البشري للتمور طيلة السنوات الماضية هو قلة الاصناف الجيدة من التمور من جهة واهمال المنتجين أو المسوقين على السواء لتحسين طلب المستهلكين على هذه المادة من خلال تطوير عمليات التعبئة والتصنيع والعرض الجيد وغيرها من الامور التي تشوق المستهلك على تناول التمور من الجهة الاخرى .

ان الاتجاه العام الحاصل في تناقص استهلاك التمور لا شك ستنعكس آثاره على الانتاج في الوطن العربي .. فمن المعروف ان السلعة التي يزداد الطلب عليها في السوق يؤدي الى زيادة انتاجها تبعا لذلك والعكس تماما صحيح اذ كلما قل الطلب عليها كلما ادى ذلك الى تناقص انتاجها .. وقدر تعلق الامر بموضوع استهلاك التمور لابد من دراسة السياسات الضرورية اللازمة لتشجيع الاستهلاك البشري للتمور عن طريق التفنن في خلق طلب جديد عليها من خلال تحسين نوعية الاصناف المنتجة وتطوير التعبئة والتصنيع . اما على نطاق الاستهلاك الصناعي فلا بد من وضع سياسة اسعار تشجيعية الى المنتجين لتحفيزهم على زيادة الاهتمام بتربية النخيل وبالتالي زيادة الانتاج لغرض استخدامه في مختلف المجالات بالاضافة الى خلق اسواق تصديرية جديدة .

آفاق التنمية الزراعية العربية

الملامح الرئيسية للتنمية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية

●● يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد القومي في الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية وذلك سواء من حيث توفير الانتاج الزراعي لسد الحاجيات الاساسية للسكان من المواد الغذائية وتزويد الصناعات الغذائية بالمواد الخام الزراعية الزائدة عن حاجات الاستهلاك ، أو من حيث الدور الكبير الذي يؤديه في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان الريف وزيادة دخلهم نظرا لاعتمادهم بصورة أساسية على الزراعة .

●● انطلاقا من هذه الاهمية ، فقد مر هذا القطاع بتطورات هائلة تأثرت الى حد كبير بعوامل عدة منها على سبيل المثال سياسة الانماء الاقتصادي والاجتماعي والتطورات الملحوظة في صناعة النفط في البلاد . وتتضمن هذه الورقة الملامح الرئيسية لسياسة التنمية الزراعية في الجماهيرية حيث ستتعرض لاهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد العربي الليبي واستراتيجية وأهداف التنمية الزراعية بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ .

أولا ــ أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العربي الليبي :

كان الاقتصاد العربي الليبي قبل اكتشاف النفط يعتمد اعتمادا كليا على الزراعة وتربية الحيوان والرعي ، وظل الانتاج الزراعي يشكل أهم جزء من صادرات البلاد واحد مصادر العملات الاجنبية . فقد استحوذ هذا القطاع على حوالي ٧٠٪ من القوة العاملة . كما ساهم بنسبة ٥ر٢٤٪ من اجمالي الناتج القومي خلال عام ١٩٥٩ ، بينما لم تتعد نسبة مساهمة قطاع النفط في ذلك الوقت ٧ر٧٪ والصناعة ٤ر١١٪ والتجارة ٥ر١٤٪ . وقد تأثر الانتاج الزراعي في بداية الخمسينات الى حد بعيد بالوسائل الزراعية البدائية التي كانت مستعملة في ذلك الوقت بالاضافة الى الظروف الجوية وتفتت الملكية الزراعية . ونتيجة لذلك فان متوسط دخل الفرد في هذا القطاع كان منخفضا جدا .

● تعدد الحكومات الولائية كان أهم عقبات التنمية الزراعية !..

من ناحية أخرى فان التخطيط للتنمية الزراعية كانت تعترضه العديد من المشاكل والصعوبات . فبالرغم من برنامج المساعدة الفنية للامم المتحدة والذي وضع على أساس تقرير بعثة الامم المتحدة التي زارت البلاد عام ١٩٥١ ، الا أن القطاع الزراعي لم يحقق أي تقدم ونمو . ولا شك ان عدم التنسيق بين مختلف وكالات التنمية ، وعدم توفر الموارد المالية الكافية وعدم وجود الخبرات الفنية والبيانات الاحصائية فضلا عن الوضع السياسي القائم في البلاد

الزراعيّة

«جمعية الاقتصاديين العرب الليبيين»

في ذلك الوقت بسبب وجود ثلاث حكومات ولائية وحكومة اتحادية كانت من اهم المشاكل التي واجهت التنمية الزراعية .

● الاكتشافات النفطية وانعكاساتها على الزراعة :

مع بداية التنقيب عن النفط في منتصف الخمسينات بدات الصورة تتغير تدريجيا ، وحدث تطور ملحوظ في مكونات الدخل القومي ، حيث ازداد دور قطاع النفط على حساب بعض القطاعات التي تقهقرت وانخفضت مساهمتها . هذا وباعتبار قطاع الزراعة القطاع الرئيسي في اقتصاد البلاد ومخزن للقوة العاملة ، فمن الطبيعي ان يتأثر اكثر من غيره بالتطور في قطاع النفط . فقد ازداد الطلب على خدمات الاسكان والنقل والتجارة وغيرها ، ونتيجة لذلك فقد بدات اعداد كبيرة من السكان تنتقل من الريف الى المدن بحثا عن اجور اعلى وظروف عمل افضل ، وهذا بدوره بالاضافة الى زيادة الدخل ادى الى زيادة الطلب على المواد الغذائية والتي من الممكن ان يكون احد الاسباب الرئيسية لتنمية الانتاج الزراعي في البلاد ، الا ان ذلك لم يحدث بسبب استمرارية استعمال الوسائل البدائية في الزراعة فضلا عن فرص الربح العالية في قطاع التجارة والخدمات الذي بدا يتضخم ويستحوذ على بعض رؤوس الاموال الوطنية . اما بالنسبة للطلب على المواد الغذائية فقد ادى الى زيادة الاستيراد من الاسواق الخارجية .

● تدهور قطاع الزراعة وانخفض عدد العاملين فيه !

ومن ثم فقد تدهور قطاع الزراعة، حيث انخفضت قيمة الانتاج الزراعي من ٢٠ مليون دينار عام ١٩٥٨ الى ٣ر١٧ مليون دينار عام ١٩٦٢ وارتفعت قيمة الواردات من المواد الغذائية من ١ر٥ مليون دينار عام ١٩٥٨ الى ٤ر٨ مليون دينار عام ١٩٦٢ ، وارتفعت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي من ٩ر٦٪ عام ١٩٥٨ الى ٤ر٢٦٪ عام ١٩٦٢ ، في نفس الوقت انخفضت مساهمة قطاع الزراعة من ١ر٢٦٪ الى ٦ر٩٪ خلال السنتين المذكورتين على التوالي . ومن ناحية اخرى فقد انخفضت نسبة عدد العاملين في قطاع الزراعة من ٧٠٪ من اجمالي القوة العاملة عام١٩٥٨ الى ٠ر٥٠٪ عام ١٩٦٢ .

هذا وتداركا لهذا الاتجاه غير المتوازن ، فقد اقرت البلاد اول خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تغطي الفترة ١٩٦٣/١٩٦٤ — ١٩٦٧/١٩٦٨ رصد لها مبلغ ١٦٩ مليون دينار الا انه نتيجة للتطور الملحوظ في الايرادات النفطية فقد رفعت التقديرات الى حوالي ٣٣٧ مليون دينار ، علما أن النفقات الفعلية لهذه الخطة لم تتجاوز ٢٩٠ مليون دينار اي حوالي ٨٦٪ من اجمالي التقديرات .

● الخطط الاولى لتنمية الزراعة : ٨ر١٤٪ من اجمالي الاستثمارات !..

وقد اعتمد لتنمية قطاع الزراعة حوالي ٩ر٤٩ مليون دينار اي ما يعادل ٨ر١٤٪ من اجمالي التقديرات ، حيث هدف برنامج التنمية الزراعية آنذاك :

١ ــ دعم المزارعين عن طريق توفير التسهيلات الائتمانية وتقديم اعانات الانتاج .

٢ ــ رفع مستوى الانتاج الزراعي من حيث الكمية والنوعية ، وتوفير المواد الغذائية .

٣ ــ الاهتمام بالتعليم والتدريب الزراعي والبحوث والمختبرات الزراعية .

وقد واجه برنامج التنمية الزراعية في هذه الخطة العديد من الاختناقات التي حالت دون تحقيق الاهداف المتوخاة . من هذه الاختناقات قلة الخبرة والمهارة الفنية والادارية ، نقص البيانات الاحصائية عن مختلف الموارد الزراعية يضاف الى ذلك عدم قيام الدولة في ذلك الوقت برسم سياسة تخدم احتياجات التنمية الاقتصادية كوضع سياسة للتجارة الخارجية لتحقيق اقصى درجات التنمية ورسم سياسة نقدية فعالة لخدمة حاجات التنمية والاستقرار النقدي . أي ان الخطة ككل كانت تفتقر الى التحليل المالي والاستراتيجية الواضحة .

ونتيجة لذلك فان القطاع الزراعي لم تستوعب التقديرات الموضوعة له ، حيث بلغت المصروفات الفعلية حوالي ٧ر٣٧ مليون دينار أي ما يعادل ٧٦٪ من المخصصات مشكلة بذلك نسبة ١٣٪ من اجمالي المصروفات الفعلية للخطة .

● عام ١٩٦٧ ساهمت الزراعة بـ ٤ر٣٪ فقط من اجمالي الناتج المحلي ! ..

هذا وبالرغم من ان متوسط معدل النمو السنوي في الاقتصاد القومي خلال الفترة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٧ بلغ حوالي ٢٨٪ الا ان متوسط معدل النمو في القطاع الزراعي لم يتجاوز ٥ر٤٪ . من ناحية اخرى فقد انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في اجمالي الناتج المحلي الى ٤ر٣٪ فقط خلال عام ١٩٦٧ ، بينما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط الى حوالي ٧ر٥٤٪ ، كما انخفضت ايضا نسبة عدد العاملين في هذا القطاع الى حوالي ٤٠٪ من اجمالي القوة العاملة خلال عام ١٩٦٧ .

● استراتيجية الثورة : النفط ليس الثروة الاساسية :

ازاء كل مظاهر الاختلال ونقاط الضعف التي اتسمت بها التنمية في الستينات ، جاءت حكومة الثورة فأعطت اهتماما كبيرا الى وضع استراتيجية عامة تتلخص في زيادة النمو الاقتصادي بأسرع ما

استراتيجية التنمية الزراعية بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر

يمكن مع تحقيق عدالة في التوزيع مع تنويع الانتاج بحيث لا يصبح النفط هو الثروة الاساسية ومصدر الدخل والصادرات الاساسية وانما يجب ان يطاله في ذلك قطاعا الزراعة والصناعة وان تسير التنمية الاجتماعية جنبا مع جنب مع التنمية الاقتصادية باعتبار الانسان هو صانع التنمية وهدفها .

ثانيا ــ استراتيجية التنمية الزراعية بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر :

ترتكز الاستراتيجية العامة للتنمية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على اساس تحقيق اقصى معدل للنمو الاقتصادي في مجموعه مشفوعا بالتنويع في النمو الاقتصادي ، والاسراع والزيادة في معدلات النمو للانشطة الاقتصادية الرئيسية ، والسير بمعدل معقول في نمو استخراج النفط الخام . ويستمد هذا الهدف قوته من جميع الانشطة الاقتصادية الرئيسية مع ترجيح كفة قطاعي الانتاج الرئيسيين : الزراعة والصناعة . اما نشاط استخراج النفط فقد حدد نموه ليسير بخطى محدودة وفقا للاهداف العامة التي ترمي الى تحديد انتاجه عند المستوى المعقول فنيا واقتصاديا ، حفاظا على عدم تبذير ثروة البلاد واستنزافها خلال فترة قصيرة قد لا تمكنها من تنمية الانشطة الاقتصادية الاخرى للاقتصاد الوطني بشكل يعوض النقص المستمر للاحتياطيات النفطية .

● مرتكزات استراتيجية لخطط التنمية في الجماهيرية

ومن ثم فان الخط الاستراتيجي الاساسي والطويل المدى لمخططات التنمية في الجماهيرية **يتركز فيما يلي:**

■ تخليص الاقتصاد الوطني من سيطرة قطاع النفط وتنويع الانتاج مع خلق قوى انتاجية في القطاعات غير النفطية وبالتالي تنويع الصادرات وتغطية الطلب المتزايد بانتاج محلي تقدما نحو هدف الاكتفاء الذاتي .

■ الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي بمختلف الوسائل وذلك باعتبار ان هذا القطاع ينتج الكثير من السلع الضرورية للاستهلاك النهائي والوسيط للصناعة وخلق تنمية متوازنة اقتصاديا واجتماعيا .

■ ارتياد ميدان التصنيع انطلاقا من الموارد المحلية وذلك باعتبار ان هذا الميدان أقدر على دفع التنمية .

■ التركيز على كفاية العنصر البشري .

● الدور الاكبر في النمو لقطاعي الزراعة والصناعة !

وطبقا لهذه الاستراتيجية فمن المنتظر ان يلعب كل من نشاطي الزراعة والصناعة الدور الاكبر في النمو ، باعتبار ان النشاط الاول هو القاعدة الاساسية للبناء الاقتصادي ، وان النشاط الثاني هو المنفذ الاساسي للنمو المتزايد التلقائي . وان المنطلق الاساسي للنمو في هذين النشاطين هو البرامج الانمائية والزراعية والصناعية التي يجري تنفيذها والتي خصصت لها الموارد الكافية .

أي ان تنمية قطاعي الزراعة والصناعة ولا شك سيؤثر على باقي الانشطة الاقتصادية الاخرى غير النفطية ، بشكل يزيد من نموها ومن مستوياتها ومن اسهامها في النشاط الاقتصادي ويحقق في الوقت نفسه صفة الترابط والتكامل بين أنشطة الاقتصاد الوطني أو ما يطلق عليه بالتوازن ، مما لا يترتب عليه سبق احد هذه الانشطة عن الانشطة الاخرى بما يزيد مطالبه منها عن امكانياتها أو يتخلف عنها فيعوق تقدم الانشطة الاخرى .

الاتجاهات الرئيسية للخطة الخمسية للتنمية الزراعية ٧٦ - ٨٠

● الخطة الخمسية للتنمية الزراعية ١٩٧٦ – ١٩٨٠ ..

قد جاء برنامج التنمية الزراعية في الخطة الخمسية (١٩٧٦ – ١٩٨٠) كاستمرار لبرنامج التنمية الزراعية في الخطة الثلاثية (١٩٧٣ – ١٩٧٥) وذلك في اطار برنامج طويل الاجل لتنمية القطاع الزراعي تحددت فيه الاتجاهات الرئيسية للتنمية الزراعية وفقا للاستراتيجيات التالية :

■ تحقيق نسب معقولة من الاكتفاء الذاتي في انتاج المواد الضرورية من الاغذية في اقصر فترة ممكنة .

■ الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية كالتربة والمياه الجوفية والعمل على حمايتها . فقد اظهرت البيانات الاحصائية أن مجموع مساحة الاراضي الزراعية وصل الى ٣٫٩ مليون هكتار عام ١٩٦٠ ، استغل منها مايعادل ٢٩ ٪ لزراعة المحاصيل و ٣٤ ٪ كمراعي وغابات، هذا وقد انخفضت هاتان النسبتان الى ٢٣ ٪ و ٣٠ ٪ على التوالي عام ١٩٦٩ ، ولاشك أن سياسة التنمية الزراعية طبقا لهذه الاستراتيجية ستعمل على الاستغلال الامثل للمساحات الزراعية الموجودة وفي نفس الوقت زيادة هذه الرقعة . من ناحية اخرى ستوجه الجهود للقيام بالدراسات والبحوث العلمية لتحديد مصادر المياه . وعلى ضوء هذه الدراسات بالاضافة الى الدراسات المتعلقة بالتربة تحدد المشاريع الزراعية التي تقام ونوعية الانتاج الزراعي في كل منطقة .

■ رفع مستوى دخول المزارعين بما يقارب الدخول في القطاعات الاخرى . ويتم ذلك بزيادة انتاجية الاراضي عن طريق تشجيع المزارعين على استخدام الاساليب الفنية الحديثة ، والاهتمام بالتدريب الزراعي وتطوير المعاهد والكليات الزراعية والعمل على تطوير خدمات المرشدين الزراعيين .

■ خلق تجمعات مستقرة في المناطق الزراعية

الجديدة ، وتقليل الفوارق بين المناطق بقدر الامكان وذلك بتوفير الخدمات المناسبة للسكان ، اي بناء المساكن للمزارعين وربط المزارع بالطرق ، وبناء الحظائر لتربية الماشية ومد المزارع بالكهرباء ومد شبكات الري بحيث تتوفر لكل مزرعة جميع الامكانيات اللازمة لاقامة زراعة مستقرة متكاملة ، وتوفير الآلات والمعدات الزراعية الحديثة باسعار مناسبة وتمكين المزارعين من الحصول عليها .

■ العمل على زيادة الانتاج الزراعي بالاستمرار في تطبيق سياسة الدعم والاعانات والقروض والاعفاء من الرسوم الجمركية للمستلزمات والآلات الزراعية والضرائب وتوفير الخدمات التسويقية وتدعيم امكانيات ووسائل البحث العلمي في المجال الزراعي .

■ اقامة وحدات صناعية زراعية في المناطق التي تتميز بوفرة في الانتاج الزراعي .

ثالثا ــ مستهدفات القطاع الزراعي في خطة التحول (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠) :

قبل البدء في تحديد أهم مستهدفات القطاع الزراعي في خطة التحول الخمسية (١٩٧٦ــ١٩٨٠) سنتعرض بايجاز الى أهم ملامح خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ــ١٩٧٥) في مجال التنمية الزراعية.

فقد اتسمت برامج التنمية الزراعية ضمن الخطة الثلاثية بارتفاع حجم الاستثمار المنفذ وذلك مقارنة بما كان عليه في السنوات السابقة . حيث بلغ اجمالي المبالغ التي استثمرت في مشروعات التنمية الزراعية خلال فترة الخطة نحو ٥٢٦ر٧ مليون دينار اي مايعادل ٩٣٪ من اجمالي التقديرات الموضوعة (علما ان هذا المبلغ يمثل حوالي ٢١٪ من اجمالي استثمارات الخطة) ، الامر الذي يوضح ارتفاع الطاقة الاستيعابية في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الاخرى في اقتصادنا الوطني .

وتشير النتائج الاولية انه تم تحقيق الكثير من الانجازات في اطار اهداف هذه الخطة ، حيث تقدر مساحة الاراضي المروية التي تم استصلاحها وزراعتها حتى نهاية عام ١٩٧٥ بحوالي ٣٥٠ الف هكتار ، كما تم زراعة مساحة ١٠٨٠ آلاف هكتار من اراضي الزراعة البعلية . وعلى ذلك فان نسبة ما تم استصلاحه وزراعته يبلغ حوالي ٤٥٪ من المخطط المستهدف ، وذلك بالاضافة الى الاراضي التي بلغت مراحل مختلفة من الاستصلاح . هذا ومن جهة اخرى فقد اظهر الانتاج الزراعي خلال سنوات الخطة الثلاث تطورا ملحوظا من حيث الكمية والنوعية حيث ارتفع انتاج القمح فيما بين سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٥ بحوالي ١٨٠٪ والشعير بنسبة ٨٥٪ والخضراوات بنسبة ٦٢٪ والالبان بنسبة ٦٥٪ والبيض بنسبة ٢٠٢٪ وعسل النحل بنسبة ٢٧٦٪ . كما تم خلال سنوات الخطة الشروع في تنفيذ العديد من المشروعات الزراعية الضخمة والتي تعتمد على استغلال مياه الوديان والعيون وتكرير مياه المجاري ، وقد وصلت هذه المشروعات الى مرحلة متقدمة من التنفيذ وقد استكمل معظمها بصورة نهائية خلال سنوات خطة التحول ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ .

وقد عاقت بعض المشاكل والصعاب تحقيق أهداف الخطة الثلاثية بالكامل منها عدم توفر الخبرات الكافية ونقص الدراسات التفصيلية المتعلقة بالموارد الطبيعية وترشيد استغلال هذه الموارد وعدم وجود الجهاز الفني القادر على متابعة اعمال المكاتب الاستشارية الاجنبية ومقترحاتها .

● خطة التحول (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠) استمرار لخطة التنمية الثلاثية ..

اما بالنسبة لمستهدفات التنمية الزراعية ضمن خطة التحول ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ فهي تأتي كما ذكرنا سابقا كاستمرار لخطة التنمية الثلاثية السابقة لها وذلك ضمن اطار استراتيجية ومستهدفات الخطة الطويلة المدى في هذا المجال . فالانطلاق نحو تحقيق درجات عالية من الاكتفاء الذاتي ورفع مستوى دخول المزارعين واقامة وحدات صناعية وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي لن يتحقق الا عن طريق زيادة في كمية ونوعية الانتاج الزراعي بمختلف السياسات والوسائل الزراعية المناسبة .

● أهداف خطة التحول في القطاع الزراعي وتتلخص أهم أهداف خطة التحول في القطاع الزراعي في النقاط التالية :

■ زيادة قيمة الانتاج الزراعي بنسبة ١٠٣٪ خلال فترة الخطة وبمعدل سنوي مركب قدره ٢ر١٥٪ اي من ٧ر١٣٨ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى

٩ر٢٨٠ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، هذا وبالنظر الى التوسع في برامج استصلاح الاراضي زراعتها فمن المتوقع أن ترتفع نسبة مساهمة مشروعات التوسع الزراعي بنسبة ١٠٨٪ في نهاية الخطة ١٩٨٠ مقارنة عام ١٩٧٥ الى ٤٦٪ عام ١٩٨٠ .

■ تحقيق زيادة في القيمة المضافة في القطاع الزراعي بنسبة ١٨٠٪ في نهاية الخطة ١٩٨٠ مقارنة بسنة الاساس ١٩٧٥ . اي بمعدل سنوي مركب قدره ٧ر١٥٪ . ونتيجة لهذه الزيادة فمن المتوقع ان تتحسن الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في هيكل الدخل المحلي الاجمالي ، حيث من المتوقع أن ترتفع مساهمته من ١ر٢٪ عام ١٩٧٥ الى ٦ر٢٪ في السنة الاخيرة من الخطة .

■ استصلاح وتنمية مساحة ١٠٠ الف هكتار من الاراضي الزراعية المروية و ٠ر٢٥٧ الف هكتار من الاراضي الزراعية البعلية وزيادة الطاقة الاستيعابية للمراعي باستصلاح وتنمية ٣ر١ مليون هكتار من الاراضي وذلك بالاضافة الى زيادة المساحات الزراعية المروية المخصصة لزراعة الاعلاف .

■ تحقيق زيادة هائلة في الانتاج الزراعي وتقليل نسبة الاعتماد على الاسواق الخارجية ، ليس هذا فقط بل تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية . على سبيل المثال تستهدف خطة التحول زيادة انتاج القمح من ١٠٧ آلاف طن خلال عام ١٩٧٥ الى ٠ر٣٣٦ الف طن عام ١٩٨٠ ولا شك أن ذلك سيؤدي الى تغطية حوالي ٧٤٪ من الطلب المحلي مقابل ٢٨٪ فقط عام ١٩٧٥ . كما تهدف خطة التحول الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب والخضراوات ومنتجات الالبان والشعير . أما الاحتياطي من اللحوم فسيتم تلبيتها بنسبة ٧٧٪ والزيوت بنسبة ٥٤٪ والفواكه بنسبة ٩٠٪ ، حيث ستقتصر الواردات من الفواكه على الموز والتفاح . فضلا عن ذلك فان خطة التحول ستحافظ على تحقيق الاكتفاء الذاتي من البيض والعسل حيث سيزداد الانتاج من هاتين السلعتين لمواجهة الزيادة في الطلب خلال فترة الخطة .

● (١٢٢٧) مليون دولار رصدت لتنمية القطاع الزراعي !

هذا ولتحقيق الاهداف المشار اليها اعلاه فقد رصد لبرنامج تنمية القطاع الزراعي في خطة التحول الخمسية حوالي ٦ر١٢٢٦ مليون دينار ، اي مايعادل ٢ر١٧٪ من اجمالي مخصصات الخطة ، حيث بلغ المتوسط السنوي للمخصصات حوالي ٣ر٢٤٥ مليون دينار ، مقابل متوسط سنوي قدره ١ر١٤٧ مليون دينار في خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ ــ ١٩٧٥) اي ان المتوسط السنوي للمخصصات ارتفع بحوالي ٦٧٪ .

كما أقرت سياسات اقتصادية مرنة تكفل تحقيق التوازن بين الموارد المتوفرة والاهداف المرسومة لخطة التنمية . من أبرز هذه السياسات ، سياسة الائتمان أي تقديم القروض بمختلف أنواعها عن طريق المصرف الزراعي وسياسة الاعانات وسياسة تدعيم التعاون الزراعي وسياسة الميكنة الزراعية والسياسة التسويقية .

العنب

●● عالمياً اسموه « ملك الفاكهة » بقيمته الغذائية ، صحياً ذو فوائد غير مختلف عليها ، شكله جميل ، لون نباته وثماره جذاب • منذ أقدم العصور وثمار العنب تتصدر المائدة ، ومنذ أقدم العصور كانت شجرة العنب تجلب حب وتقدير الناس فالمعطيات العلمية والتاريخية تقول ان شجرة العنب عرفت منذ بدء الحضارة الانسانية حيث كانت تغرس وتربى قبل ٦ ــ ٨ آلاف سنة •

● العنب الكمالي طفره وراثية من العجمي !!
تصدر العنب الموائد

في عصر الامبراطورية الآشورية حيث تشمل وادي الرافدين الآن . اما في العصر الذهبي ــ العصر العباسي فلقد كانت مزارع العنب تمتد من بغداد الى البصرة ثم بعد الاحتلال التركي للبلاد وما جرى نتيجة الهجوم التتري عليها فقد دمرت باكملها وحطمت كل معالم الحضارة القديمة . فقد كان نصيب مزارع العنب وخاصة اصناف العنبيذ منها الحرق والدمار لاعتبارات مختلفة منها دينية وكذلك تخريبية . وبعد تلك الحملة الظالمة اعيدت من جديد زراعة اصناف عنب المائدة حيث انتشرت وترعرعت لاحقا اصناف المائدة كالعباسي الاسود والمسمى ــ ملوكي آنذاك ــ وديس العنز وبيض الحمام والعجيمي والخليلي والطائفي والحلواني وغيرها من الاصناف المحلية والاجنبية ثم اتبعها الصنف كمالي والذي يظن انه عبارة عن طفرة وراثية من العنب العراقي المعروف عجيمي •

كانت ولا زالت الدراسات التفصيلية العميقة قليلة جدا رغم الجهود المتواصلة والايجابية النتائج من قبل مديرية البستنة العامة وبجهود الاخصائيين فيها لتطوير هذا العلم والقيام بانشاء مزارع للكروم على نطاق القطر كله وضمن محطات البستنة التابعة الى المديرية المذكورة .

ولما كان الصنف كمالي من الاصناف المهمة جدا في العراق فقد اجريت عليه دراسة مورفولوجية موسعة دامت ثلاث سنوات تمكنت بواسطتها معرفة صفات ومميزات هذا الصنف وهي كالآتي :

● أصل وانتشار هذا الصنف :

ان الصنف كمالي هو من الاصناف الشرقية وفي اكثر الظن انه حصل عليه نتيجة الطفرة الوراثية من الصنف العراقي المشهور عجيمي ان هذا الصنف منتشر في جميع انحاء العراق لاسيما في بغداد وبعقوبة واطرافهما وقد عممت زراعته في الوقت الحاضر في جميع مزارع ومحطات البستنة التابعة الى مديرية البستنة العامة .

● الوصف النباتي :

نمواته الجديدة بطول ١٠ ــ ٢٠ سم . تكون قمة

ملك الفاكهة

د. حسين مطرود الزعفرانية - بغداد

الفرع الصغير خضراء اللون مع تلون نحاسي واضح للاطراف .

الوريقات الاولى والثانية والثالثة حمراء قانية ـ رمانية اللون ـ الاغصان خضراء اما العقد فلونها بنفسجي وقليلة الزغب .

● الورقة الناضجة :

متوسطة الحجم ١١ر١٦ × ٠٤ر١٦ سم خماسية التفصص ذات وجه املس وظهرها ذو زغب كثيف وخاصة في منطقة التعرق والورقة قليلة التعرف والتجعد والشق العلوي متوسط العمق وغالبا ما يكون مغلوقا اما التفصص السفلي فيكون سطحي التعمق وعلى هيئة زاوية حادةاما فتحة العنق فتكون مفتوحة وعلى هيئة كأس ذو شق سفلي حاد .

لون العروق اخضر وعند القاعدة يكون لونها ورديا خفيفا واسنان الورقة الطرفيةعلى هيئة مثلث وذات خدران بارزة قليلا اما أسنان الورقة الوسطية فتكون منشارية .

الازهار : انثوية الوظيفة .

العنقود : كبير ٥ر٢٤ × ٥ر١٦ سم مخروطي مجنمح ومفكك وحامل العنقود طويل يصل الى ١٠ر٤ اخضر اللون ومتين ومن القاعدة متخشب .

الحبة : كبيرة جدا ٨٧ر٣١ × ٤ر٢٢ ملم متطاولة ذات جوانب بارزة لحمية هشة حلوة المذاق ذات طعم جيد ولذيذ وملتصقة جيدا بالحويمل .

القشرة : بنفسجية اللون ولكن على العموم بين وردية الى بنفسجية .

البذرة : متوسطة الحجم متطاولة ذات لون اصفر قهوائي وذات عنق سميك غير حاد ذو لون اصفر والشق الوسطي من البذرة واضح جدا وغالبا ما توجد بذرتين في كل حبة .

● الصفات البايولوجية الزراعية للصنف :

ان هذا الصنف في ظروف اوروبا الشرقية ـ في جمهورية بلغاريا الشعبية مدينة بلوفوف والتي لها شبه قريب مع الظروف المناخية في شمال الوطن ينضج من ١٥ ـ ٢٠ ايلول والذي يعتبر في هذه الحالة متوسط النضج الى متأخره اما في العراق وفي محافظة بغداد فهو ينضج في بداية شهر آب اي من الخامس منه كما هو في الجدول رقم واحد .

ويعتبر هذا الصنف من الاصناف القوية النمو لاسيما في الترب الغنية وذات الارواء الجيد حيث تنمو الشجيرات بقوة وتعطي قصبات سميكة وقوية النمو ايضا وذات اطوال كبيرة جدا .

جدول رقم (١) الملاحظات الحقلية للصنف كمالي لسنة ١٩٧٢

موقع البحث	تاريخ انتفاخ البراعم	التزهير		تلون او ليونة الثمار		
		بدايته	نهايته	بدايته	نهايته	النضج الفسيولوجي
بلوفوف بلغاريا	٨ / ٤ نيسان	٣١/٥ مايس	٧/٦ حزيران	٩ / ٨ آب	١٤/٨ آب	١٥ـ٢٠/٩ أيلول
بغداد زعفرانية	٢٨/٢ شباط	٢٧/٤ نيسان	٥/٥ مايس	٣٥/٦ حزيران	١ / ٧ تموز	٥ ـ ١٠/٨ آب

وهذا الصنف من الاصناف ذات الخصوبة العالية كما هو مبين في الجدول رقم ٢ ونسبة العيون المنفتحة منه ممتازة جدا تقدر بحوالي ٨٦ر٠٧٪ اما نسبة اعطاء الثمر والعقبات النموية بالمقارنة مع نسبة تفتح العيون فانها قليلة للشجيرة الواحدة اي بنسبة ٣٤٪ اما بالنسبة للقصبة الثمرية فهي ٤٨ر٠٣٪ .

ان متوسط وزن العنقود لهذا الصنف هو ٥٨٦ غرام واكبر عنقود كان وزنه ١٦٥٠ كغم كما هو الجدول رقم ٣ ويكون هذا الصنف في الظروف العراقية ذي انتاج عال جدا وكذلك يكون وزن العنقود اكبر بالمقارنة مع تربيته في الظروف الاوروبية .

لا توجد ظاهرة عدم تجانس حبات الثمار في هذا الصنف بالرغم من انه ذو ازهار انثوية الوظيفة وخاصة عندما يغرس قريبا من اشجار عنب ذات اصناف خنثية الازهار وبحالة طبيعية ويتضح من هذا بأن الاعضاء الانثوية لازهار هذا الصنف في المبيض ذات حيوية عالية بحيث نتمكن من استلام حبوب اللقاح وحدوث الاخصاب وتكوين الثمار بصورة طبيعية وجيدة ومن أجل تلافي عملية التلقيح الاصطناعي لهذا الصنف يفضل غرسه في وسط او قرب أصناف ملحقة لها ازهار اما ذكرية الوظيفة او خنثية وموعد ازهارها نفس موعد ازهار هذا الصنف .

ان هذا الصنف مقاوم لمرض التعفن الاعتيادي وله توافق تام وجيد مع اصول العنب المقاومة لحشرة الفيلوكسرا كالاصل مونتيكولا وشاصلة × بندرلريا ٤١ ب وغيرها .

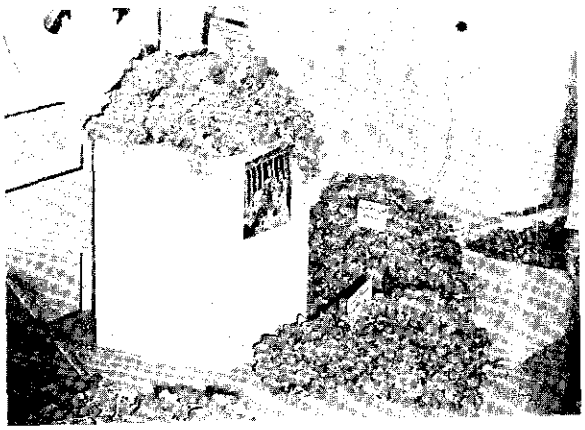

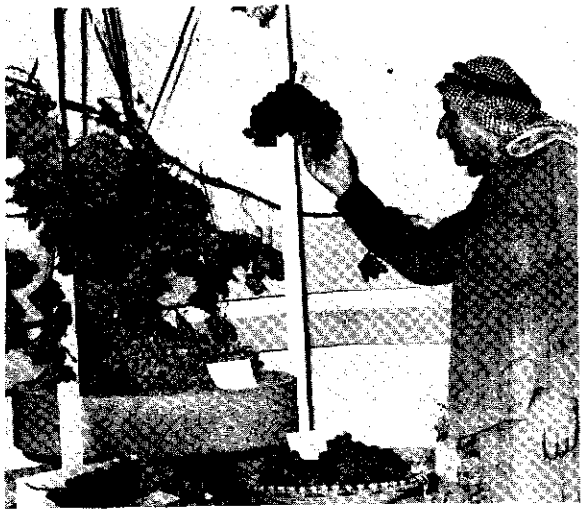

في راينا يجب أن تعمم زراعة هذا الصنف في العراق في ترب غنية وجيدة وان يلقى خدمة زراعية ممتازة من ري وتسميد وترك العيون الثنوية على القصبات المستوية بحيث تتناسب وقوة نمو الشجيرة وطريقة التربية ويجب أن لا تقل عن ٣٦ عين حيث من الممكن ان نحصل منه على انتاج عال وجيد وذي فائدة اقتصادية .

جدول رقم (٢) النسبة المئوية للعيون المتفتحة والقصبات الثمريـة للصنف كمالي سنة ١٩٧٢

متوسط عدد العيون على الشجرة الواحدة	النسبة المئوية للعيون المتفتحة لشجرة واحدة ٪	النسبة المئوية للاغصان الثمرية لشجرة واحدة	الاغصان من قصبة ثمرية واحدة			
			النسبة المئوية للاغصان الثمرية ٪	النسبة المئوية للاغصان بعنقود واحد	النسبة المئوية للاغصان بعنقودين	النسبة المئوية للاغصان بثلاث عناقيد
٣٣	٨٨ر٣٧	٣٤	٤٨ر٠٣	٩٤ر٢٩	١١ر٥	٦٠ر٠

جدول رقم (٣) متوسط عدد العناقيد ومتوسط وزن العنقود ومعدل الانتاج للشجرة الواحدة للصنف كمالي خلال سنة ١٩٧٢ في ظروف مدينة بلوفوف ـ بلغاريا

متوسط عدد العناقيد			متوسط الانتاج لشجرة واحدة بالكيلو غرام	متوسط وزن العنقود بالكيلو غرام
القصبة الثمرية				
لفصن واحد من شجرة واحدة	على العموم من غصن واحد	من غصن ثمري واحد		
٠ر٤٦	٠ر٥١	١ر٠٦	٤ر٣٤٠	٠ر٥٨٦

● الصفات التكنولوجية للصنف :

عند ملاحظة تركيب هذا الصنف وجد انه صنف من اصناف المائدة كما هو في الجدول رقم ٤ نظرا لكبر حجم حياته وجمال عناقيده الجذابة ثم طعمه اللذيذ وفي العراق يعتبر من الاصناف الجيدة المرغوبة حيث تكون حياته كما ذكرنا كبيرة الحجم لحمية هشة حلوة مع حموضة خفيفة جيدة المذاق ثم لصغر حجم بذره والتي تتراوح من ١ ـ ٢ بذرة في كل حبة ولان ثماره تستعمل للاكل مباشرة وبحالة طازجة .

اما في الظروف المناخية الاوربية فان نسبة السكر فيه واطئة وهي حوالي ١٥ر٤٢٪ أما في العراق فقد تصل حتى ١٧٪ .

تتحمل حباته مقاومة الضغط حتى ٢ر٣٨٨ كغم مما يجعله يتحمل النقل الى مسافات طويلة دون أن يتضرر .

وبالرغم من نموه وتطور زراعته في العراق بصورة جيدة لما يمتاز به من صفات جيدة ولكن لا يجوز ان يعول عليه كصنف تجاري وذلك لصفات أزهاره الانثوية الوظيفة وفي الوقت نفسه يمكن أن يستعمل كمادة اساسية للتهجين والانتخاب والحصول منه على عدة اصناف جيدة تحمل صفات ممتازة لكبر حجم العناقيد والحبات والنمو الجيد ومقاومة الحشرات والامراض وتحمل النقل الى مسافات بعيدة وغيرها من الصفات الجيدة التي يمتاز بها هذا الصنف الرائع .

جدول رقم (٤) التحليل الميكانيكي للعناقيد للصنف كمالي سنة ١٩٧٢

تركيب العنقود	بناء الحبة	بناء العنقود
١ ـ النسبة المئوية للعراميش ١٢ر١	١ ـ وزن مائة حبة بالغرام ٧٨٧	١ ـ متوسط بناء العنقود بالغرام ٥٨٦
٢ ـ النسبة المئوية للقشرة ٥٤ر٦	٢ ـ عدد البذور من مائة حبة ١٨١	٢ ـ عدد الحبات في العنقود الواحد ٧٥
٣ ـ النسبة المئوية للبذور ٩١ر١	٣ ـ دليل بناء الحبة ٤٤ر١٣	٣ ـ وزن مائة بذرة بالغرام ٢١ر٨
٤ ـ النسبة المئوية للحجم ٤٣ر٩٠		٤ ـ دليل الحبات ٧٠ر١٢
٥ ـ النسبة المئوية لهيكل العشب ٦٦ر٧		٥ ـ دليل بناء العنقود ٦٠ر٨٧
٦ ـ النسبة المئوية للفضلات الصلبة ٥٧ر٩		
٧ ـ النسبة المئوية لدليل تركيب العنقود ٩١ر١١		

٥ ـ يحسب الهيكل بوزن العراميش + وزن الهيكل .
٧ ـ يحسب دليل التركيب وزن اللحم مقسوما على وزن الهيكل .
٣ ـ دليل البناء للعنقود = وزن الحبات مقسوما على وزن العراميش في العنقود .
٤ ـ دليل الحبات = عدد الحبات في مائة غرام عنب .
٣ ـ دليل بناء الحبات وزن اللحم مقسوما على وزن القشرة لمائة حبة .

الإبل
هل تعود لها أمجادها وتحتل مكانتها في الإنتاج الحيواني ؟!

دراسة جديدة عن الإبل في الوطن العربي تقول :

١٦ مليون رأس من الإبل أو ما يعادل ٦١٪ من اجمالي تعدادها في العالم

تناقصت الابل في العراق والسعودية وتزايدت في السودان والصومال

الإبل تساهم بإنتاج ٩٪ من اللحوم في الأقطار العربية

تربية الإبل : استغلال أمثل لنباتات الصحراء الفقيرة

المقترحات : مزارع ـ محطات أبحاث ـ مؤتمرات عن الإبل

□□ «الإبل» هل تعود لها امجادها ؟ وهل تعود لتحتل مكانتها وتشغل حيزاً من اهتمام الانسان بها كمصدر من مصادر تغطية احتياجاته من اللحوم والحليب والجلود ؟!

□□ على ما يبدو فإن الصبر وهو المزية الأساسية التي عرفت عن «الجمل» من خلال علاقته الطويلة مع الانسان أثبتت جدواها ، وبوادر عودة الانسان للاهتمام به بدأت تظهر بعد زمن ليس بالقصير من الاهمال والعزوف عن تربيته !

□□ فقد شهدت السنوات الأخيرة إهتماماً متزايداً «بالابل» بعد أن اتضحت قيمتها كحيوان اقتصادي قد يكون الأهم بين الحيوانات المستأنسة الذي يصلح للمعيشة في المناطق الجافة وشديدة الجفاف ، وللاستفادة من مواردها الطبيعية المحدودة المتناثرة . وهو ما أشارت إليه توصيات العديد من الندوات العربية والاقليمية المعنية بالتنمية ؛ حيث أكدت على ضرورة الاهتمام بالابل ودراستها لتقييمها انتاجياً واقتصادياً .

● دراسة جديدة عن «الابل في الوطن العربي» !..

يبلغ تعداد الابل في الدول العربية حوالي «١٠,٦» مليون رأس أومايمثل ٦١٪ من اجمالي تعدادها في العالم . وقد كان هذا الرقم على ما يبدو وراء الاهتمام الذي ظهر فجأة وأخذ طريقه إلى البلدان العربية والذي تجلى في دراسة جديدة عن «الإبل في الوطن العربي» أعدها خبراء منظمتين من منظمات الجامعة العربية المتخصصة بشؤون الزراعة *

شملت هذه الدراسة ستة أقطار عربية يبلغ تعداد الابل فيها ما يعادل ٩٥٪ من تعداد الإبل في الوطن العربي وهي :

«السودان ـ الصومال ـ موريتانيا ـ السعودية ـ العراق ـ تونس» .

وقد تضمنت هذا الدراسة بيانات مستفيضة عن الامكانات الحالية للابل في الوطن العربي وتناولت العديد من المؤشرات العددية والانتاجية والاقتصادية عن الابل . بدءاً من تعدادها وأنواعها وتربيتها وتغذيتها ومناطق تربيتها وانتاجها من اللحوم والحليب والوبر والجلود وتسويقها حتى توالدها وأمراضها ووسائل تطوير وتحسين انتاجها !..

الدراسة حديثة وأظهرت بعض النتائج الهامة التي تتعلق بالمميزات الشكلية والسلوكية في الابل وعلاقتها بتحملها

* دراسة مشتركة بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة .

للظروف القاسية ، وكذلك أهمية الابل في إنتاج اللحوم والالبان ، وتضمنت الكثير من البيانات عن «الابل» التي لا يعرفها الكثيرون وخصوصاً في الأقطار التي لا تعرف تربيتها أو أخذت فيها الابل طريقها للانقراض ! فلنتعرف على ما جاء في هذه الدراسة من خلال هذا العرض لاهم النتائج التي تحدثت عنها :

● كيف تربى الابل وما هي تصنيفاتها ؟!

تربى في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية والتي تقل فيها الامطار . ويعتمد البدو الذين يقومون على تربيتها على الترحال والسعي بحثاً عن الكلأ والماء وفق تحركات موسمية لكل جماعة منهم .

وتصنف الابل في الاقطار العربية التي شملتها الدراسة على أساس العمل الذي تقوم به فيقال إبل ركوب ـ إبل سباق ـ إبل حمل .. إلخ أو تحدد تسميتها بالاستناد إلى القبيلة أو الجماعة التي تتولى تربيتها .

وجميع «الابل» في هذه الأقطار من النوع ذات السنام الواحد ، وهي توصف بألوانها كما يمكن تمييزها بالأوسام أو العلامات التي توضع على أجسامها بالكي بالنار ، ولكل قبيلة أو جماعة أوسامها الخاصة .

● تناقصت في العراق والسعودية وتزايدت في السودان والصومال !

توفر الابل الالبان للبدو الذين يقومون بتربيتها ، واللحم لقطاع كبير من السكان في مناطق عديدة من الأقطار العربية التي شملتها الدراسة ، وهو مرغوب في تلك المناطق ويباع بأسعار تقارب أسعار اللحم البقري . كما أن الحليب البقري ومشتقاته من الألبان يفضل في «موريتانيا» على كافة الألبان الأخرى .

وبالرغم من ذلك فإن أعداد «الابل» بدأت تتناقص في السعودية والعراق نظراً لهجرة المربين إلى المدن سعياً وراء الدخول الكبيرة ، وهو ما ينطبق أيضاً على تونس التي شهدت هجرة من الجنوب حيث مناطق تربية الابل إلى مناطق الزراعة في الشمال والشمال الشرقي .

أما في الصومال والسودان وموريتانيا فإن شيئاً من هذا لم يحدث ولم تصب تربية الابل بالتالي بأية أضرار . بل أنها حافظت على عددها وحافظت على نسبة نموها وزيادتها

السنوية ولا زالت الأبل تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني لهذه الأقطار وخصوصاً في الصومال التي يأتي على رأس قائمتها تليه السودان وموريتانيا .

أما حيازة الابل سواء أكانت فردية أم عائلية فهي تختلف من قطر لآخر ، وهي تكبر في الصومال والسودان وموريتانيا والسعودية وكذلك في العراق ، وتقل في تونس حيث لا تزيد الحيازة فيها حالياً عن واحد أو اثنين من الأبل يحتفظ بها غالباً لأغراض الزراعة .

● ماذا عن إنتاج «الابل» من الألبان واللحوم ؟!

يتفاوت انتاج «الإبل» السنوي من الألبان واللحوم والوبر والجلود من قطر إلى آخر تفاوتاً واضحاً ففي مجال إنتاج الألبان لوحظ أن موسم الحليب في السودان لا يزيد عن «١٢» شهراً بمتوسط إنتاج يومي للناقة الواحدة من الحليب يتراوح بين ٦ـ١٢ ليتراً وإنتاج سنوي يتراوح بين ٢٢٠٠ ـ ٢٦٠٠ ليتر . أما إنتاج الابل في الأقطار الأخرى من الحليب فقد كان على الشكل التالي

الاقطار	الانتاج اليومي «لتر»	طول موسم الحليب «شهر»	الانتاج الكلي «طن»
الصومال	٣ ـ ٤	١٨ ـ ٢٤	١,٨
موريتانيا	٥ ـ ٦	١٢ ـ ١٤	٢,١ ـ ٢,٥
السعودية	٦ ـ ٧	١٢ ـ ١٣	٢,٣ ـ ٢,٦
العراق	٥ ـ ٦	١٢ ـ ١٨	١,٨ ـ ٢

وفي مجال إنتاج اللحوم يبلغ المتوسط العام للوزن الحي حوالي ٤٥٠كغ للذكور ، و٤٠٠كغ للأناث ، ووزن الذبيحة ٢٣٠كغ للذكور و ٢٠٠كغ للأناث مع نسبة تصافي تتراوح بين ٤٧ ـ ٥١٪ .

وعلى المستوى العربي فقد أوضحت هذه الدراسة أهمية «الإبل» لقطاع الثروة الحيوانية حيث بينت أنها تمثل حوالي ١٥,٣٪ من مجموعة الوحدات الحيوانية وتساهم في الانتاج السنوي بالنسب التالية

ـ ٨,٨٪ من إنتاج اللحوم .

ـ ٢٣,٦٪ من إنتاج الألبان .

ـ ٩,١٪ من إنتاج الوبر .

ـ ٨,٢٪ من إنتاج الجلود .

كما أن غالبية هذا الانتاج (٨٧٪) تتركز في الصومال والسودان وموريتانيا التي تتركز أعداد الإبل فيها أيضاً !..

● «الإبل» : استغلال أمثل لنباتات الصحراء الفقيرة !..

تتميز الابل بعادات غذائية هامة تمكنها من مقاومة الجفاف . ومن أهم هذه العادات طريقتها المميزة في الرعي ، والتي تمثل أجود الطرق لاستغلال نباتات الصحراء الفقيرة . فهي لا تقوم بالرعي المكثف نظراً لتحركها المستمر أثناء الرعي مهما كانت كثافة المرعى ونوعيته آخذة أثناء هذا التحرك كميات قليلة من كل نبات .

ومن العادات الرعوية الجيدة الأخرى للابل وخاصة أثناء فترات الجفاف أنها لا ترعى في مجموعات بل ترعى متفرقة وتتبعثر في مساحات كبيرة من أرض المرعى مشابهة في ذلك إلى حد كبير الحيوانات الوحشية .

وعادات الابل الغذائية هذه هي التي ساعدتها على مقاومة فترات الجفاف التي تعرضت وتتعرض لها الأقطار التي شملتها الدراسة ، كما أن هذه العادات تجنب وإلى حد كبير حالات الرعي الجائر الذي يعتبر من أهم عوامل تدهور المراعي في الأقطار العربية .

وقد أشارت الدراسة إلى أنه وفي جميع الحالات لوحظ عدم

استخدام أي نوع من التغذية التكميلية للابل إلى جانب المرعى ، فيما عدا الابل التي تربى بالقرب من المدن لسد احتياجات ملاكها من الحليب والتي تغذى عادة على الأعلاف المركزة !

● ذكر واحد لكل «٥٠» أنثى والناقة تلد كل عامين !!

تتميز الابل بموسمية التناسل في الجنسين ويمتد موسم التناسل في العادة من أيلول حتى آذار ويكفي ذكر واحد لكل ٥٠ ـ ٨٠ أنثى ، ويمكن للذكر أن يلقح «١٥» أنثى في اليوم ! أما النمو الجنسي للانثى فهو يكتمل في عمر ثلاث سنوات ، ولا تلقح عادة إلا بعد إكتمال نموها الجنسي في عمر ٤ ـ ٥ سنوات لتعطي أول ولادة في عمر ست سنوات .

وفترة الحمل لدى أنثى الابل طويلة نسبياً حيث تصل في المتوسط إلى ٣٧٠ يوماً «٣٥٥ ـ ٣٨٩) يوم . ويتوافق موسما الولادة والتناسل لدى الابل مع موسم الامطار ووفرة الغذاء من المراعي الموسمية الفقيرة . وفي غالب الأحيان تلد الانثى مرة واحدة كل عامين ، إلا أن بعض الاناث قد تلد بعد «١٥» شهراً من الولادة السابقة .

وعموماً فإن ست ولادات لانثى الابل «الناقة» تعتبر اقتصادياً كافية للاستغلال الأمثل لها . أما نسبة التوائم فهي نادرة جداً في ولادات الابل ونسبة الذكور إلى الاناث في هذه الولادات متساوية تماماً .

قبل أن ننتقل إلى عرض الاقتراحات التي تقدمت بها الدراسة حول الابل في الوطن العربي لا بد من أن نتعرض للامراض التي تصيب الأبل فنقول :

إنها أمراض مشتركة في الأقطار العربية وأهمها مرض الذبابة «Trypanosomiasis» الذي ينتقل ميكانيكياً بواسطة الذباب القارص . ومرض «الجرب» الذي ينتشر بواسطة الاحتكاك خاصة قرب موارد المياه ووسائل العلاج متوفرة لكلا المرضين . وإلى جانب مرض جدري الابل والالتهاب الرئوي اللذين يصيبان صغار الابل ويتسببان في نسب عالية من النفوق بينها ، هناك أمراض أخرى كالحمى الفحمية والتسمم الدموي التي تصيب الابل في الوطن العربي .

● المقترحات : مزارع ، محطات أبحاث مؤتمرات عن «الإبل» !!

اقترحت الدراسة التي عرضنا لها فيما سبق بعض الوسائل لتطوير وتحسين إنتاج الأبل في الوطن العربي عموماً وفي الأقطار الستة التي شملتها الدراسة على وجه الخصوص . ويمكن تلخيص هذه المقترحات على الشكل التالي :

- إقامة مزارع رعوية لانتاج الابل .
- إقامة مزارع لتربية الابل .
- إنشاء محطات لابحاث الابل .
- إنشاء معهد قومي لأمراض الابل .
- تحسين وإدارة المراعي .
- عقد مؤتمرات دورية عن الابل .

وخلصت الدراسة إلى أن أهم نتائجها كانت الحصول على بيانات أساسية عن إنتاج الابل تحت الظروف البيئية المختلفة مما أدى إلى إمكانية القيام باعداد دراسة عن الجدوى الفنية والاقتصادية لاقامة مزارع رعوية للابل لانتاج اللحوم والالبان والتي أظهرت الابل كحيوانات اقتصادية ذات طاقات إنتاجية مبشرة ، يمكن تطويرها وتحسينها والاستفادة منها في الانتاج المكثف عند توفير الرعاية الحديثة لها .

وانهت الدراسة مقترحاتها بدعوة الدول العربية للاهتمام بالابل من واجب قومي لما يتوقع أن تسهم به في تحقيق الأمن الغذائي العربي .

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة

أصناف جديدة من القمح والشعير

تزيد الإنتاجية ٥٠٪ من الأراضي البعلية

مشروع لتطوير إنتاج القمح والشعير ينفذ حالياً في سورية والأردن والجزائر والمغرب

٨٠٪ من الأراضي الزراعية العربية تزرع قمحاً وشعيراً ولا تغطي ٥٠٪ من استهلاكنا!!

●● انتهت في دمشق مؤخرا الدورة التدريبية الاولى لتطوير انتاج القمح والشعير ، التي ينفذها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والمناطق القاحلة التابع لجامعة الدول العربية .

●● وحين زرت هذه الدورة المخصصة لتطوير انتاج القمح والشعير بالذات كان تصوري لبرنامجها لا يعدو محاضرات عن أهمية هذين المحصولين عالمياً وفي الوطن العربي ، وعرض لاساليب الانتاج المتقدمة لها في العالم .

●● ولم أكن أتصور انني سأتوصل من خلال هذه الدورة الى حقائق جديدة في عالم انتاج محصولي القمح والشعير ، والى أن بحوثا علمية عربية أجريت في سورية قد تحقق نتائجها ثورة زراعية في مجال انتاج هذين المحصولين الهامين ، والى أن مشروعا مقره دمشق يعمل على تطوير انتاج القمح والشعير من خلال نتائج هذه البحوث وتعميمها في الوطن العربي ، والى أن هذه الدورة التدريبية تضم القائمين على تنفيذ هذا المشروع في الاقطار العربية المعنية .

●● فماذا عن هذه البحوث ، وماذا عن هذه الدورة التدريبية ؟ وهل ستسهم فعلا اصناف مستنبطة مجدداً في أحداث ثورة زراعية في انتاج القمح والشعير في الوطن العربي ؟ هذا ما سنعرفه تفصيلا .

● نزرع ٨٠٪ من الاراضي ولا نغطي ٥٠٪ من احتياجات القمح !

الأقطار العربية منفردة أو مجتمعة تعاني من نقص في انتاجها لمواجهة احتياجاتها من المواد الغذائية ، فهي تعاني بشكل أو بآخر وبنسب متفاوتة بين قطر وآخر من عجز في تأمين احتياجاتها من اللحوم والزيوت والسكر الخ .. الا أن هذا العجز يتجلى بوضوح وخطورة في تأمين حاجة الوطن العربي من الحبوب التي يأتي في مقدمتها القمح والشعير كمحصولين رئيسيين

● مدير مشروع تطوير انتاج القمح والشعير ●

استراتيجيين لعدة أسباب يأتي في مقدمتها

أولا : ما يعنيه « القمح » من قدرة غذائية عالية حيث يعتبر العمود الفقري لدى الغالبية الكبرى من سكان الوطن العربي ٠

ثانيا : وللأهمية التي يحتلها « الشعير » كمادة أولية أساسية في تنمية الثروة الحيوانية ومنتجاتها من اللحوم والألبان التي تعاني الاقطار العربية من عجز في انتاجها أيضا ٠

وبالرغم من ذلك وبالرغم من أن محاصيل الحبوب في الوطن العربي تشغل مساحات واسعة من الأراضي تصل الى ٢٤ مليون هكتار وهي تعادل ٨٠٪ من الأراضي المزروعة ، وبالرغم من أن القمح والشعير يحتلان ٥٨٪ من هذه المساحات ، فالأقطار العربية غير قادرة على تأمين احتياجاتها من هاتين المادتين وتعاني عجزاً كبيراً في انتاجهما ٠ فالاحصائيات تقول ان الأقطار العربية تنتج « ٨ر٥ » مليون طن من القمح في حين تزيد تقديرات استهلاكها عن عشرين مليونا ، كما أنها تنتج من الشعير ١٥ ـ ٢٠٪ من استهلاكها الحالي والمتوقع اشتداد الطلب عليه لتنمية الثروة الحيوانية ٠

هذا ما قاله المهندس صلاح كردي مدير أبحاث تطوير انتاج القمح والشعير في المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والذي يقيم الدورة التدريبية الحالية لتطوير انتاج القمح والشعير ٠

● انتاج القمح والشعير يتركز في ستة أقطار عربية فقط !

اذا كانت كل هذه المساحات تزرع قمحاً وشعيراً ، واذا كانت أهمية هذين المحصولين هكذا فلماذا نواجه مثل هذا العجز في تأمين احتياجاتنا منها ؟ عن هذا التساؤل أجاب المهندس صلاح كردي فقال :

قبل كل شيء أود أن أقول أن الوطن العربي وبالرغم من أن سكانه يشكلون نسبة تتراوح بين ٥ر٣ ـ ٤٪ من سكان العالم ، الا أنه لاينتج أكثر من ٥ر١ من الانتاج العالمي من الحبوب ! وهذا الانتاج متمركز في عدد قليل من الأقطار العربية فسورية والمغرب والسودان والجزائر والعراق ومصر تنتج أكثر من ٨٠٪ من الانتاج العربي للحبوب ٠

● تخلف الزراعة وتدني الانتاج هما سبب العجز

وأضاف : لماذا هذا العجز ؟ في رأيي ان هذا العجز يتلخص في تخلف زراعة القمح والشعير وعدم اتباع اساليب علمية وعملية وتقنية متقدمة في زراعته! نحن في حاجة الى توسع رأسي لتنمية انتاجنا من هذه المحاصيل وليس الى توسع أفقي ! وبمعنى آخر نحن لسنا بحاجة للتوسع بمساحات جديدة من الأراضي بقدر ما نحن بحاجة الى زيادة انتاجية الهكتار الواحد المزروع قمحاً أو شعيراً !

● انتاج متدن من القمح مقارنا حتى بالدول النامية !

فمتوسط انتاج الهكتار الواحد مازال متدنيا جدا سواء أكان ذلك مقارنا بالدول المتقدمة أو النامية ولكي تتضح الصورة كاملة أورد هذه المقارنة عن الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ :

بلغ متوسط مردود القمح في الاقطار العربية /٩٥٣/ كغ هكتار في حين وصل في الدول المتقدمة

الى حوالي / ٢١٠٠ / كغ هكتار ٠ وهذا يعني أن متوسط انتاج الهكتار العربي من القمح يعادل ٤٦٪ من متوسطه لدى الدول المتقدمة ، ٧٠٪ من متوسط الدول النامية ، أو ٥٤٪ من المتوسط العالمي ٠

أما متوسط انتاج الهكتار في الأقطار العربية فلم يصل لأكثر من « ٧٦٤ » كغ من الشعير وهو متوسط يعادل ٣٣٪ من مثيله في الدول المتقدمة ، ٦١٪ من متوسط الدول النامية ، و ٣٩ من المتوسط العالمي الذي وصل الى حوالي «٢٠٠٠» كغ خلال هذه الفترة !

وباختصار فان الانتاجية العربية من الحبوب تعتبر متدنية الى حد كبير ، فهي بالاجمال تتجاوز قليلا نصف الانتاجية العالمية للهكتار وتقل عن نصف انتاجية الدول المتقدمة ، وتقل في أحيان كثيرة وبنسب عالية من متوسطات الدول النامية أيضا ٠

● والحل ! كيف نواجه هذا التدني في الانتاج ؟!

يقول المهندس صلاح كردي : الحل يكمن في استخدام أساليب حديثة للزراعة ، وقد تأكد للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة « اكساد » من خلال دراسات وأبحاث طويلة ومتعمقة امكانية زيادة الغلة « مردود الهكتار » من القمح والشعير زيادة ملموسة اذا ما استخدمت أساليب الزراعة الحديثة ،كزراعة الأصناف العالية الانتاج والتسميد ، معدل البذار مواعيد الزراعة ، مكافحة الاعشاب الخ ٠٠٠

● أصناف جديدة تزيد انتاجية القمح والشعير ٥٠٪

وأضاف المهندس كردي فقال :

تمكن المركز العربي « اكساد » من خلال التربية من استنباط أصناف جديدة تمتاز بمكافحتها للجفاف وللامراض ، وذات طاقة انتاجية عالية تفوق الأصناف المحلية والمستوردة وفيما يتعلق بالقمح والشعير فقد تم التوصل الى أربعة أصناف من بذار كل منهما ، اختبرت جميعها في ثمان أقطار عربية ثلاثة سنوات ، وكانت نتيجة هذه الاختبارات ايجابية للغاية ، فهي وان اختلفت من موقع لاخر ومن عام لاخر الا أنها تشير الى تفوق أكيد لهذه الاصناف ٠ كما ثبت أيضا أن لبعض المعاملات الزراعية تأثيراً كبيراً وهاماً في زيادة مردود القمح والشعير فبعد تجارب استمرت خمس سنوات تبين للمركز العربي « اكساد » ان استخدام الاسمدة الفوسفورية مثلا مع « المانغنيز ـ زنك » أدى الى ارتفاع غلة الاراضي الكلسية ، كما أن استخدام النتروجين وقت البذار رفع الغلة بحدود ٤٠٪ وهكذا ٠٠ هذا الى جانب مايعنيه توفير البذار المحسن من اثر ايجابي في رفع هذا المردود الانتاجي ٠

● مشروع أبحاث تطوير انتاج القمح والشعير ٠٠ لماذا ؟

يجيب على هذا السؤال المهندس صلاح كردي فيقول : لاحظ الفنيون في المركز العربي ان النتائج التي يتوصلون اليها من خلال تجاربهم ، أو التي يتوصل اليها فنيون اخرون في الدول العربية ستبقى متداولة ضمن مؤسسات البحث ، ولن تتخذ خطوات ايجابية لنقلها الى حيز التنفيذ والتطبيق العملي على الصعيد الانتاجي ، اذا لم يتخذ اجراء ما وتتبناها مؤسسة معينة ٠

ولذا قام المركز العربي بتبني مشروع يتضمن تطوير هذه النتائج وايصالها الى المزارعين ٠ من خلال تعاون بين العاملين في المركز ونخبة من العاملين في الدول العربية ٠ وبالفعل اعتمد هذا المشروع تحت اسم : ابحاث وتطوير انتاج القمح والشعير في المناطق الجافة ٠ فماذا عن هذا المشروع ؟

● ماذا عن هذا المشروع ؟

سينفذ هذا المشروع في أربعة أقطار عربية هي المغرب والجزائر والاردن وسورية ، وقد اختيرت هذه الاقطار لعدة أسباب يأتي في مقدمتها كونها منتجة للقمح والشعير في الاراضي البعلية وتتوفر لديها متطلبات أساسية لتنفيذ المشروع كتوفر الكادر والتجهيزات والرغبة ٠ وقد حددت مواقع المشروع في كل من هذه الاقطار بحيث تكون ممثلة قدر الامكان للمناطق شبه

الجافة فيها ، وتمتاز بثقل زراعي في انتاج القمح والشعير .

ويهدف هذا المشروع الى اجراء تجارب تطبيقية لاختبار مدى تفوق أصناف القمح والشعير المستنبطة جديدا ، واكثار بذار الاصناف التي ثبت تفوقها في السنتين الاخيرتين الى جانب اقناع المزارعين بجدوى هذه الاصناف وتفوقها وتبني استعمالها كبذار في حقولهم بعد أن يثبت لهم جدواها وأثرها في رفع المردودية من خلال هذه التجارب التطبيقية، والتي ستكون بالنسبة لهم كشواهد ارشادية .

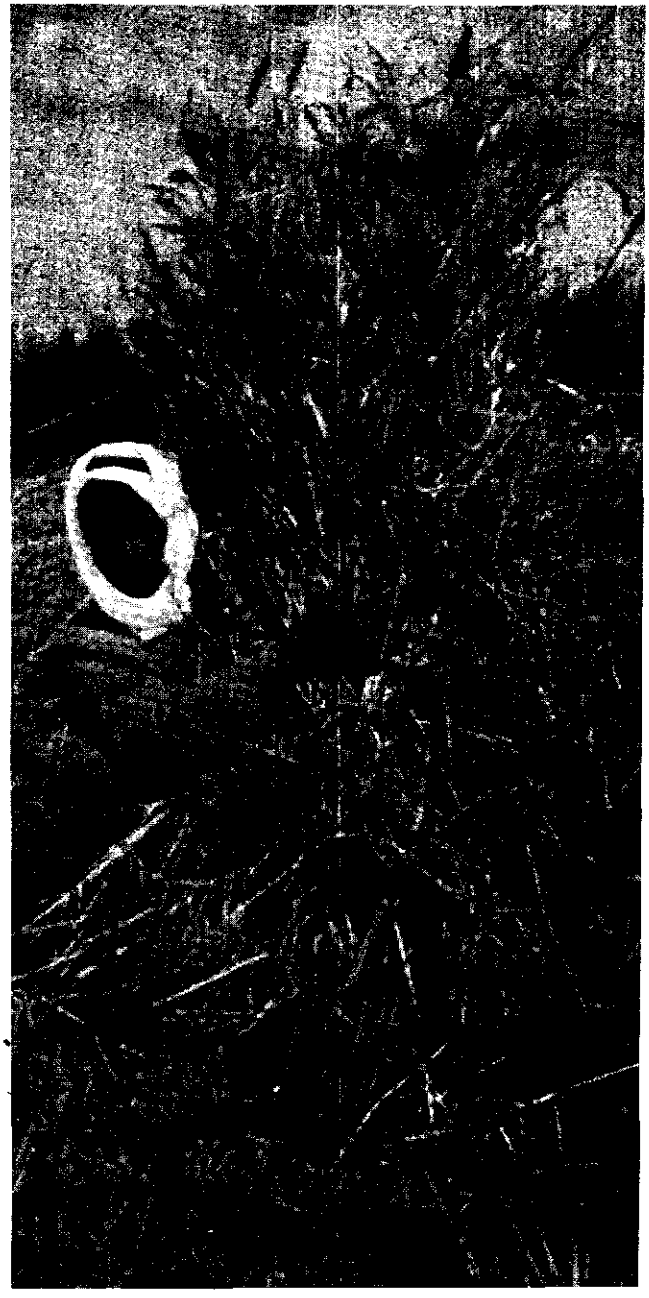

● دورة تدريبية لانتاج القمح والشعير !!

عودة الى التساؤل الثاني الذي طرحناه في المقدمة حول الدورة التدريبية لانتاج القمح والشعير التي تعقد حاليا في دمشق، بحيث يجيب عنه الدكتور حامد الكيال المدرس في جامعة دمشق وأمين سر هذه الدورة ، فلنقرأ معا ما يقول :

يقول الدكتور حامد كيال :

مشروع أبحاث تطوير انتاج القمح والشعير في البلدان العربية ، والذي يهدف الى تعميم الاصناف الجديدة التي توصلت اليها « اكساد » بعد تجارب طويلة وأثبتت قدرتها على زيادة الانتاج من القمح والشعير في حدود ٥٠٪ زيادة عن الاصناف الاخرى . هذا المشروع يتكون من ادارة مستقلة مركزها دمشق تتولى مسؤولية الاشراف والتنسيق بين سورية والاردن في نفس الوقت الذي تتبع لها ادارة اقليمية في شمال افريقيا مسؤولة عن هذا الاشراف والتنسيق بين المغرب والجزائر .

ويضيف : في كل قطر من الأقطار الأربعة التي سينفذ فيها المشروع هناك لجنة وطنية محلية تضم اختصاصيين في المحاصيل والارصاد الجوية وكيمياء التربة وتغذية النبات والاقتصاد الزراعي وهذه اللجنة مناط بها مسؤولية صياغة المشروع ومواقعه وتنفيذه وتقييم نتائجه .

● مراحل ثلاث لتنفيذ المشروع على مدى خمس سنوات !

المشروع سينفذ على ثلاث مراحل متميزة بدأت في حزيران من العام الماضي بتعيين الكادر المحلي في كل قطر وانتاج بذار الاصناف المحسنة وتنتهي عام ١٩٨٥ ، بالتقدير النهائي وانتقاء أفضل أربعة أصناف من القمح والشعير في كل من الاقطار العربية الاربعة ، واكثار بذورها وتسليمه الى هذه الاقطار لانتاجها والمساهمة في زيادة انتاج الهكتار الواحد فيها .

والدورة التدريبية الحالية تأتي كنتيجة لانتهاء المرحلة الاولى من مشروع «أيار (١٩٨١)» ، تضم العناصر المحلية التي تتولى تنفيذ هذا المشروع في أقطارها .

يقول الدكتور حامد كيال أمين سر الدورة :
تهدف هذه الدورة الى تثقيف وتأهيل هذا الكادر الذي يعمل في الأقطار الاربعة واطلاعه على خطة المشروع التنفيذية وبرنامج العمل وطرائقه ، وكذلك تدريب هذا الكادر على تنفيذ المشروع ٠

وأضاف الدكتور كيال : استمرت هذه الدورة « ١٥ » يوما وتضم أربعة عناصر من كل من سورية ـ الاردن ـ الجزائر والمغرب ٠ وتضمنت محاضرات علمية وتقنية متخصصة في تطوير انتاج القمح والشعير اضافة الى زيارات ومشاهدات حقلية للاصناف الجديدة المستنبطة من القمح والشعير ، في محطات أبحاث المركز العربية للمناطق الجافة أو محطات الابحاث الزراعية التابعة للمؤسسات العلمية أو الزراعية في سورية ٠ كما تضمنت اطلاع هذه العناصر على تنفيذ تجارب المعاملات الزراعية كمعدل البذار ، وموعد الزراعة ، التسميد ، عمق البذار الخ ٠٠٠

● زيادة في الغلة وتوفير في البذار !

فقد تبين من نتائج بحوث « اكساد » ، أن تحسين المستوى الغذائي للنبات قد يكون بتخفيض معدل البذار واستخدام كميات مثلى من السماد ، وبالتجارب تم الحصول على زيادة في الغلة أو المردود تزيد عن ٥٠٪ ، في نفس الوقت الذي تم توفير ٥٨٪ من كمية البذار ٠

أما عن تقييمه لهذه الدورة التدريبية ، فقال الدكتور كيال : أعتقد أن نتائجها كانت جيدة ، والمستوى الفني الجيد الذي لمسته من أعضاء الدورة ، وكذلك حماسهم يدفعني للتفاؤل في قدرتهم على قيادة وتنفيذ هذا المشروع في أقطارهم الاربعة ليصار الى تعميم نتائجه على الاقطار العربية الاخرى ذات الظروف المشابهة ٠

● تعقيب قصير للمحرر

في النهاية أود أن أقول :

بادرة ايجابية تلك التي بدأ بتنفيذها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ٠ وايجابية هذه البادرة لا تكمن في استنباطه لاصناف جديدة من القمح والشعير تزيد انتاجية الاراضي البعلية فحسب ، بل تكمن في تبنيه مشروعا لنقل هذه الاصناف من حيز التجارب والابحاث العلمية الى الحيز العملي لزراعة هذه الاصناف وانتاجها ٠ ولست مبالغا لو قلت ان مثل هذا نادرا ما يحصل في أقطارنا العربية ٠

● كثيرة تلك مراكز البحوث والتجارب الاختبارية الزراعية في القطر أو في الوطن العربي وكثيرة تلك النتائج الايجابية التي توصلت لها هذه المراكز ٠ فهل نأمل أن تكون بادرة المركز العربي حافزا لاخراج هذه النتائج من ادراج المكاتب الى حيز الواقع العملي ليستفيد منها المزارع وتزيد الانتاجية وتغطي فجوة الغذاء العربية !

● انتاج أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية واستخدام أساليب زراعية حديثة هي الحل السريع لزيادة الانتاج بقليل من الجهد والمال ومزيد من العناية والاهتمام ٠ فأصناف القمح والشعير التي توصل اليها خبراء المركز العربي مكنتهم من زيادة انتاج الهكتار ٥٠٪ وبمعنى آخر فان تعميم هذه النتائج سيزيد الانتاج ٥٠٪ دون الحاجة الى زيادة في الاراضي المزروعة **وبعد فانني أتساءل :**

هل تولدت لدينا القناعة بأسلوب التوسع الرأسي في الزراعة وزيادة الانتاج ضمن وحدة المساحة ؟ وهل سنوليها الاهتمام الذي نوليه لزيادة مساحات الاراضي المزروعة التي تتطلب جهداً ومالا كبيرين ومدى زمنياً طويلا ٠

اذا تولدت هذه القناعة ، فلنولي التوسع الرأسي نصيبه من الاهتمام ، ولنتوسع في مجال الابحاث والتجارب وتعميمها ، ولنولي الارشاد الزراعي حقه ، ولنعمل على ضمان تواجد المهندس الزراعي والفنيين في الحقل فهم عماد التوسع الافقي في الزراعة !

● **عن الزميلة صحيفة «تشرين» السورية** ●

الأمن الغذائي العالمي

على كفة .. القطب المتوثب

الجاعة الخفية التي يواجهها الانسان الحالي ، لا تزال تشغل بال العديد من رجال الفكر السياسي والاقتصادي في العالم .

وقد أجتمعت أخيرا بمدينة بروكسل الاوروبية عن اشتراكها في استكشاف القطب الجنوبي ، وتركز الانظار عليه لما يحتويه من ثروات هائلة ويحاول انسان اليوم ان يتسع الى عشرات الملايين الكفيلة على ازمة الغذاء ، عليه استخراج وتحليل البترول من النفط والفاستخلات ، وثمة بحوثات عديدة كانت بالنجاح على طريق استثمار الطاقة بالاستطاب الصناعية ، وبفضل ثروة نهج الطيار في بحر القطب الجنوبي الجليدي في القارة القطبية الجنوبية ، يبلغ طوله ٤٠٠ مترا ، ترابطة خنادق قاعدية الجليد ، ويتألفون غير هذا النفق من أربعة أبنية تستوعب الفريق العلمي ، ومجموعة من الاجهزة العلمية بهدف البحث عن أي نوع من الحياة تحت طبقة الجليد التي يتراوح سمكها بين ٢٠٠ و ٢٠٠٠ م ، والتي تكشفوا من أسفل سمكة بعد تغيرها بآلة التصوير الفيديوية ، مما يشير الى وجود حياة بحرية في تلك الاعماق السحيقة ، وتتوفر في الخنادق القطبية الى جانب ذلك كلية العناصر الغذائية والذبية والثقة وتعتبر المنطقة القطبية الجنوبية ، من اغنى مناطق العالم بالاسماك ، وتتبنى المملكة العربية السعودية اليوم مشروع جسر بطول ثلاثة من القطب الجنوبي الى الخليج العربي للحصول على الماء والطاقة الاجواء ، فضلا عن البحوث العلمية التي تدلل على وجود كميات هائلة من النفط في تلك البقعة النائية والمهجورة من العالم . ويتفاءل العديد من الباحثين والعلماء بالبحوث العلمية التي تجرى في القارة القطبية الجنوبية التي بمقدورها ان تحل ازمة الانسان سواء في مجال الغذاء او في مجالات الطاقة .

البنك الإسلامي للتنمية يمول بناء سد في المغرب

في تصريح ادلى به لوكالة الانباء القطرية ، أعلن السيد الدكتور احمد محمد علي رئيس البنك الاسلامي للتنمية ان البنك قد وقع على اتفاقية بينه وبين المغرب يقدم البنك بمقتضاها قرضا للمغرب قيمته ستة ملايين ومائة الف دينار اسلامي (أي ما يعادل ثمانية ملايين دولار امريكي) ، وان الاتفاقية تقضي بتمويل بناء سد في منطقة دبسن في المملكة المغربية .

واشار الدكتور احمد محمد علي الى ان هذا المشروع سيمكن من ري وزراعة ١٢٣٠٠ هكتار من الاراضي ويوفر العمل لعدد كبير من سكان المنطقة . واضاف ان البنك قد مول من قبل مشاريع عديدة في المغرب منها مصنعا اسمنت ومشروع سكة حديد بمبلغ اجمالي قدره خمسة عشر مليونا واربعمائة الف دينار اسلامي (اي مايعادل ١٩ مليونا و ٢٠٠ الف دولار امريكي) .

اكتفاء ذاتي في ليبيا على صعيد البروتينات والخضار والفواكه

في حديث واف ادلى به السيد بشير الجودة امين الزراعة في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية لجريدة « الايام » التي تصدر باللغة العربية في روما، وردا على سؤال عما اذا كانت الجماهيرية قد وصلت الى الاكتفاء الذاتي ، وخاصة على صعيد الثروة الزراعية والحيوانية ، قال السيد الجودة : « تغطي المنتوجات الزراعية حوالي ٨٠٪ من حاجيات المواطنين الاستهلاكية ومن ناحية اللحوم والدواجن يصل نصيب الفرد منها الى حوالي ١٨ كغم في السنة وعندنا اكتفاء ذاتي من البروتينات والبيض حيث نصيب الفرد الواحد حوالي ٢٠٠ بيضة في السنة وأيضا عندنا اكتفاء ذاتي على صعيد الخضار والفواكه .

واضاف السيدة جودة قائلا بانه حتى عام ١٩٩٠ حسب خطط التنمية يكون هنالك عجز في اللحوم الحمراء بشكل عام » .

صادة الأمن الغذائي العربي

عرض ببرامج ومشاريع التوسع الرفقي والرأسي المقترحة لإنتاج السكر

●● ناقش وزراء الزراعة العرب خلال اجتماع مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية الذي عقد في نهاية العام الماضي ، الدراسات التفصيلية للامن الغذائي العربي التي أعدها خبراء هذه المنظمة والتي تضمنت أيضا مجموعة من البرامج والمشاريع الانتاجية المقترحة في الوطن العربي لمواجهة الفجوة الغذائية العربية وتحقيق الاكتفاء الذاتي العربي من الغذاء ·

●● « المهندس الزراعي العربي » قدمت في العدد الماضي عرضا لبرامج ومشاريع انتاج القمح والحبوب التي ناقشها وزراء الزراعة العرب ·

خطورة العجز العربي في مادة « السكر » لاتقل جسامة عن العجز في الحبوب ، اذا لم يكن أكثر وأكبر ، فنسبة الاكتفاء الذاتي العربي من السكر تقل عن ٢٩٪ في حين ان هذه النسبة ترتفع الى ٦٠٪ في مادتي القمح والشعير · الى جانب أن « السكر » يلعب دورا هاما كمصدر غذائي رئيسي قد يأتي في الدرجة الثانية بعد القمح بالنسبة للمواطن العربي في ذات الوقت الذي دخلت فيه مادة السكر احتكارات السوق العالمية التي باتت تتحكم في أسعاره المتذبذبة والتي تحمل في طياتها ارتفاع الاسعار المضطرد بشكل عام ·

●● وفي هذا العدد سنعمد أيضا الى تقديم عرض سريع لدراسة برامج ومشاريع انتاج « السكر » التي عرضت ونوقشت في اجتماعات وزراء العرب في دمشق خلال شهر كانون الثاني — ديسمبر من العام الماضي · والذين سيجتمعون في منتصف هذا الشهر في طرابلس بالجماهيرية، لمتابعة مناقشة هذه البرامج والمشاريع ·

● محتويات الدراسة :

تضمنت الدراسة في شقها الاول الى جانب عرضها لاتساع الفجوة الغذائية العربية من مادة السكر تحليلا مفصلا لمعوقات تطوير انتاج المحاصيل السكرية وصناعة السكر في الوطن العربي سواء أكانت معوقات طبيعية من أرض زراعية ومواردمائية ، أو كانت معوقات فنية تتعلق بالمكننة الزراعية واستخدام الاسمدة ومكافحة آفات وأمراض محاصيل السكر ، أو كانت معوقات صناعية تتمثل بطاقات مصانع السكر العربية وكفاءة عملياتها الانتاجية ، أو معوقات بشرية ذات صلة بالعمالة الزراعية والصناعية ·

أما الشق الثاني من الدراسة فقد تعرض لبرامج ومشروعات تطوير الطاقات الانتاجية الزراعية والصناعية للسكر في الاقطار العربية · ثم انتقلت الى اقتراح برامج ومشروعات لتطوير طاقات انتاج السكر العربية وفق اثنان من البرامج أحدهما عاجل والاخر آجل ·وكذلك اثر تنفيذ هذه المشاريع في عدد من الدول العربية على تقليص الفجوة الغذائية العربية من مادة السكر حتى عام «٢٠٠٠» والذي سترتفع فيه نسبة الاكتفاء العربي من السكر الى ٦٩٪ من الاستهلاك الاجمالي بعد أن كانت لا تتعدى ٢٩٪ في نهاية أعوام السبعينات !··

● الانتاج والاستهلاك العربي من مادة « السكر »

نظرة سريعة لتطور معدلات الانتاج والاستهلاك المحلي من السكر في الاقطار العربية توضح استمرار اتساع الفجوة السكرية سنة بعد اخرى كنتيجة طبيعية لزيادة معدلات الاستهلاك عن معدلات الانتاج المحلي خلال سنوات السبعينات .

فقد بلغ متوسط حجم العجز السنوي في انتاج السكر لمواجهة متطلبات الاستهلاك خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٤ حوالي ٧ر١ مليون طن ، ارتفع

لحوالي ٢ر٧ مليون طن خلال السنوات من ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ .

وقد انعكس هذا الارتفاع على انخفاض درجة الاكتفاء الذاتي العربي من « السكر » خلال السنوات الخمس الاخيرة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ فوصلت الى ٨ر٢٨٪ بعد ان كانت تقدر بنحو ٤ر٣٦٪ خلال السنوات الخمس الاولى من السبعينات .

وقد زادت الفجوة السكرية في عام ١٩٧٩ بالمقارنة بعام ١٩٧٥ . حيث ارتفع العجز الصافي من ٣ر٢ مليون طن عام ١٩٧٥ الى ٢ر٣ مليون طن عام ١٩٧٩. وبذلك انخفضت درجة الاكتفاء الذاتي من ٩ر٢٩٪ عام ١٩٧٥ الى ٧ر٢٧٪ عام ١٩٧٩ . وهذا يعني ان الوطن العربي يكاد لايغطي ربع احتياجاته من السكر.

وتشير الدلائل الى استمرار انخفاض درجة الاكتفاء في المستقبل مما يستوجب ضرورة الاهتمام بوضع البرامج والمشروعات التي من شأنها تقليل الفجوة السكرية في الوطن العربي ، وتطوير وزيادة الانتاج المحلي من السكر في المستقبل القريب .

● معوقات تطوير انتاج المحاصيل السكرية وصناعة السكر في الوطن العربي :

ولكن هل ذلك ممكن في ظل المعوقات التي تعترض زيادة انتاج السكر في الوطن العربي . الدراسة تعرضت الى هذه المعوقات لتكون مواجهتها اساسا في تحقيق هذه الزيادة في الانتاج وتغطية الفجوة الغذائية من السكر . فقسمت هذه المعوقات الى شقين تناول احدهما معوقات زراعة قصب السكر والبنجر « الشوندر السكري » ، وتناول الشق الآخر معوقات تصنيع السكر . فلنتعرف معا الى هذه المعوقات من خلال ما جاء في هذه الدراسة :

● المعوقات الزراعية لتطوير انتاج السكر العربي :

تعاني زراعة المحاصيل السكرية في الوطن العربي من كثير من المشاكل التي تشترك فيها الاقطار العربية المنتجة للسكر . فهناك مشكلات طبيعية تتعلق بالارض والمناخ والمصدر الدائم لمياه الري ، وهناك معوقات فنية من ميكنة واسمدة ومبيدات آفات الى جانب المعوقات الاقتصادية ومعوقات البنية الاساسية والمعوقات البشرية . ويمكن تلخيص هذه المعوقات وفق ما جاءت به الدراسة بالفقرات التالية :

● معوقات طبيعية لزراعة المحاصيل السكرية:

على الرغم من عدم اعتبار الارض في حد ذاتها معوقا للانتاج في العالم العربي . الا ان التنافس بين الحاصلات السكرية والمحاصيل الاخرى الاكثر ربحا يحد من المساحات التي يجب تخصيصها لتغطية متطلبات المصانع ، وينعذر استغلال اراضي بعيدة عن مواقع هذه المصانع تحاشيا من مشاكل النقل وتدهور نوعية المادة الخام ، او استغلال اراضي ذات خصوبة منخفضة مما يؤدي الى انخفاض الانتاجية الهكتارية .

كما ان بعض الدول العربية تعاني من عدم وجود مصدر مائي ثابت . او اعتماد البعض الآخر على الامطار او مثيلاتها (المتذبذبة) لارواء المحاصيل السكرية مما يؤدي الى الحد من الاراضي المزروعة بهذه المحاصيل وانخفاض انتاجيتها، نتيجة لاختلاف كمية الماء المتوفرة للاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. وعلى الرغم من بذل الجهود في بعض الدول العربية في تحويل مساحات الحاصلات السكرية من مساحات مطرية الى مروية فانه يتوقع ان يكون الماء عاملا محددا للتوسع مستقبلا في زراعة الحاصلات السكرية .

الى جانب ان اسلوب الري المستخدم حاليا في بعض الدول العربية يسبب هدرا كبيرا في كميات المياه يمكن تلافيه باستخدام الاساليب الحديثة في الري كالري بالرش وتبطين القنوات لتقليل الفاقد من المياه .

وبصفة عامة تعتبر الاقطار العربية خارج المناطق المناخية المثلى لانتاج كل من القصب والبنجر السكري . حيث تقع جميعها جنوب مناطق نمو البنجر المثالية للانتاج ، وتقع شمال المناطق المثالية لنمو القصب ما عدا الصومال والسودان . لذا ليس من المتوقع ان تكون انتاجية هذه الحاصلات في احسن الظروف ولا نوعيتها بمستوى انتاج المناطق المثالية ويعتبر كل من المغرب ولبنان استثناء من هذه القاعدة .

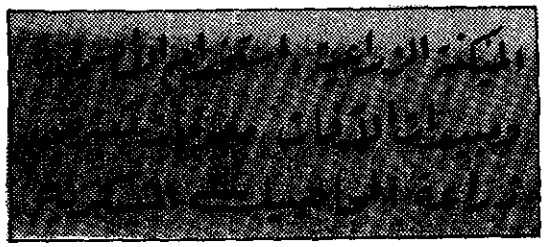

حددت الدراسه المعوقات الفنيه التي تعترض زراعة المحاصيل السكرية في الوطن العربي بالنقاط التاليـة :

● المكينة الزراعية :

ما يزال اسلوب الزراعة التقليدية « اليدوية » سائدا الى حد كبير في كثير من الاقطار العربية . وقد كان هذا مقبولا الى حد ما بسبب ارتفاع الكثافة السكانية في الريف حيث كان يمتص اليد العاملة الفائضة ، الا ان التقدم الصناعي ومغريات المدينـة استوعب الايدي العامـلة الزراعيـة مما ادى الى انخفاض العمالة الزراعية وارتفاع اجورها في نفس الوقت الذي تدنت فيه انتاجيتها ، ومما انعكس بالتالي على اعاقة اجراء العمليات الزراعية في اوقاتها المحـددة وانخفاض الانتاجيـة الكهتاريـة كنتيجة محتمة .

وهذا ما يوضح اهمية المكنة الزراعية التي يحول دون تطبيقها الهيكل الحيازي « صغر وتفتت وتبعثر الحيازات الزراعية » واسلوب الري السائدين ، لذا لابد من البدء بتطبيق مستويات مختلفة من المكننة الزراعية تتدرج من المكننة الجزئية حتى الوصول الى المكنة الكاملة لكل العمليات الزراعية وفقـا للامكانيات والظروف السائدة ومستويات التدريب التي يمكن توفيرها في كل قطر عربي .

● الاسمدة :

تقول الدراسة ان معدلات التسميد الآزوتيـة والمركبه في بعض الاقطار العربية منخفضة بالقياس الى المستويات السماديةالواجب اضافتها للمحاصيل السكرية. ويؤدي عدم استعمال الاسمدة بالمستويات العلمية المطلوبة الى انخفاض الانتاجية . وهذا يتطلب اجراء البحوث لتحديد الكميات الاقتصادية المثـلى الواجب اضافتها ووفـق ما تقوله بحوث التربـة ودرجة خصوبتها ، للوصول الى اعلى انتاجية والى اعلى نسبة سكرية ممكنـة في المحاصيل السكرية المزروعة .

● الآفات والامـراض :

تلعب الآفات والامراض التي تصيب المحاصيل السكرية في الوطن العـربي دورا كبيرا في انخفاض انتاجيتها . كما ان سرعة القضاء على هذه الآفـات والامراض حال ظهورها يقلل والى حـد كبير مـن الاضرار التي تحول دون الحصول على انتاجيه عالية ونوعية جيدة . وهذا ما يتطلب اجراء المسوحـات الحقلية لحصر انواع الآفات والامراض التي تصيب محاصيل السكر على امتداد الوطن العربي ودراسة سبل مقاومتها .

● مواعيد انجاز الاعمال الزراعية :

يؤثر انجاز العمليات الزراعية في اوقاتها المحددة كثيرا على انتاجيـة المحصول والنسبة السكرية . ويتفاوت النقص حسب اهمية العملية الزراعيـة . اذ ثبت ان تاخير عملية التخفيف (التفريد) ثلاث اسابيع عن موعده (عندما يكون للنبات ٤ اوراق حقيقية) يؤدي الى نقص الانتاج بمقدار ٢٦ ٪ .

● الحصاد والنقل :

ان تنظيم عمليات الحصاد يتطلب التوفيق بين ما يحتاجه المصنع من المواد الخام الاولية يوميا وبين ما يحصـده المزارعون بحيث لا يحـدث اي تكديس بمخازن المصانعمما يؤدي الى فقدان النسبةالسكرية والوزن وانخفاض في النقاوة وقلة التقطيع والعصر عن الكمية المخطط لها .

ويرتبط نجاح عملية الحصاد بتوفير وسائل النقل اللازمة في الوقت المناسب وهو ما تعاني منـه كل الاقطار العربية بدون استثناء .

● محطات البحوث والتجارب :

تحـدد التجـارب والبحوث الزراعيـة الاوقات والاصناف والمعاملات الملائمة للزراعة والتخفيف ، والري وفتراته ، ومستويات التسميد وأوقـات اضافتها وانواع المبيدات وتحديد موعـد النضج والحصاد للمحاصيل السكرية في كل قطر من الاقطار العربية . وبالرغم من وجود محطات بحوث قطرية على مستوى الوطن العربي ، فان برنامج البحوث لا يشمل كافة بحوث تطوير انتاج الحاصلات السكرية، كما ان نتاج البحوث المتوفرة غـير مطبقة عمليـا ومنتظمة .

اما بالنسبة للشوندر السكري (البنجر) فـان الاصناف المستعملة متعددة وكثيرة ، منها احادية

الجنين القليلة الاستعمال والباهظة الثمن ، ومتعددة الاجنة الشائعة الاستعمال في الوطن العربي والمعتدلة الثمن .

● معوقات بشرية تعترض زراعة المحاصيل السكرية !

اصبحت اليد العاملة في الزراعة نادرة بصورة عامة في كل الاقطار العربية ، كما ارتفعت اجورها وقل انتاجها . مما بات يستدعي بذل الجهود لانشاء مراكز تدريب لتخريج الكوادر المتخصصة في مجال الميكنة الزراعية لمواجهة النقص الشديد في الايدي العاملة من جهة ، ورفع انتاجية العامل الزراعي بحد ذاته من جهة اخرى ، اذا ما اردنا فعلا سد العجز الحاصل في انتاج محاصل الغذاء في الوطن العربي . حيث ان نقص الايدي الفنية المدربة في كلا القطاعين الزراعي والصناعي كان سببا واضحا في تعثر العمليات الانتاجية وكثرة الضائقات على المستويين الزراعي والصناعي وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج للمادة المنتجة والمصنعة .

هذه هي المعوقات لزراعة المحاصيل السكرية التي تعرضت لها الدراسة الى جانب المعوقات عن البنية الاساسية التي ذكرتها الدراسة ايضا من افتقار اغلب الاقطار العربية الى شبكة طرق جيدة تربط الحقول بالمصانع مما يسبب عدم انتظام توريد المحاصيل السكرية وصعوبات النقل وارتفاع تكاليف أجوره .

● المعوقات الصناعية لتطوير انتاج السكر العربي ..!

حصرت الدراسة معوقات صناعة السكر في العالم العربي بمعوقات فنية تكاد تكون مشتركة ايضا فيما بين الاقطار العربية فحددتها بعدم الوصول بالمصانع الى طاقتها النظرية وعدم كفاءة العمال فقالت :

● طاقات المصانع وكفاءة العملية الانتاجية:

يلاحظ ان اغلب مصانع السكر في الوطن العربي لاتعمل بطاقتها النظرية « التصميمية » . كما ان هناك اشكالات حتى في المعامل الجديدة التي يجري استلامها من الشركات المصنعة او الموردة لها . حيث ان الكثير من هذه الشركات تفشل في تشغيلها حتى بواسطة الكادر « الخبراء » الذي تعده الشركة الموردة « المقاولة » نفسها !!

● كفاءة العمال والتشغيل :

ما تزال الاقطار العربية تعاني من نقص في اليد العاملة الفنية والخبيرة في تشغيل وصيانة آلات مصانع السكر . فهي حينا قليلة العدد وتكاد تكون معدومة في الاقطار التي بدات تنتج السكر حديثا لذا لابد من الاهتمام بفتح مراكز تدريب لاعداد الكادر الفني قبل استلام مسؤولية العمل في بضائع السكر مع وضع برامج تدريب محددة تتمشى مع واقع كل قطر عربي . على ان يجري بين الحين والآخر عقد دورات لمجموعة العمال في جميع الاقطار العربية المنتجة للسكر للتعارف وتبادل الخبرات .

برنامج ومشروعات تطوير الطاقة الانتاجية الزراعية والصناعية للسكر في الأقطار العربية

تعاني مصانع السكر في معظم البلاد العربية من نقص في المادة الخام بصفة عامة (سواء البنجر السكري أو قصب السكر) وتدهور نوعية الخامات الموردة للمصانع وعدم مطابقتها للمواصفات الفنية الصناعية واهمها انخفاض درجة الحلاوة وكثرة الشوائب في بعض الخامات الموردة للتصنيع . ويؤثر هذا على استغلال الطاقات التصميمية المتاحة وكفاءتها الانتاجية وبالتالي على كميات السكر المنتجة وانخفاض الانتاج وتدهوره في بعض الدول العربية المنتجة للسكر .

وتعتبر مشكلة توفير المادة الخام من اهم المشاكل التي تواجه تطوير وزيادة انتاج السكر في البلاد العربية بالاضافة الى المشاكل الاخرى المتعلقة بالعملية التصنيعية نفسها والتي تنشأ من عوامل كثيرة منها عدم توفر قطع الغيار أو اجراء الصيانة الدورية في مواعيدها المحددة وعدم احلال وتجديد الآلات ومما يترتب عليه كثرة الاعطال وزيادة ساعات التوقف ، بالاضافة الى انخفاض كفاءة الاستخلاص في بعض الدول العربية الى ٦٪ بالنسبة للقصب (مقابل معدل نسبة استخلاص لا تقل عن ١٠٪) والى نحو ٩٪ بالنسبة للبنجر السكري (مقابل معدل نسبة استخلاص لا تقل عن ١٣ ـ ١٤٪) . كما ان ارتفاع نسبة الفاقد في العملية التصنيعية يعتبر من المشاكل

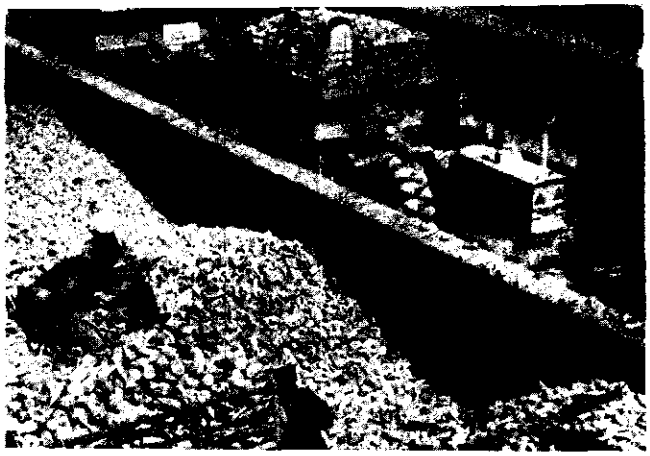

الهامة في بعض الدول العربية ، اذ تصل في بعض الاحيان الى ٤٪ بالنسبة للقصب (مقابل معدل ٢٪ فقط) والى ٧٪ بالنسبة للبنجر السكري (معدل ٣ر٥٪ فقط) .

● المادة الخام + توسيع الطاقات القائمة + طاقات انتاجية جديدة :

كما سبق توصلت الدراسة الى ان تطوير وزيادة انتاج السكر يتطلب توفير المادة الخام من البنجر السكري وقصب السكر مع رفع الكفاءة الانتاجية للطاقات الحالية بتلافي أسباب التدهور في عملية التصنيع بجانب توسيع الطاقات الانتاجية القائمة واضافة طاقات جديدة تتمشى مع تطور مساحات الحاصلات السكرية وانتاج الخامات الاولية خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٥ (البرنامج العاجل) والفترة ١٩٨٦ ــ ٢٠٠٠ (البرنامج الآجل) .

وعلى الرغم من وجود مشروعات مختلفة ومتعددة لتنمية انتاج السكر في البلاد العربية فان هذه المشروعات تنحصر في أربعة برامج رئيسية هي :

١ ــ زيادة انتاج المادة الخام اللازمة للصناعة عن طريق التنمية الراسية للحاصلات السكرية (بنجر / قصب) او التوسع في زراعة هذه الحاصلات (التنمية الافقية) .

٢ ــ تطوير ورفع كفاءة الطاقات الصناعية القائمة.

٣ ــ توسيع الطاقات الانتاجية الحالية لمواجهة الزيادة المتوقعة في توريد الخامات الاولية من قصب السكر او البنجر السكري .

٤ ــ انشاء طاقات انتاجية جديدة (مصانع جديدة لقصب السكر أو البنجر) بهدف استيعاب انتاج المساحات الجديدة المضافة وزيادة انتاج السكر على مستوى الوطن العربي .

● توسع رأسي وأفقي في زراعة المحاصيل السكرية :

وتقول الدراسة أيضا أن تطوير المواد الخام المستخدمة في صناعة السكر في البلاد العربية ، يتضمن عدة مشروعات استثمارية تهدف جميعها الى رفع انتاجية الحاصلات السكرية عن طريق التنمية الراسية للزراعات الحالية باستخدام الاصناف المحسنة العالية الانتاجية والمقاومة للامراض وتوفير الآلات والمعدات الزراعية لميكنة عمليات الزراعة والحصاد (خاصة الحصاد الآلي لمزارع قصب السكر) وانشاء شبكات الري والصرف وتحسين الموجود منها في بعض البلاد العربية بالاضافة الى الارتفاع بمعدلات التسميد مع اتباع العروة الزراعية المناسبة خاصة بالنسبة للبنجر السكري، لرفع زيادة الانتاجية ضمن وحدة المساحة .

وأضافت أن هذا التطوير يتضمن أيضا :

تنفيذ مشروعات لزيادة مساحات البنجر السكري وقصب السكر عن طريق التوسيع الزراعي الافقي في المناطق الاروائية الواقعة في نطاق المصانع القائمة فعلا او نطاق المصانع المتوقع اقامتها مستقبلا ، وكذلك مشروعات لتحويل الزراعات المطرية كما هو الحال في تونس والجزائر والمغرب الى زراعات سقوية للبنجر السكري ، الا ان هذه المشروعات تتوقف على توفير الموارد المائية وتنفيذ المشروعات الاروائية وهو ما يخضع للموازنات المائية طبقا لظروف وموارد كل دولة من الدول العربية .

● برنامج ومشروعات مقترحة لتطوير طاقات انتاج السكر العربية :

تسعى الدول العربية المنتجة للسكر سواء من البنجر السكري كالجزائر وتونس وسوريا ولبنان أو من قصب السكر كالسودان والصومال ، أو من كلا المحصولين كالعراق والمغرب ومصر ، يسعون جميعا الى زيادة الانتاج القومي من السكر عن طريق مشروعات لتطوير انتاجية وانتاج الحاصلات السكرية وضمان توفير الخامات الاولية لصناعة السكر وكذلك مشروعات لتطوير الطاقات الصناعية القائمة واضافة

طاقات جديدة تتمشى مع التدرج المنتظر للتوسع في مساحة الحاصلات السكرية .

ويتضمن برنامج كل دولة من الدول العربية المنتجة للسكر عدة مشروعات تهدف مجتمعة الى زيادة الانتاج من السكر المنتج من الخامات المحلية بجانب زيادة طاقة تكرير السكر الخام المستورد .

وانطلاقا من الوضع الراهن السابق الاشارة اليه وفي ضوء اتجاهات الدول العربية المنتجة للسكر وخطط تنميتها المستقبلية تم وضع برنامجين لتطوير الانتاج العربي من السكر .

● **البرنامج العاجل :**

ويتضمن مشروعات لتطوير الطاقات القائمة وازالة معوقات الانتاج للوصول بها الى الطاقة التصميمية أو الوصول الى ما لا يقل عن ٨٥٪ من الطاقة التصميمية في بعض الدول العربية بجانب اقامة طاقات انتاجية جديدة تتمشى مع التوسع المنتظر في مساحات الحاصلات السكرية طبقا للخطط الزراعية لكل دولة ، ويمتد هذا البرنامج من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٥ .

● **البنامج الآجل :**

ويتضمن مشروعات لرفع كفاءة تشغيل الطاقات القائمة والمنتظر اقامتها بجانب انشاء طاقات جديدة لاستيعاب الانتاج المتوقع من الحاصلات السكرية ويغطي هذا البرنامج الفترة من ١٩٨٦ ــ ٢٠٠٠ .

ولقد حددت الدراسة المشروعات في كل برنامج سنوي في كل دولة عربية كما قدرت التكاليف الاستثمارية لتنفيذ المشروعات الواردة في البرنامجين وكذلك التكاليف المتغيرة السنوية للانتاج الاضافي المتوقع ، وقدر ايضا العائد السنوي المتوقع الحصول عليه من بيع الانتاج الناتج من تنفيذ هذه المشروعات .

نتيجة للتوسع المنتظر في مساحات الحاصلات السكرية وتوفر الخامات الاولية لصناعة السكر .

حيث ينتظر أن تصل مساحات البنجر السكري الى اكثر من ضعف متوسط المساحة المزروعة للفترة ٧٥ ــ ١٩٧٩ ، اذ ترتفع المساحة من ٨٤ الف هكتار الى ١٩٨ الف هكتار عام ١٩٨٥ ، أي بزيادة نسبتها نحو ١٣٦٪ . وسيؤدي ارتفاع المساحة وتطوير الانتاجية من حوالي ٣١ طن/الهكتار الى ٣٣ طن/الهكتار الى زيادة الانتاج المورد لمصانع السكر من ٢ر٦ مليون طن الى ٦ر٦ مليون طن عام ١٩٨٥ .

كما وتشير تقديرات انتاج قصب السكر وفق هذا البرنامج ايضا الى ارتفاع المساحات المزروعة من ١٠٣ الف هكتار الى ٢٢٢ الف هكتار ، وزيادة الانتاجية الهكتارية من ٧٧ طن في المتوسط الى نحو ٨٣ طن عام ١٩٨٥ . وبذلك يتوقع ارتفاع انتاج القصب المورد للمصانع من حوالي ٩ر٧ مليون طن الى ٤ر١٨ مليون طن في ذلك العام .

اما كمية السكر المنتج من البنجر السكري وقصب السكر فستصل لحوالي ٢ر٦ مليون طن عام ١٩٨٥ مقابل ١ر١ مليون طن لمتوسط الفترة ٧٥ ــ ١٩٧٩ وحوالي ٢ر١ مليون طن انتاج عام ١٩٧٩ .

● **توقعات الانتاج طبقا لبرنامج الآجل :**

من المنتظر ان يستمر نمو الانتاج المتوقع من البنجر السكري من ٦ر٦ مليون طن عام ١٩٨٥ الى حوالي ١١ر٠ مليون طن عام ٢٠٠٠ نتيجة للتدرج في زراعة مساحات جديدة ونمو الانتاجية الهكتارية خلال تلك الفترة كما يتوقع مضاعفة انتاج قصب السكر المورد للمصانع عام ٢٠٠٠ ، اذ يتوقع ان يصل الى ١ر٤٢ مليون طن مقابل ٤ر١٨ مليون طن عام ١٩٨٥ نتيجة تطوير الانتاجية من ٩ر٨٢ طن الى حوالي ١١٣ طن/الهكتار في المتوسط وزيادة المساحة المزروعة حوالي ٢٢٢ الف هكتار الى ٣٧٣ الف هكتار عام ٢٠٠٠ .

وتقدر كمية السكر المتوقع انتاجها من البنجر السكري وقصب السكر وفق البرنامج الآجل بحوالي ٤ر٥ مليون طن مقابل ٢ر٦ مليون طن عام ١٩٨٥ ، اي يتوقع مضاعفة انتاج السكر خلال الفترة ١٩٨٦ ــ ٢٠٠٠ نتيجة لتنفيذ مشروعات البرنامج الآجل المقترحة للدول العربية خلال تلك الفترة .

توقعات الانتاج العربي القومي من الحاصلات السكرية على ضوء مشاريع الأمن الغذائي !!

توقعات الانتاج طبقا للبرنامج العاجل :

تقول الدراسة : اذا نفذت المشروعات الواردة في البرنامج العاجل ، فان تقديرات الانتاج العربي القومي من السكر تشير الى توقع ارتفاع الانتاج

● تقديرات الاستهلاك المحلي الاجمالي من السكـــر لعام ١٩٨٥ :

تشير تقديرات الاستهلاك بصفة عامة الى توقع زيادة معدل النمو السنوي في استهلاك السكر على المستوى الاجمالي والفردي حتى عام ١٩٨٥ نتيجة للزيادة السكانية وارتفاع دخول المستهلكين والنمط الغذائي في الدول العربية اذ يقدر حجم الاستهلاك الاجمالي لعام ١٩٨٥ بحوالي ٢ر٥ مليون طن مقابل متوسط استهلاك حجمه ٨ر٣ مليون طن خلال الفترة ٧٥ ــ ١٩٧٩ وحوالي ٧ر٢ مليون طن خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤ كما بلغ اجمالي الاستهلاك المحـلي عام ١٩٧٩ حوالي ٤ر٤ مليون طن .

وتشير الدلائل الى توقع استهلاك العالم العربي لحوالي ٧ر٤ مليون طن في العام الحالي ١٩٨٠(١) .

ويقدر معدل النمو السنوي في الاستهلاك المحـلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٥ بنحو ٣٪ كما تقدر نسبة الزيادة في اجمالي الاستهلاك المحـلي الاجمالي في عـام ١٩٨٥ بنحو ١٩٪ مـن اجمالي الاستهلاك المحلي لعام ١٩٧٩ وبنحو ٣٦٪ من متوسط الاستهلاك المحلي الاجمالي للفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٧٩ .

ويقدر الاستهلاك الفردي من السكر في الـدول العربية في عام ١٩٨٥ بحوالي ٢ر٢٨ كجم/السنة بمعدل نمو سنوي قدره نحو ٥ر١٪(٢) .

ويبلغ معدل استهلاك الفرد السنوي من السكر في الدول العربية المنتجة للسكر حوالي ٧ر٢٨ كجم/السنة ، وفي الدول العربية غير المنتجة للسكر حوالي ٩ر٢٥ كجم/السنة ومن المتوقع أن يبلغ نصيب الفرد السنوي من السكر في كل من العراق ، الجزائر ، سوريا ، لبنان ، المغـرب وتونس الى اكثر مـن ٣٠ كجم/السنة ، والصومـال ٢٥ كجم/السنة ، والسودان نحو ٢٣ كجم/السنة .

● تقديرات الاستهلاك المحلي الاجمالـي لعام ٢٠٠٠ :

من المتوقع استمرار زيادة الاستهلاك المحلي الاجمالي حتى نهاية هذا القرن . وتشير التقديرات الى ان اجمالي الاستهلاك المحلي في عام ٢٠٠٠ يبلغ نحو ٧ر٨ مليون طن منها ٦ر٧ مليون طن استهلاك الدول العربية المنتجة للسكر وحوالي ١ر١ مليون طن استهلاك الدول العربية غـير المنتجة للسكر ، ويقدر معدل النمو السنوي في استهلاك الاجمالي المحلي بنحو ٢ر٨٪ خلال الفترة ١٩٨٥ ــ ٢٠٠٠ .

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط الاستهلاك الفردي من السكر في الوطن العربي نحو ٦ر٢٩ كجم/السنة. كما يتوقع أن يصل متوسط الاستهلاك الفردي في الدول العربية المنتجة للسكر الى حوالي ٧ر٣٠ كجم/السنة ، والدول العربية غير المنتجة حوالي ٤ر٢٤ كجم/السنة .

وتشير الاهمية النسبية لمتوسط الاستهلاك الفردي الى ان كل من العراق والمغرب والجزائر يتوقع ان يبلغ معدل نصيب الفرد فيها لاكثر من ٣٠ كجم/السنة بينما يتوقع أن يبلغ أكثر من ٢٥ كجم/السنة في كل من سوريا والسودان والصومال وتونس .

● حجم : الفجوة السكرية ودرجة الاكتفاء الذاتي في البلاد العربية في السنـــوات ١٩٨٥ ــ ٢٠٠٠ :

تشير تقديرات الانتاج والاستهلاك القومي العربي الى زيادة درجة الاكتفاء الذاتي وانخفاض حجـم الفجوة السكرية بسبب تنفيذ مشروعات البرنامجين العاجل والآجل .

وعلى الرغم مـن ذلك فانـه لا يتوقع ان تغطى الفجوة السكرية للاقطار العربيـة بالكامل ، نظرا لتزايد نمـو الاستهلاك وعـدم مسـايرة الطاقات الانتاجية الزراعية والصناعية لهذه المعدلات المرتفعة وذلك بسبب محدودية الموارد الارضية والمائيـة الممكن تخصيصها وتوجيهها لانتاج الحاصلات السكرية من البنجر والقصب ولما تتطلبه هذه المحاصيل من احتياجات مائية مرتفعة وخاصة قصب السكر .

وقد تبين ان حجم الفجوة بين الانتاج المحـلي والاستهلاك الاجمالي سوف تنخفض من ٢ر٣ مليون طن عام ١٩٧٩ الى نحو ٦ر٢ مليون طن عام ١٩٨٥

وبذا ترتفع درجة الاكتفاء الذاتي من نحو ٢٨٪ من استهلاك عام ١٩٧٩ الى ٥٠ر٦٪ من استهلاك عام ١٩٨٥ .

كما يتوقع زيادة درجة الاكتفاء الذاتي نتيجة استمرار نمو الانتاج المحلي من السكر لمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية العربية المتزايدة ويقدر ان تبلغ درجة الاكتفاء الذاتي من السكر على مستوى العالم العربي عام ٢٠٠٠ حوالي ١ر٦٩٪ من الاستهلاك الاجمالي المتوقع لهذا العام وتقدر حجم الفجوة السكرية بحوالي ٤ر٢ مليون طن في نهاية هذا القرن .

ويتضح اثر برنامج انتاج السكر على الفجوة السكرية في الدول العربية في عامي ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ على أساس تقديرات الانتاج الواردة في مستقبل اقتصاد الغذاء ١٩٧٥ ــ ٢٠٠٠ الجزء الاول ، حيث تشير البيانات الى أن حجم الفجوة السكرية بدون البرنامج المقترح تبلغ ٢ر٣ مليون طن في عام ١٩٨٥ ترتفع الى نحو ٥ر٣ مليون طن في عام ٢٠٠٠ ، كما تقدر درجة الاكتفاء الذاتي بحوالي ٦ر٣٧٪ من استهلاك عام ١٩٨٥ ، بحوالي ٥٧٪ من استهلاك عام ٢٠٠٠ وذلك مقابل ٦ر٥٠٪ ، ١ر٦٩٪ على الترتيب في حالة تنفيذ البرنامجين (العاجل والآجل) المقترحين في هذه الدراسة .

وبذا يتضح ان برنامج السكر سينعكس على الفجوة السكرية للاقطار العربية بحيث سيؤدي الى زيادة درجة الاكتفاء الذاتي من نحو ٦ر٣٧٪ الى ٦ر٥٠٪ من استهلاك عام ١٩٨٥ ومن نحو ٧ر٥٥٪ الى نحو ١ر٦٩٪ من استهلاك عام ٢٠٠٠ .

● التكاليف الاستثمارية والعائد للمشروعات المقترحة في البرنامجين العاجل (١٩٨٥) والآجل (٢٠٠٠) :

قدرت التكاليف الاستثمارية لكل مشروع على مستوى كل دولة وفقا لبيانات وتقديرات دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية التي تمت للمشروعات الجديدة المقترحة في بعض الدول العربية . كما قدرت التكاليف الاستثمارية للمشروعات الجديدة التي لم يجر لها دراسات جدوى اقتصادية بالقياس بالمشروعات المقترحة والمشابهة في طاقاتها الانتاجية للدولة نفسها او لدولة عربية اخرى تتشابه معها في ظروف الانتاج .

وقد قدرت الاستثمارات للبرنامج العاجل المقترح تنفيذه في الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٧٥ بحوالي ٦٦٠ مليون دولار لمشروعات انتاج السكر من البنجر السكري ، وحوالي ٧١١ مليون دولار لمشروعات انتاج السكر من القصب اي مامجموعه حوالي ١٣٧١ مليون دولار .

كما تبلغ حجم استثمارات البرنامج الآجل المقترح تنفيذه على امتداد الفترة ١٩٨٦ وحتى نهاية هذا القرن حوالي ١١٦٦ مليون دولار لمشروعات انتاج السكر من البنجر ، حوالي ٢٩٠٠ مليون دولار لمشروعات انتاج السكر من القصب ، اي ما مجموعه حوالي ٤٠٦٦ مليون دولار .

كما يقدر قيمة العائد السنوي من بيع الانتاج الاضافي الناتج من تنفيذ هذه المشروعات عام ١٩٨٥ بحوالي ١٣٤ مليون دولار من السكر المنتج من البنجر حوالي ٢١٩ مليون دولار من السكر المنتج من القصب اي ما مجموعه حوالي ٣٥٣ مليون دولار سنويا . ويعتمد تقدير العائد على الاسعار العالمية التي قد تتذبذب خلال تلك الفترة صعودا او هبوطا عن متوسط السعر العالمي المحسوب للفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ .

وتشير البيانات الى ان البرنامج المقترح حتى عام ١٩٨٥ سوف لا يؤدي الى سد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ، ولكن سيزيد من درجة الاكتفاء الذاتي وتقليل الفجوة السكرية من حوالي ٣١٨٨ الف طن عام ١٩٧٩ الى حوالي ٢٥٦٧ الف طن وبذا ترتفع درجة الاكتفاء الذاتي من السكر من نحو ٧ر٢٧٪ من استهلاك عام ١٩٧٩ الى نحو ٦ر٥٠٪ من استهلاك عام ١٩٨٥ .

وسوف يؤدي البرنامج المقترح تنفيذه خلال الفترة ١٩٨٦ ــ ٢٠٠٠ الى ارتفاع درجة الاكتفاء الذاتي من ٦ر٥٠٪ الى ١ر٦٩٪ على الرغم من انخفاض حجم الفجوة السكرية انخفاضا طفيفا اذ يبلغ ٢٤١٦ الف طن عام ٢٠٠٠ مقابل ٢٥٦٧ الف طن عام ١٩٨٥ .

الأمن الغذائي في تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

● جاء في تقرير الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن حالة الاقتصاد العربي والدولي خلال عام ١٩٨٠ ، أن المتغيرات الاقتصادية قد كشفت عن حقائق تنذر بالخطر ..ومنها ان الازمة الغذائية في اتساع مستمر وتزداد حدتها سنة بعد اخرى . وتصبح الصورة اكثر خطورة لوقوع الوطن العربي ضمن هذه الحلقة ــ الفجوة المتسعة . فالوطن العربي يستهلك حوالي ٥ر٣٢ مليون طن من الحبوب سنويا كمتوسط للفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٨ ويعتمد في الحصول على ثلثها تقريبا من العالم الخارجي ، ومن خلال التقديرات يتضح أن معدل نمو الانتاج الغذائي يبلغ ٥ر٢٪ في حين يقدر نمو الاستهلاك بحوالي ٥٪ .

ازدياد انتاج اللبن البقري في الكويت

بلغ مجموع ما انتجته الابقار الحلوب في الكويت نحو ٨ ملايين ليتر خلال العام الماضي . ومن المنتظر أن يزداد الانتاج بنسبة ٢٠٪ خلال العام الحالي ، خاصة وان الأسعار اصبحت مشجعة اكثر على التوسع في تربية الابقار الحلوب .

« نشارة الخشب » هل تصبح العلف الجديد للحيوانات !!

تقول الانباء العلمية من كندا ان الباحثين في كلية الهندسة الكيميائية بجامعة ووترلو الكندية قد نجحوا في ايجاد طريقة لصنع علف للماشية من فضلات السيلولوز .

فاذا صدق هذا القول فان طريقة التصنيع الجديدة ستضرب عصفورين بحجر واحد : فهي ستحل مشكلة بيئية ، وستوفر مبالغ طائلة من المال تنفق سنويا على استيراد فول الصويا .

ومع انها تقوم من حيث الجوهر على تهيئة الظروف المواتية لتكون مادة قطرية تتغذى مباشرة على فضلات السيلولوز كعيدان الذرة ونشارة مصانع الخشب .

وتمتاز الطريقة الكندية الجديدة عن الطرق المماثلة بانها سهلة يمكن أن يؤديها المزارعون الذين ينتجون ثلاثة محاصيل سنويا او المناشر الضخمة لصنع الاخشاب من جذوع الاشجار وهي متوفرة بكميات هائلة في كندا ، وتدفع هذه المصانع مبالغ ضخمة من المال سنويا من أجل نقل النشارة والنفقات الاخرى الى اماكن بعيدة .

وقد أعلن البروفسور موراي مو ــ بونغ المسؤول عن قسم البحث بجامعة ووترلو ان الدافع وراء اقدام فريقه على اجراء الابحاث اللازمة في هذا المجال، هو الحاجة الى بديل لتوفير الاموال التي تنفق من أجل استيراد الاف الاطنان من فول الصويا كل عام لاطعام الحيوانات . ومقاطعة اونتاريو وحدها تنفق مائتي مليون دولار سنويا في هذا السبيل وفي نفس الوقت يقوم المزارعون واصحاب مصانع الخشب في كندا بطرح اطنان كثيرة من فضلات مزارعهم او مصانعهم ، وهي فضلات غنية بالسيلولوز .

ويبدو ان هذه الفكرة تحظى منذ زمن باهتمام المختصين ، اذ ان هناك جامعات كثيرة قد انفقت مبالغ كبيرة من المال في سبيل العثور على جرثومة تستطيع ان تتغذى على السيلولوز الليفي القوي التماسك . الا ان فريق مو ــ يونغ اكتشف نوعا من الفطر الطبيعي الذي يؤدي هذا العمل بالذات ، اكتشفه في كومة من النفايات النباتية المذكورة ، وهو فطر سريع النمو بصورة غير اعتيادية . وهذا الفطر يتغذى مباشرة على عيدان الذرة والقش ولب الخشب وفضلات الورق دونما حاجة الى معالجة مسبقة بالاحماض الباهظة الثمن .

وهناك فائدة اخرى لهذه الطريقة وهي ان القيمة الغذائية لهذا الطعام الفطري تشبه القيمة الغذائية الموجودة في فول الصويا .

وقد تمكن الفريق العلمي الكندي من استخلاص علف من نشارة الخشب نسبة البروتين في تركيبه ٤٠٪ والنشاء ٣٠٪ فضلا عن المواد الدهنية والفيتامينات.

الغذاء لا النفط مصدر التضخم في البلدان الصناعية

حذر تقرير للامم المتحدة من أن كلفة الغذاء ، لا كلفة النفط ، هي التي يمكن أن تكون على المدى القصير اكبر مصدر للتضخم في البلدان الصناعية الغربية .

ويقول التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لاوروبا والتابعة للامم المتحدة ان هذا الامر قد يحدث اذا ماكان المحصول الزراعي سيئا في هذه السنة ، مما سيؤدي الى زيادة اسعار الحبوب .

كاريكاتير العدد

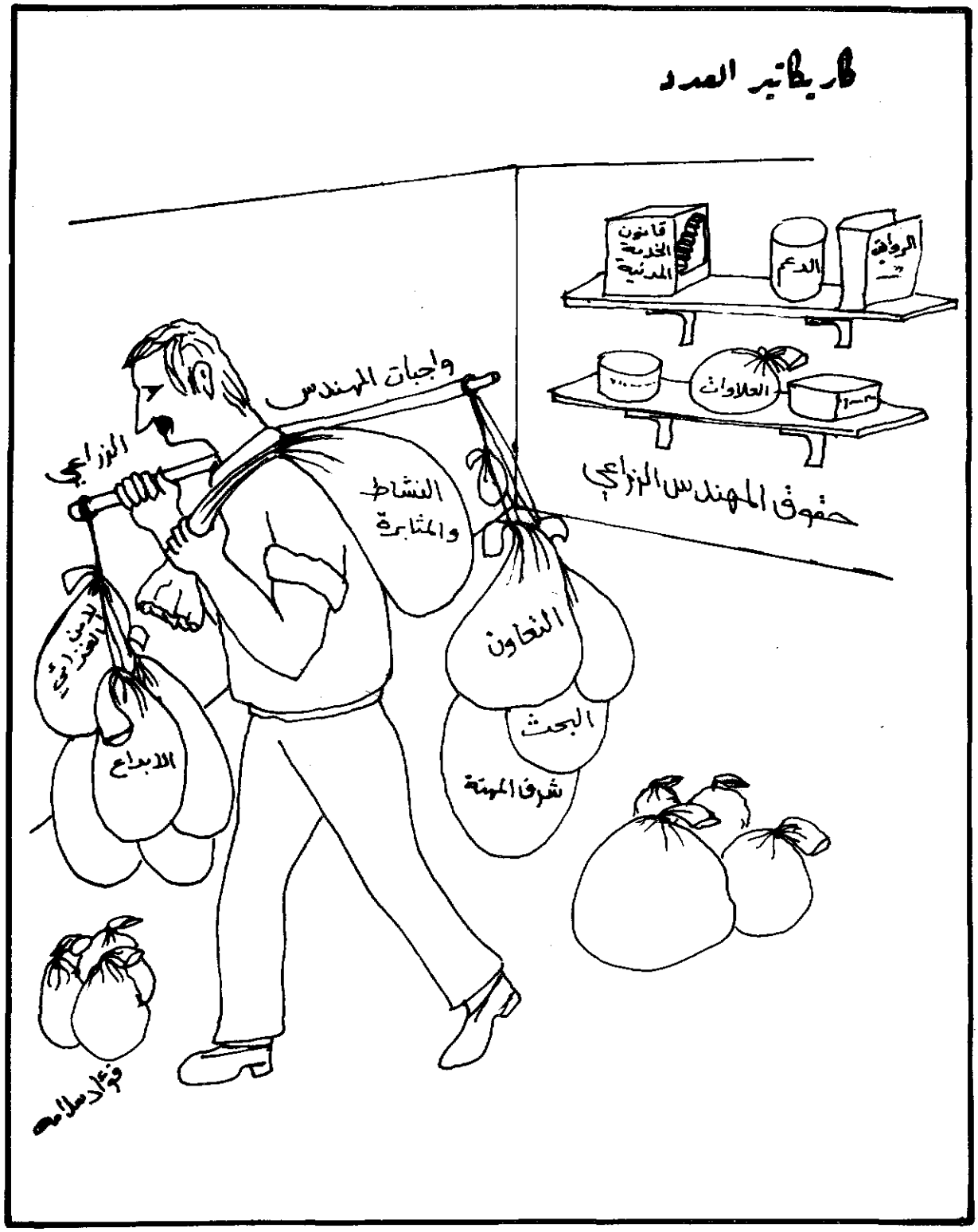

● عن الزميلة الاردنية مجلة المهندس الزراعي ●

جهود متميزة وجادة لتحقيق الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربيّة المتحدة

● تحتل سياسات تحقيق الامن الغذائي في الاقطار العربية مكانة هامة ضمن سياساتها التنموية وخصوصا خلال السنوات الاخيرة الماضية، وبالذات بعد ان ظهرت الى الساحة الدولية امكانية استخدام الغذاء وحظر تصديره كاداة للضغط السياسي يمكن ان تمارسه الدول المنتجة للغذاء والمصدرة له في العالم . مما يقتضي مواجهته من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تنموية زراعية عربية ، سواء أكانت ضمن اطار استراتيجية التكامل الزراعي العربي او من خلال خطط التنمية الزراعية لكل قطر عربي على حده .

والجهود العربية لتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي من الغذاء لم تقتصر على اقطار عربية دون اخرى فهذا الهدف بات يحتل الاولوية في خطط التنمية العربية حتى في الاقطار التي لا تسمح ظروفها البيئية بانتاج المزيد من الغذاء .

ففي تلك الاقطار محاولات جادة لتطوير الموارد الطبيعية وتحقيق قدر اقصى من الاكتفاء الذاتي محليا من الغذاء مسخرة في انتاجه آخر ما توصل اليه العلم من اساليب زراعية حديثة . وقد اثبتت هذه المحاولات نجاحات اكثر من معقولة حتى الآن .

تعتبر « دولة الامارات العربية المتحدة » من الاقطار العربية الرائدة في هذا ، والتي بذلت وتبذل جهودها الجادة لتحقيق تنمية زراعية سريعة متحدية ظروفها البيئية من مناخ شبه صحراوي وشح في المياه وقلة في كميات الامطار المتساقطة سنويا !

ماذا عن التنمية الزراعية في دولة الامارات العربية المتحدة ؟! هذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا الملف الذي حرصنا في اعداده على ان يكون جزئين ، حيث تعرضنا :

■ في الجزء الاول منه الى واقع الزراعة ومعوقات تنميتها والاهمية التي تحتلها مسألة « الامن الغذائي » واستراتيجية تحقيقه في دولة الامارات العربية وسياستها الزراعية .

■ وخصصنا الجزء الثاني ليتحدث تفصيلا عن التوسع الزراعي الذي شهدته وتشهده الامارات والتسهيلات والخدمات التي تقدمها الدولة لتشجيع هذا التوسع وتحقيق زيادة في الانتاج الزراعي وتقليص الفجوة الغذائية التي تعاني منها الامارات شأنها في ذلك شأن غالبية الاقطار العربية . فلنقرأ معا ما جاء في هذا الملف :

دولة الامارات العربية ● المتحدة .. وامارتها السبعة

تبلغ مساحة دولة الامارات العربية المتحدة حوالي

استراتيجية الأمن الغذائي في الإمارات

- زيادة المساحات المزروعة وتطوير سنوي لمخصصات الزراعة .
- شركات مختلطة وخاصة للانتاج الزراعي .
- صوامع غلال كافية لستة شهور ومصنع للأعلاف المركزة .
- مشاريع عربية مشتركة وأخرى على مستوى الخليج والجزيرة العربية

٧٨ الف كيلو مترا مربعا ، وهي تضم سبع امارات هي : ابو ظبي ـ دبي ـ عجمان ـ ام القيوين ـ راس الخيمة ـ الفجيرة ـ الشارقة .

وهي من الدول العربية التي شهدت ظاهرة تكاد تكون فريدة في مجال الانفجار السكاني . فقد ارتفع عدد سكانها بنسبة مضطردة اثر اكتشاف النفط فيها وازدياد الطلب على اليد العاملة لتنفيذ برامج التنمية لاسيما الهيكلية منها .

فوفقا للتعداد الذي أجري عام ١٩٦٨ بلغ عدد السكان حوالي ١٧٩ الف نسمة ارتفعوا الى ٧٥٧ الف نسمة عام ١٩٧٥ ، اي ان عدد سكان دولة

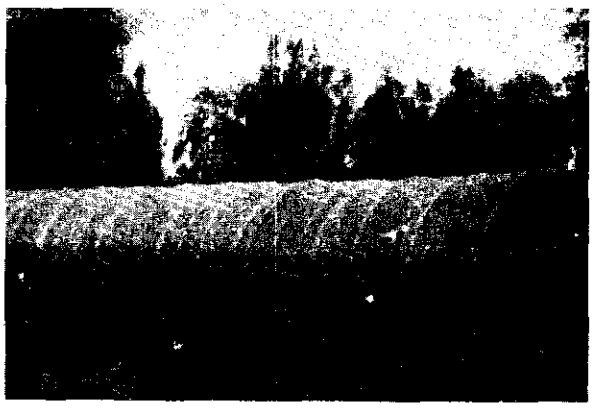

الامارات تضاعف خلال تلك الفترة بنسبة ٣١١٪ ، واستمرت زيادة السكان بنسبة ١٨٠٪ حتى وصلت في نهاية عام ١٩٨٠ الى ما يزيد قليلا عن المليون نسمة وفقا للتعداد الذي أجري في ذلك العام .

أما زيادة السكان حتى عام ١٩٨٥ فالتوقعات تقول انها ستستمر ولكن بمعدلات طبيعية في حدود ٣٪ ستهبط الى ٢ر٥٪ سنويا خلال العقد الاخير من هذا القرن الذي يتوقع ان يبلغ عدد سكان الامارات في نهايته حوالي مليوني نسمه ١ر٨٦٨ر٠٠٠

الوضع الزراعي في دولة

● الامارات العربية المتحدة !..

يسود الامارات مناخ صحراوي مداري حيث تهبط معظم امطارها ٨٠٪ خلال أشهر نوفمبر ـ فبراير . ومن المظاهر الرئيسية لمناخ الامارات تباين درجات الحرارة وشح الامطار وارتفاع كمية الاشعاع لاسيما اثناء فصل الصيف . وقد تصل درجات الحرارة صيفا الى ٤٦° م ولا تنزل كثيرا عن الـ ١٠° م ابان فصل الشتاء . وترتفع الرطوبة النسبية ابان فترتي الصباح والمساء ولا يزيد معدل هطول الامطار عن ١٠٠ ملم سنويا .

وقد قسمت الدولة الى خمسة مجموعات طوبوغرافية هي سلسلة الجبال والسهول الحصوية في الغرب وسهل الباطنة على الساحل الشرقي والاراضي الصحراوية الامامية والواحات .

● الزراعة تعتمد كليا على مياه الري الجوفية

ونظرا للوضع الجغرافي فان الزراعة في دولة الامارات تعتمد كليا على الري وتنعدم فيها المزروعات المطرية . ولما كان مصدر مياه الري الرئيسي هو المياه الجوفية الناجمة عن تخزين مياه الامطار في باطن الارض ، ونظرا لقلة كمية الامطار الساقطة فان هذا المورد يعتبر محدودا الامر الذي يستدعي زيادة الاهتمام به والعناية بكيفية التصرف بمياهه .

نتيجة هذا كله فان الزراعة في الامارات تتركز في البستنة الشجرية منها والخضرية مع زراعة كميات محدودة من المحاصيل الحقلية . وقد ادى التوسع في الزراعة في السنوات العشر الاخيرة اي منذ قيام دولة الاتحاد الى زيادة ضخ المياه الامر الذي ادى في بعض المناطق الى تدهور نوعي وكمي للمياه الجوفية . وقد ادت الابحاث التي قامت بها وزارة الزراعة والثروة السمكية الى تبيان اهمية استعمال طرق الري الحديث لتوفير المياه وللتمهيد لاستعمال الميكنة بهدف الحد من العمالة اللازمة .

● تضاعف المساحات المزروعة حوالي عشر مرات !..

اما المساحات المزروعة فقد ارتفعت من حوالي ٢٥٠٠ هيكتار سنة ١٩٦٨ الى ٢٣٫٥٠٠ هيكتار من المزروعات و ٢٨ الف هيكتار من الغابات في سنة ١٩٧٩ نتيجة تزايد الدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين وتشجيعها لهذا القطاع حتى ينتج ولو جزء من احتياجات الدولة الغذائية .

والثروة الحيوانية في الامارات محدودة بسبب عدم توفر القدرة على انتاج الاعلاف اللازمة ، ولاسيما المالئة منها . وهو ما يفسر الاتجاه المتطور الذي شهدته الامارات في صناعة الدواجن ، والذي لم يواكبه انتاج اللحوم الحمراء والالبان ..

وقد حبا الله الامارات بسواحل على الخليج العربي وعلى بحر العرب وخليج عمان مما أعطاها فرصة كبرى في ثروة سمكية لم يجر استغلالها تماما حتى الآن ، وان كان انتاج الاسماك فيها يسير بشكل مرضي من جهة سد الاحتياج المحلي . ولكن هذه الثروة لازالت مهدورة ولا تستغل الاستغلال الكافي .

● معوقات التنمية الزراعية في الامارات ؟!

ويتميز القطاع الزراعي والسمكي في الامارات بانه لازال ذو طابع تقليدي ولاسيما في سيادة اساليب الري واساليب الصيد التقليدية وضآلة حجم الحيازة الزراعية وعدم وجود تكامل بين فروع الانتاج وخاصة الانتاجين النباتي والحيواني ، وتفشي الامية في صفوف المشتغلين في القطاع وحداثة المؤسسات الدافعة له مع اعتمادها على العنصر الوافد من الخارج ولاسيما في المجال التقني ، كما يتسم القطاع بعدم وجود علاقة تشابكية قوية بينه وبين القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ولعل أهم العقبات التي تعترض سبل تطوير هذا القطاع محدودية موارد المياه وعدم انجاز المسوحات الضرورية كمسح المياه والتربة ونقص المؤسسات التنموية الدافعة كمؤسسات التمويل والتسويق والانتاج والتصنيع .. الخ ، ونقص الكوادر الفنية الوطنية المتخصصة في فروع القطاع المختلفة وانخفاض حجم الاستثمارات الرأسمالية الثابتة فيه مقارنا بالقطاعات الاخرى .

● الامارات وتقدير للفجوة الغذائية !

تعتبر مسألة الامن الغذائي في دولة الامارات العربية المتحدة من المسائل الهامة جدا . فهي وان كانت تحقق اكتفاء ذاتيا معقولا يصل الى الصفر في بعض الخضراوات والى ١٠٪ في بعض المحاصيل الدرنية ، الا انها تعتمد على الاستيراد الكلي في بعض السلع كالسكر والحبوب والزيوت النباتية وبذورها بل وحتى في البقوليات . مما يعكس فجوة غذائية كبيرة تعمل الامارات في التخطيط واتخاذ الاجراءات لمواجهتها سواء كان ذلك بالانتاج المحلي او عن طريق التكامل مع الاقطار العربية لزيادة انتاج الغذاء العربي ليساهم في تأمين احتياجات مواطنيها من سلع غذائية ..

الانتاج الغذائي في الامارات
● ومؤشرات هامة ..

قبل ان نتعرض الى استراتيجية الامارات لتحقيق الامن الغذائي ، لا بد لنا من ايجاز بعض المؤشرات الهامة التي تبرزها معطيات الانتاج الغذائي فيها :

● يلاحظ انخفاض انتاج القمح وجميع انواع الحبوب .

● هناك عجز في انتاج اللحوم والبيض والالبان .

● تنتج دولة الامارات فائضا من الخضر المختلفة في الموسم الشتوي في ذات الوقت الذي تستورد فيه ما لا يقل عن ١٢ الف طن من الخضر سنويا والسبب يعود الى :

ـ زراعة الخضار في دولة الامارات تكاد تكون معدومة في فصل الصيف .

ـ بعض الاصناف لا تتناسب مع ذوق المستهلك في الاسواق .

ـ هناك فائض في بعض اصناف الفواكه، كالتمور .. بينما هناك اصناف اخرى من الفواكه يتم استيرادها وبكميات لا تقل عن عشرة آلاف طن سنويا .

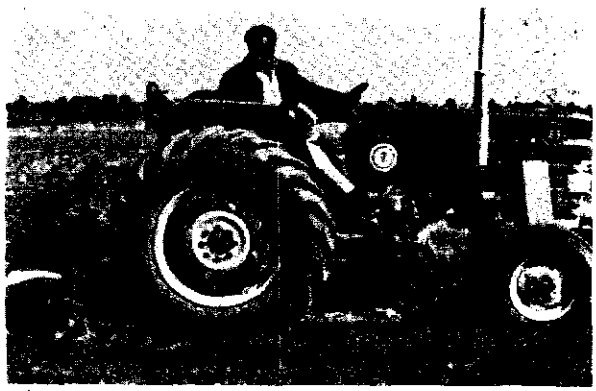

● استراتيجية الامن الغذائي وخطة توفير الغذاء

يمكننا تلخيص استراتيجية دولة الامارات العربية للامن الغذائي من خلال الاجراءات التي اتخذتها لتأمين الغذاء خلال السنوات السابقة وكذلك ما تزمع الدولة ان تنفذ من خطط . فما هي هذه الاجراءات؟!

● **تعمل دولة الامارات على** تطوير الموازنة المخصصة لزيادة الانتاج بشكل واضح من سنة لاخرى ، كما تقوم باجراءات لزيادة المساحات المزروعة .

● **تحسين مستوى المخزون من الحبوب** : فقد ضوعفت الطاقة التخزينية لصوامع الغلال في الامارات بحيث أصبحت تكفي لستة شهور ، كما زيدت الطاقة الانتاجية للمطاحن القائمة . كذلك تم انشاء مصنع للاعلاف والعلائق المركزة بطاقة انتاجية تصل الى ٦٠ الف طن سنويا . كما سينفذ مضرب لانتاج الارز يصل انتاجه الى ٣٠٠ الف طن وبسعة تخزينية قدرها ٣٠ الف طن . وتأتي هذه الاجراءات منسجمة مع توصيات الدورة التاسعة عشرة لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية ، وتوصيات مؤتمر وزراء الزراعة العرب لدول الخليج والجزيرة العربية عام ١٩٧٩ .

● وتعمل وزارة الزراعة على **انشاء صندوق للتسليف الزراعي** للمساهمة في تطوير الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وقد تقدمت فعلا باقتراح لانشاء هذا الصندوق .

● تأسيس بعض الشركات المختلطة او الخاصة للانتاج الزراعي .

● **الامن الغذائي على المستوى الاقليمي** : تضمنت قرارات وتوصيات مؤتمر وزراء الزراعة بدول الخليج والجزيرة العربية دراسة انشاء مشروعات مشتركة لانتاج المواد الغذائية والاعلاف . وتحقيقا لهذا الغرض فان اللجان المنبثقة عن المؤتمر تدرس الآن اقامة اطار قانوني يستوعب برامج العمل المشتركة بين دول المنطقة والمتعلقة بانتاج الحبوب والاعلاف تحت اسم هيئة الخليج والجزيرة العربية للغذاء والزراعة يقوم على المقومات التالية :

ـ الاعداد المفصل لدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لمشاريع الاستثمار الزراعي المقترحة في بعض دول المنطقة .

ـ الاعداد لمؤسسة تنمية المراعي الطبيعية وتطوير الري وموارد المياه في المنطقة .

كيف تواجه دولة الامارات العربية فجوتها الغذائية وكيف تعالج معوقات التنمية الزراعية !!

● خطة الدولة والسياسة الزراعية

العرض الذي قدمناه عن الاهمية التي توليها دولة الامارات العربية المتحدة لمسألة الامن الغذائي . واستعراضنا للفجوة الغذائية فيها ومعوقات التنمية الزراعية يقودنا الى التساؤل عن الكيفية التي تواجه بها دولة الامارات فجوتها الغذائية ومعوقات التنمية الزراعية . وبمعنى آخر تقودنا للتوصل الى السياسة الزراعية في دولة الامارات وبرامج التطوير التي سنحاول تقديم عرض موجز لها كما عبر عنه مسؤولو وزارة الزراعة .

● ترتكز خطة الدولة في مجال المحاصيل البستانية على المقومات التالية :

١ ـ تشجيع التوسع في انتاج الخضر والفواكه لسد حاجة الطلب المحلي وربما للتصدير ايضا .
٢ ـ اجراء دراسات عن اقتصاديات الانتاج .
٣ ـ توزيع البذور الجيدة ومكافحة الآفات الضارة واتباع انظمة فعالة في التسميد والري .
٤ ـ اجراء البحوث اللازمة عن طريق جهد جماعي منسق والقيام بعمليات الارشاد في هذا المجال .
٥ ـ حصر وتقييم بساتين الفواكه الموجودة حاليا واجراء عملية تنظيم للمشاتل وانتاج اشجار الفواكه الجيدة الخالية من الآفات ـ وتوزيع الاشجار على مزارعي الفاكهة بأسعار معقولة .
٦ ـ تشجيع الميكنة التي تتناسب مع انواع التربة والحيازات الزراعية الصغيرة نظرا للنقص المتزايد في الايدي العاملة والارتفاع المتزايد في الاجور .
٧ ـ توجيه عناية خاصة بتحسين نظام التسويق والتسهيلات التسويقية .
٨ ـ وضع برامج لتدريب المواطنين في الخارج .
٩ ـ تزويد المزارعين بالمعلومات المفيدة عن طريق نشر الكتيبات والنشرات .
١٠ ـ الاعتناء بأشجار النخيل نظرا لاهميته القصوى .

● الأهداف المحددة للسياسة الزراعية في الامارات

لعل التحديات التي تواجه معظم الدول اليوم وبالاخص ازمة الغذاء العالمية فرضت على دولة الامارات استراتيجية جديدة تقوم على عدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل وعدم الاعتماد الكامل على الاستيراد في مجال المواد الغذائية .

ومن استيعاب هذه الحقيقة وادراكا لابعادها قامت دولة الامارات بوضع سياسة انمائية طموحة تتضمن العمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الزراعي وزيادة امكانيات الاغذية محليا اما الاهداف المحددة لتلك السياسة الزراعية يمكن ايجازها في النقاط التالية :

١ ـ انتاج أقصى ما يمكن انتاجه من الغذاء .
٢ ـ خلق الظروف المناسبة التي تحتفظ بالمزارع في أرضه والصياد في مهنته في البحر .
٣ ـ المحافظة على الموارد الطبيعية من ارض وماء .
٤ ـ توزيع مصادر الدخل .

وتقوم برامج التطوير في المرحلة القادمة على الآتي:

١ ـ تنويع مجالات تقديم الخدمات بصورة تتلاءم مع تطبيق الاساليب الحديثة على ضوء نتائج التجارب والابحاث الزراعية التي تجريها الوزارة .
٢ ـ تطبيق قوانين الحجر الزراعي والبيطري لحماية الثروة النباتية والحيوانية المحلية من أن تنتقل اليها الامراض .
٣ ـ انشاء مصرف زراعي يهتم بالاستثمارات الزراعية والتسليف الزراعي وربطه بعمليات تشجيع التسويق الزراعي .
٤ ـ وضع سياسة محددة في مجال توزيع الاراضي الزراعية .
٥ ـ انشاء المزارع النموذجية الرائدة لانتاج الخضر والفواكه والاشتال .
٦ ـ انشاء المختبر المركزي لابحاث المياه والتربة والآفات الحشرية والامراض النباتية والحيوانية .
٧ ـ وضع استراتيجية للامن الغذائي بالتعاون مع دول الخليج والجزيرة العربية .

كيف تواجه دولة الامارات العربية فجوتها الغذائية وكيف تعالج مقومات التنمية الزراعية

حوافز ساهمت في التوسع الزراعي بالامارات

أرض زراعية، حراثتها وتسويرها - حفر آبار - مضخات ري بالتنقيط - عامل زراعي لمدة سنتين - مصدات رياح تقدمة الدولة بالمجان - بذور - أسمدة - مبيدات - سياج للمزرعة .. بنصف القيمة فقط - شبكة ري - آليات - مضخات .. قروض على مدى طويل - خدمات إرشادية زراعية وبيطرية - تدريب وكوادر وطنية

●● قطعت دولة الامارات العربية المتحدة شوطا كبيرا في مجال توفير الغذاء لسكانها وتقليص فجوتها الغذائية . فاصبح لديها فائضا في انتاج الكثير من الخضراوات خلال الموسم الشتوي القصير الامد بسبب من العوامل البيئية التي تسعى جاهدة لتجاوزها باستعمال التقنيات الحديثة .

كما تعمل دولة الامارات على زيادة الانتاج من المحاصيل الاخرى عن طريق الدخول مباشرة في الانتاج عبر المؤسسات الانتاجية المختلفة لتحقيق اكتفاءها الذاتي وصون امنها الغذائي . وقد بدأت بتنفيذ خطوات فعالة في زيادة الانتاج عن طريق تكثيف راس المال والاستخدام الامثل لمصادر المياه والتربة مع استخدام مستلزمات الانتاج عالية الجودة . ودعم الانتاج الزراعي ومنتجيه وتزويدهم بهذه المستلزمات باسعار تشجيعية تكاد أن تكون رمزية احيانا الى جانب تقديمها تسهيلات ائتمانية ومصرفية وخدمات ارشادية زراعية الى المزارعين . كل ذلك ضمن اطار استراتيجيتها لتحقيق الامن الغذائي التي تعرضنا لها في الجزء الاول من هذا الملف والتي تتضمن كما ذكرنا المساهمة في مشاريع انتاجية عربية مشتركة سواءا كان ذلك ضمن اطار تعاونها الثنائي او الثلاثي مع قطر عربي او اكثر او ضمن اطار برامج ومشاريع الامن الغذائي العربي ككل .

وفي هذا الجزء من الملف سنتعرض وبالتفصيل الى الجهود التي تبذلها دولة الامارات العربية المتحدة في مجال الزراعة وزيادة الانتاج الزراعي . والتي استطاعت ان تحقق نتائج جيدة وخصوصا في مجال الانتاج النباتي بالذات . ونود ان نشير الى اننا لن نتعرض في هذا الجزء من الملف الى الثروة الحيوانية والسمكية « بالرغم من أن الامارات حققت تقدما ملحوظا في تطوير انتاجها من البيض والدواجن » بسبب من الامكانيات الطباعية ، ولان الحديث عنها وعن ظروف ومعوقات تنميتها ومستقبلها ، يحتاج لان نفرد له موضوعا خاصا ، نعد ان نقدمه في عدد قادم .

الوضع الزراعي الحالي :

تقدر المساحة الصالحة للاستزراع بالمحاصيل بحوالي ٥٠ ـ ٦٠ الف هكتار في مختلف مناطق دولة الامارات استثمر منها حتى عام ١٩٧٩ حوالي ٢٣٠٢٨ هكتارا اي ما يعادل ٢٩ر٠٪ من جملة المساحة الكلية لدولة الامارات ، او ما يعادل حوالي ٣٩٪ من جملة المساحات الصالحة للاستزراع . وتضم المنطقة الشمالية حوالي ٣٥٪ من جملة المساحات المنزرعة .

اما مساحة الاراضي الصالحة للمراعي فتقدر بحوالي ٢٠٠ الف هكتار كما ان هناك ما يزيد عن

٢٥ الف هكتار استعملت لمشاريع التحريج والغابات وتقع كلها في منطقتي العين وأبو ظبي .

المناطق الزراعية :

توجد الاراضي الزراعية في مختلف ارجاء دولة الامارات ، لذا ومن أجل تسهيل وصول الخدمات التي تقدمها اجهزة الزراعة الحكومية الى المشتغلين في الزراعة في اماكنهم ، فقد قسمت هذه الاراضي الى اربع مناطق جغرافية زراعية .

والمنطقة الزراعية هي مساحة من اراضي الدولة لها حدود معروفة على المخططات وعلى الطبيعة وربما تمتد وتتداخل في اراضي اكثر من امارة من الامارات، وتقسم كل منطقة من هذه المناطق الجغرافية الزراعية الى عدد من الوحدات او المراكز الارشادية والبيطرية التي لكل منها حدود معروفة ويتبعها عدد من القرى او المواقع التي تقع اراضيها ضمن حدودها، ولكل وحدة مركز ثابت يحمل اسم القرية او الموقع الذي يقع فيه .

أما هذه المناطق الزراعية الاربع فهي :

١ ـ المنطقة الشمالية :

وتشمل المناطق الشمالية من الدولة وتضم اراضي من امارتي راس الخيمة والفجيرة ويحدها من الجهة الشرقية الاراضي الجبلية لراس الخيمة وجزء من سلسلة جبال راس الخيمة ومن الشمال الحدود مع سلطنة عمان ومن الغرب شواطىء راس الخيمة .

٢ ـ المنطقة الجنوبية :

وتشمل الاراضي الزراعية التابعة لامارة ابو ظبي وتنقسم الى جزئين :

ا ـ دائرة الزراعة في العين وتمتد من الجزء الشرقي من أبو ظبي حتى حدود عمان .

ب ـ غياثي وليوا وبدع زايد في الجزء الغربي من ابو ظبي .

٣ ـ المنطقة الوسطى :

وتضم الاراضي الواقعة في المنطقة الوسطى من دولة الامارات والتي تشمل اراضي تابعة للامارات الشمالية (دبي ـ الشارقة ـ عجمان ـ ام القيوين ـ راس الخيمة والفجيرة) .

٤ ـ المنطقة الشرقية :

وتضى الاراضي الواقعة على الساحل الشرقي من الدولة وتشمل اراضي تابعة لامارة الفجيرة والشارقة وراس الخيمة .

ويوضح الجدول التالي (رقم ١) عدد الحيازات الزراعية والمساحة الكلية لكل منطقة :

المنطقة الزراعية	عدد الحيازات	المساحة (هكتار)
الشمالية	٢٣٦٧	٧٨٢١
الجنوبية	١٥٢١	٧٠٠٢
الوسطى	٢٥٦١	٣٧١٦
الشرقية	٣٩٨٥	٣٠١٤
اجمالى	٩٤٣٤	٢١٥٥٤

● العوامل التي أدت الى التوسع الزراعي في السنوات الاخيرة :

ازدادت المساحات المنزرعة من ١٤ الف هكتار عام ١٩٧٤ الى حوالي ٢١ الف هكتار عام ١٩٧٨ .

وهناك عدة عوامل أدت الى التوسع الزراعي الذي تحقق في السنوات الاخيرة ويأتي في مقدمة هذه العوامل نمو الخدمات التي تؤديها اجهزة الزراعة في الامارات للمزارعين من معونات وقروض وغيرها بالاضافة الى تحسن اسعار المحاصيل الزراعية واتساع أسواقها نظرا للزيادة الكبيرة في سكان المدن وكذلك الزيادة الكبيرة في الدخل والقوة الشرائية للسكان . بالاضافة الى تطبيق نظام التسويق الزراعي في منطقة العين والذي لعب دورا كبيرا في هذا الصدد .

وفيما يلي سنتناول هذه العوامل بالتفصيل :

آ ـ الخدمات الزراعية :

تقدم وزارة الزراعة والثروة السمكية كثيرا من المساعدات والخدمات للمزارعين تشجيعا لهم على دوام الاشتغال بالزراعة وتطويرها لتكون احدى الركائز الاقتصادية للبلاد .

ويمكن ايجاز هذه الخدمات والمساعدات فيما يلي:

(١) توزيع الاراضي الزراعية مجانا على المزارعين.

(٢) توزيع مستلمزات الانتاج من بذور واسمدة ومبيدات بنصف القيمة .

(٣) تقديم القروض العينية للمزارعين مكائن ومضخات الري وبعض الآليات الخاصة بمكافحة الآفات .

(٤) حفر الآبار مجانا للمزارعين .

(٥) اصلاح مكائن ومضخات الري مجانا للمزارعين .

(٦) اجراء عمليات الحراثة وتسوية الارض .. الخ مجانا للمزارعين .

(٧) تقديم الخدمات الارشادية الزراعية والبيطرية .

(٨) خلق الكوادر الوطنية في المجال الزراعي عن طريق التدريب داخل الدولة وخارجها .

وزيادة في الايضاح ، وكمثل من الواقع نذكر فيما يلي :

الخدمات التي تقدمها دائرة الزراعة بالعين :

١ ــ تقديم الارض مجانا للمزارعين .

٢ ــ تتكفل الدائرة بمصاريف حفر اول بئر وبثمن أول ماكينة ري .

٣ ــ تقديم اجرة عامل زراعي لمدة سنتين بمعدل ٧٥٠ درهم شهريا .

٤ ــ نصف ثمن السياج لتسوير المزرعة ويسدد الباقي بنظام القروض على أقساط .

٥ ــ تقديم شبكة ري بالتنقيط ضمن نظام القروض .

٦ ــ تقديم موتورات الرش ومقاومة الآفات الزراعية مجانا .

٧ ــ توفير الصناديق البلاستيكية لتعبئة الخضر .

٨ ــ القيام بعمليات حراثة وتجهيز الارض مجانا .

٩ ــ تقديم البذور واشتال الخضر والفاكهة .

١٠ ــ توفير مصدات الرياح للمزارع مجانا .

١١ ــ تقديم بعض أنواع الاسمدة بنصف القيمة ، وفي بعض الاحيان مجانا .

١٢ ــ تقديم النصائح والتوجيهات والارشادات الزراعية عن طريق المرشدين الزراعيين بلا مقابل .

١٣ ــ تقديم الخدمات البيطرية مجانا .

نوع الخدمات	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
عدد الزيارات الارشادية (موضوعات) **	٤٧١٨	٢٢٦٤٤	٥١٥١٢	٨٣١٣٣
مساحة الاراضي المحروثة (دونم) **	٣٢٧٣٢	٩٦٥١١	٩٧٩٧٢	١٠٦١٩٩
مساحة الاراضي المرشوشة بالمبيدات (دونم) **	١٥٤٢١	١١٦٦٤٦	١٢٣٤٦٢	١٨٣٦٢٠
عدد المكائن الموزعة بنظام القروض **	١٠٧٩	٨٠٢	٥٠٠	٧١٨
كلفة السياج (ريالة) **	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٢٩٩٧	١٩٨١٠
نظام الري بالتنقيط **	—	١٤	١٥	١٩
موتورات رش *	—	٦	١	١٦
صناديق بلاستيك لتعبئة الخضروات (احجام مختلفة) *	—	—	٢٣٢٥	٥١٠٢
كلفة القروض (الف درهم) **	٧٠٠٠	٤٩٩٣	٣٧٢٦	٦٦١٩

جدول تطور الخدمات التي تقدمها اجهزة الزراعة

النوع	الوحدة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
بذور وشتاوى بطاطس	طن	١١٤	٣٦٤	٢١٢	٢٣٦
سماد كيماوي	كيس	٢٥٩٧١	٧٤٧٣٧	٧٩١٠٦	٩٣٢٨٠
سماد عضوي	كيس	٢٦٥٤	—	١١٠	٤٢٠٠
مبيدات سائلة	لتر	١٦٥٤٨	٣٦٨٠٠	٤٥٢٣٨	٢٠٧٩٨
مبيدات مساحيق	كجم	٨٢٢٩	٤١٧٤٩	٣٢١٤٤	٦٥٦٠١٫٤
شتلات فاكهة	عدد	—	١٥٦٧٩	٤١١٨٩	٣٧٧٧٥
شتلات خضر	عدد	—	١٢١٨٧٩١٠	١٠٣٦٧٥٤٢	٦٨٠٥٨٠٠
شتلات زينة	عدد	—	٨٩٧٣٧	١٢٠١٢٠	٨٤٩٢١
شتلات حرجيات	عدد	—	٢٤٥١٥٨٩	٣٣٩٣١٨	٢٢١١٤٥

جدول مستلزمات الانتاج المقدمة من وزارة الزراعة بنصف القيمة عام ١٩٧٩

ب ــ تسويق المنتجات الزراعية :

انشأت دائرة الزراعة اول قسم للتسويق الزراعي قسم التسويق من المزارعين من ٢٦٣ الف درهم عام ١٩٧١ الى اكثر من ١٨ مليون درهم عام ١٩٧٩ جدول رقم (٤) ــ مما يعتبر من المؤشرات الهامة في التطور الزراعي ومدى الاقبال على نظام التسويق خلال هذه الاعوام . ويتولى القسم شراء انتاج المزارعين من خضر وفاكهة وعسل وذلك عن طريق مركز الاستلام في العين وتتم عملية التوزيع على المستهلكين عبر مراكز التوزيع في أبو ظبي والعين بنفس أسعار الشراء ويتحمل القسم كافة التكاليف التسويقية واجور العاملين وتكاليف النقل وقيمة التالف من الانتاج .

وقد اقرت الدائرة خطة لتطوير عمل قسم التسويق بهدف التيسير على كل من المنتج والمستهلك والاستفادة من فائض الانتاج لبعض المحاصيل في مواسم معينة مع تقليل كمية التالف الى اقل حد ممكن وتتضمن الخطة مايلي :

١ ــ تحسين مركز الاستلام في العين وانشاء مخازن مبردة تسع حوالي ٤٠٠٠ طن وتزويد المركز بأجهزة لتدريج الثمار وبموازين ثابتة .

٢ ــ تدعيم عمليات النقل بمزيد من السيارات المبردة .

٣ ــ فتح فروع جديدة للبيع في ابو ظبي والعين مع توسيع المركز القديم في ابو ظبي وانشاء مخازن مبردة في مراكز التوزيع .

٤ ــ انشاء مصنع لمعجون الطماطم للاستفادة من فائض الانتاج .

ولتعميم نظام التسويق في باقي المناطق الزراعية بهدف استمرار تنمية وتحسين الانتاج الزراعي المحلي وتشجيع المزارعين ، فقد تم تشكيل لجنة فنية لعمل

السنه	١٩٧٨		١٩٧٩	
الصنف	الكميه طـن	القيمـة درهـم	الكميـة طـن	القيمـة درهـم
خضـر	٩٤٤٦	١٨٠٩٠٧٠٨	١٠٤١٨	١٨٢١٧٠٤١
عسل	—	—	٤	٢٥٨٠٢٥
رطب	٧٠٨ر—	٢٥٩٦	١	١٢٣١٧
جوافه	٣٢١ر—	١٢٤٦	١١ر	٦٦٠
ليمون	٥٩٢ر٥	١٨٨١٣	١٠	٤٣٢٥٣
عنب	٠٨٨ر٠	٣٩٥	١٩ر	٩١٤
برتقال	٠١٤١ر٠	٤٢	—	—
موز	—	—	٤ر	١١٥

جدول عملية مشتريات قسم التسويق لمختلف المحاصيل من المزارعين

الدراسات الميدانية اللازمة بحيث تكون عملية التسويق والتسعيرة متكاملة في جميع مراحلها ابتداء من الزراعة في المزارع حتى وصول الانتاج الى المستهلك في الأسواق . وقد شكلت اللجنة من وزارات الزراعة والمالية والاشغال والتخطيط وجامعة الامارات وقامت اللجنة باجراء الدراسات التفصيلية الآتية : ــ

١ ــ الشروط الفنية والمواصفات اللازمة لتجهيز مراكز التسويق التي سبق ان انشئت في منطقتي الذيد وراس الخيمة تمهيدا لتشغيلها مع بداية العمل في المشروع على ان يتم انشاء مركزين آخرين في كل من الفجيرة وبدع زايد .

٢ ــ تقدير الاعتمادات اللازمة لتكلفة المباني .

٣ ــ تقدير الاعتمادات اللازمة لتكاليف الاجهزة والمعدات .

٤ ــ تقدير الاعتمادات اللازمة لدعم انتاج المزارعين .

هذا وقد رات وزارة الزراعة والثروة السمكية ان يكون تنفيذ مشروع التسويق عن طريق انشاء مؤسسة مستقلة اداريا وماليا ترتبط بوزارة الزراعة وتكون مسؤولة عن كافة العمليات التسويقية .

المحاصيل الزراعية :

تعتبر المحاصيل البستانية (الفاكهة والخضر) من اهم المحاصيل المنتجة بدولة الامارات العربية المتحدة حيث تشغل حوالي ٦٠٪ من جملة المساحة المزرعة كما يتضح من الجدول رقم (٥) .

وتشكل الفاكهة الجزء الاكبر من المحاصيل البستانية (٧٥٪) ويعتبر النخيل من اهم محاصيل الفاكهة حيث يشغل حوالي ٨٧٪ من المساحة

المساحات الزراعية (بدونم)	المنطقة الزراعية الشمالية	الجنوبية	الوسطى	الشرقية	اجمالى
خضـر	١١٢٩٤	٧٤٢٧	٦٨٤٤	٥٥٢٣	٣١٠٩٨
فاكهـة	١٨٠٩٨	٤٤٢٨٧	١٣٣٥٨	٢٠٧٧٥	٩٦٥١٨
اشجار حرجية وزينة	—	٩٣٠	٧١٢		٢٢٤٢
محاصيل حقلية	٢٦١٨	٤٩٥٧	٢٦٠٨		١٠٥٣٥
اراضى زراعية اخرى (متروكة للراحة وقيد الاستزراع)	٤٥٧٨٠	١١٦٦٥ ,٢٩٩١		١٨٥٨	٧١٧٩٤
اراضى غير قابلة للزراعة	٩٢٠	٧٦١	٦٥٢	١٠١٩	٣٣٥٢
اجمـالى	٧٨٢١٠	٧٠٠٢٧	٣٧١٦٥	٣٠١	٢١٥٥٤٠

جدول استخدامات الاراضي الزراعية داخل الحيازات الزراعية في المناطق المختلفة عام ١٩٧٨

المنزرعة بالفاكهة وتوجد اكبر مساحات النخيل في المنطقة الجنوبية تليها المنطقة الشمالية ثم مساحات اقل في المنطقتين الشرقية والوسطى .

وبعد النخيل في الاهمية تأتي الموالح خاصة الليمون المالح الذي يسمى (اللومي) حيث توجد اكثر المساحات المنزرعة بالمنطقة الشرقية ثم المنطقة الوسطى . وهناك المانجو التي تتركز زراعتها في المنطقة الشرقية .

النوع / المنطقة	المساحة بالدونم الشمالية	الجنوبية	الوسطى	الشرقية	الاجمالى
نخيـل	١٦٩١٥	٤٢٨٩٩	١٠٤٠١	١٢٧٠٠	٨٤٩١٥
ليمـون	٣٢٦	١٢٥	١٥١٥	٢٦٦٨	٤٦٣٤
برتقال وحمضيات اخرى	١٦٣	—	٨١٥	٢٧٩	١٢٥٧
مانجـو	١٠	٣٣	٢٤٠	٣٠٥٤	٣٣٣٧
فواكه اخرى	٦٨٤	٢٣٠	٢٨٧	١٠٧٤	٢٣٧٥
الاجمـالى	١٨٠٩٨	٤٤٢٨٧	١٣٣٥٨	٢٠٧٧٥	٩٦٥١٨

جدول مساحات الاصناف الزراعية في المناطق بالدونم

اما محاصيل الخضر فتمثل ١٤٪ من مساحة الاراضي المنزرعة وتوجد اكبر مساحة منها بالمنطقة الشمالية .

وتشغل محاصيل الطماطم والكرنب والبطيخ ٤٠٪ من مساحة الخضر ويليها من حيث المساحة الخيار والباذنجان والكوسة والبصل وغيرها .

ويبين الجدول رقم (٧) المساحات التي يشغلها كل نوع من أنواع الخضر .

ومن المحاصيل التي ازدادت اهميتها في السنوات الاخيرة محصول البرسيم (الجت) . حيث يشغل مساحة ٧٠٠ هكتار يوجد منها حوالي ٤٠٪ في المنطقة الجنوبية ، والباقي موزع بالتساوي بين المنطقتين الوسطى والشمالية وتوجد مساحات ضئيلة جدا في المنطقة الشرقية .

وهناك محاصيل أخرى تزرع في مساحات محدودة جدا ، منها الفليون والذرة والشعير والقمح . الا ان زراعة القمح اخذت في الازدياد بمنطقة العين كما سيأتي ذكر ذلك فيما بعد .

المنطقة / النوع	الشمالية	الجنوبية (العين)	الوسطى	الشرقية	اجمالى
طماطم	٢٠٦٧	١٨٧٥	١٥٠٠	١٠٤٩	٩٤٦١
ملفوف	١٩٢٠	٣٩٣	٣٠٠	٣٥٠	٣٩٦٣
بطيخ	٦٤١	٨٥	٥٠٠	١٣٢٧	٣٥٥٣
باذنجان	٧٨٣	٤٥٥	٤٧٧	٤٠١	٢١١٦
خيار	٢٩٦	٤٤٠	٦٠٠	٣٠٤	١٩٤٠
زهرة	١٢٨٨	٢٤٠	٢٠٠	٤٠	١٨٦٨
بصل	٢٧٥	٣٨١	٥٠٠	٤٣٢	١٦٨٨
كوسة	٥٢٠	٦٥١	٤٠٠	٢٠	١٥٩١
شمام	٢٢٠	٢٨	٣٠٠	٧٧٤	١٣٩٢
انواع اخرى	٢٨٧٤	٢٧٧٩	٢٠٦٧	٨٧٦	٨٩٩٦
اجمالى	١١٢٩٤	٧٤٢٧	٦٨٤٤	٥٥٢٢	٣١٠٩٨

جدول المساحة التي تشغلها اصناف الخضر في المناطق بالدونم

● المشاتل والتشجير :

تقوم اجهزة الزراعة بالدولة بالتوسع في انشاء المشاتل بمختلف المناطق لانتاج شتلات الفاكهة والخضر والاشجار الحرجية واشجار الزينة وذلك بغرض بيعها بأسعار رمزية وتوزيعها مجانا على المزارعين واصحاب الحدائق .

ويوجد عدد من المشاتل في كل من :

كلبا ـ الدقداقة ـ الذيد ـ خت ـ محطة

التجارب في العين مركز الساد (شعبة التشجير) . الى جانب عدد من المشاتل في الوحدات الارشادية في المنطقة الجنوبية . وتقوم الاخيرة بانتاج شتلات الخضر بصفة رئيسية .

وفي الوقت الحاضر يجري تجهيز مشاتل في كل من بدع زايد ـ وغياثي .

كما ان الطاقة الانتاجية لهذه المشاتل تزداد عاما بعد عام وذلك لمواكبة التوسع الكبير الذي تشهده الزراعة في البلاد من حيث انشاء المزارع والبساتين الجديدة ومشاريع التشجير وانشاء الغابات وذلك بدعم وتشجيع من الدولة لهذه المشاريع بمدها بالخبرات ومتطلبات الانتاج الزراعي ومن بينها الاشتال .

وقد خصصت الدولة يوم ٣ مارس من كل عام للاحتفال بعيد الشجرة يقوم المسؤولون والمواطنون بغرس اعداد كبيرة من الاشجار في مختلف أرجاء البلاد .

والى جانب ما سبق فانه نظرا لموقع دولة الامارات العربية المتحدة في المنطقة الصحراوية المستديمة المعروفة بشدة الجفاف والتي تعاني من مشكلة التصحر وزحف الكثبان الرملية على المناطق الزراعية، كما في المنطقة الواقعة مابين ابو ظبي والعين وعند الخب وحول دبي وبالقرب من مطار الشارقة فقد ركزت الدولة على التشجير وانشاء الغابات المروية على جوانب الطرق والمساحات المنزرعة لتحميها من زحف الرمال ، كما اهتمت بحماية ما تبقى من غابات السمر والغاف الطبيعية التي ظلت معرضة للرعي الجائر منذ عهود بعيدة ولم يبق منها الا مجموعات متفرقة في الوديان وأسافل الكثبان الرملية .

وفي السنوات العشر الاخيرة اهتم سمو رئيس الدولة بالتشجير وانشاء غابات مروية على جانبي الطرق وحماية ما تبقى من غابات طبيعية .

وقد تم وضع خطة تحت اشراف سموه مباشرة وذلك بانشاء غابات حرجية في المنطقة الشرقية من ابو ظبي بدأ بتشجير جانبي الطريق العام الذي يربط مدينتي ابو ظبي والعين باستخدام طريقة الري بالتنقيط وزرعت انواع جديدة من الاشجار مثل الابيزيا ، الكينا ، النيم ، والاكاسيا .

وقد بدأت اعمال التشجير هذه في عام ١٩٦٨ بعقد اتفاقيات بين الحكومة وبعض الشركات الاجنبية وقد وصلت المساحة المنزرعة بالغابات حتى عام ١٩٧٩ حوالي ١٥ الف هكتار .

● بعض المشاريع الرائدة في الدولة

تقوم دولة الامارات العربية المتحدة في اطار استراتيجية الامن الغذائي بتنفيذ المشروعات الانتاجية التالية : ـ

● أولا مشروع المزرعة النموذجية لانتاج الفاكهة :

ويهدف هذا المشروع الذي مازال تحت التنفيذ الى انشاء مزرعة نموذجية لانتاج الفاكهة في منطقة (دبا) بالساحل الشرقي بمساحة اجمالية قدرها ١٢٠ هكتارا وذلك للاغراض التالية : ـ

١ ـ انتاج أنواع مختلفة من الفاكهة ، المتأقلمة منها في المنطقة أو التي يتم ادخالها حديثا على أسس تجريبية مثل الموالح والمانجو والنخيل وبعض انواع الفواكه الاخرى .

٢ ـ أن تكون المزرعة مركزا نموذجيا للمزارعين في كيفية اداء مختلف العمليات الزراعية والبستانية .

٣ ـ نشر الانواع والاصناف الجيدة من الفاكهة بين المزارعين بالمناطق المختلفة حيث تحتوي المزرعة على مشتل حديث لانتاج مثل هذه الشتلات .

٤ ـ يمكن تمليك هذه المزرعة للاهالي فيما بعد .

● ثانيا : مشروع العوهة :

بدأت التجارب لزراعة القمح عام ١٩٧٣ في محطة التجارب الزراعية في العين وفي منطقتي ابو سمرا

والساد واستمرت حتى عام ١٩٧٥ وقد تمت خلال هذه الفترة دراسة عدد من الاصناف المحلية بالاضافة لاصناف اخرى مستوردة ، واختيرت الاصناف الملائمة ، وفي عام ١٩٧٦ ادخل نظام الري بالرش الى زراعة القمح في محطة التجارب في مساحة ٣٥ دونما. واعقب ذلك توسع في مشروع العوهة حيث تطورت المساحة المزروعة بالقمح من ١٧٦٠ دونما عام ٧٨/٧٧ بمتوسط قدره ١٤٧ كجم للدونم ، الى ٣٥٠٠ دونم عام ٧٩/٧٨ بمتوسط قدره ٢٢٤ كجم للدونم .

وقد بلغت المساحة ٣٧٦٠ دونما في موسم ١٩٧٩.

ونظرا لكبر مساحة المشروع وتوفيرا للايدي العاملة فقد جرى الاعتماد على الآليات في جميع العمليات الزراعية كعمليات تجهيز التربة وبذر البذور ومختلف عمليات الخدمة مثل التسميد والري حيث توجد شبكة للري بالرش تغطي المشروع بأكمله ، وكذلك عمليات الحصاد وازالة بقايا المحصول وعمل بالات التبن .

والى جانب زراعة القمح على نطاق انتاجي فان التجارب مازالت مستمرة في محطة التجارب لاختبار مزيد من الاصناف واختبار الاجود منها بالاضافه الى ادخال طريقة الزراعة بواسطة الورق الزراعي في مساحة ٧٠ دونما بمنطقة العوهه وتعتبر هذه الطريقة اول تجربة من نوعها بمنطقة الخليج وهي عبارة عن شرائح من الورق تحتوي على البذور وتوضع على سطح التربة مباشرة او تغطى بطبقة رقيقة من التربة . وتتميز هذه الطريقة بالقضاء على الحشائش والتقليل من تبخر الماء والمحافظة على الاسمدة .

وقد زرعت بعض انواع الخضر في المشروع لتجربتها تحت نظام الري بالرش من ناحية وللاستفادة من الارض في الاوقات التي تكون خالية فيها من القمح من ناحية اخرى . وقد بدأ المشروع بزراعة البطيخ والشمام في مساحة قدرها ٢٤٠ دونما عام ٧٨/٧٧ وقد زادت المساحة في الاعوام التالية حتى وصلت الى ٤٠٠ دونم عام ٨٠/٧٩ . وكذلك زرعت محاصيل اخرى مثل البطاطا والبازيلاء والفول في عام ١٩٧٨ في مساحة قدرها ٢٢ دونما وقد قررت الدائرة زراعة ١٦٠ دونما بمحاصيل خضر مختلفة من البطاطا ـ البازيلاء ـ الفول ـ البصل ـ الكوسا ـ الخيار . بجانب تجربة زراعة الفراولة في مساحة ١٣٫٥ دونم .

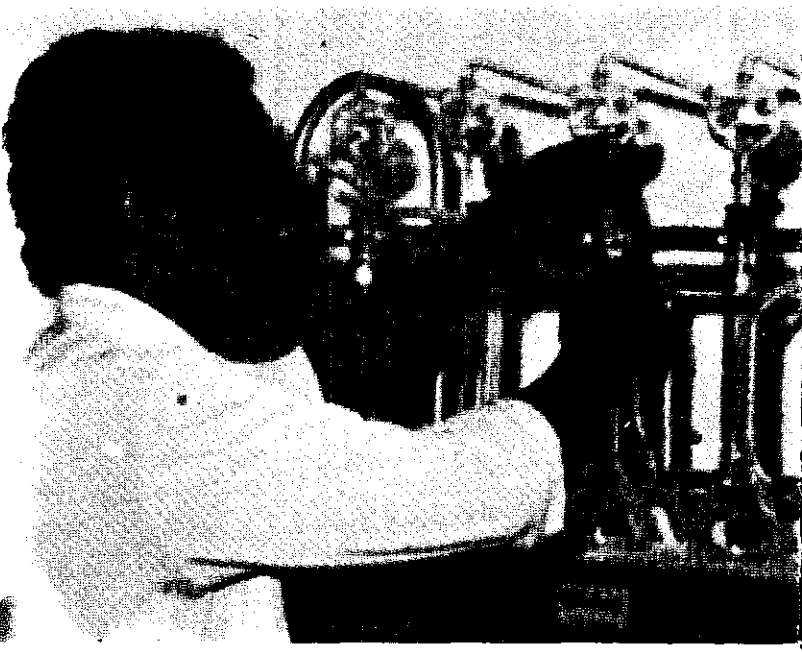

● ثالثا النخيل :

نظرا للاهتمام الشديد بالنخيل الموجود بالامارات منذ فترات طويلة . فقد انشئت مزرعة للنخيل على مساحة ٢٦٠ دونما تروى بنظام الري بالتنقيط وزرعت بأصناف دجلة نور من تونس وبعض الاصناف العراقية .

● رابعا التين :

تم زراعة ١٠ دونمات بالتين تحت نظام الري بالرش كتجربة جديدة ، وقد دلت النتائج على نجاحها . وبناء على ذلك تقرر التوسع فيها وزيادة المساحة الى ٣٠ دونما وقد كانت كمية الانتاج حوالي ١٢ طنا سنويا للدونم ، حيث يتم الحش بمعدل مرة كل شهر تقريبا .

مؤسسات عربية في خدمة التنمية

في مجال الاقراض والتمويل

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي

●● يلعب التمويل دوراً هاماً وحاسماً في مشاريع وبرامج خطط التنمية العربية سواء أكان ذلك ضمن اطار الخطط القطرية أو ضمن اطار التكامل الاقتصادي العربي ·

●● ولقد تنبهت الاقطار العربية الى هذا الدور الهام ،فكانت مؤسسات الاقراض والتمويل العربية من أولى الخطوات التي اتخذت في مجال التعاون الاقتصادي العربي حتى غدا حقيقة ذات حجم ملموس·فعلى صعيد التعاون العربي في المشروعات المشتركة بلغ المجموع التراكمي لرؤوس الاموال العربية الملتزم بها في هذه المشروعات أكثر من ٢٥ مليار دولار تسهم في خطط التنمية الاقتصادية العربية ·

●● وقد شهدت السبعينات ، مع تحقق الوفرة المالية وزيادة المدخرات في الدول العربية النفطية، ارتفاعاً في التدفقات المالية العربية الرسمية في داخل الوطن العربي ، قدر في مجموعه بمبلغ ٢٦٫١ مليار دولار ·

في عام ١٩٨٠ ساهمت المؤسسات العربية الوطنية والاقليمية للانماء* في جهود التنمية العربية من خلالها منحها لعدد من الاقطار العربية قروضاً ميسرة ذات آجال طويلة ومعدلات فائدة منخفضة بلغت قيمتها ١٠٠٥ مليون دولار خصص ٥٠٪ منها للدول العربية الاقل نموا ·

« المهندس الزراعي العربي » وضمن اطار سياستها في التعريف بمنظمات التنمية العربية عموماً والعاملة في مجال التنمية الزراعية على وجه الخصوص تعمد ومنذ هذا العدد الى تقديم عرض واف لمؤسسات الاقراض والتمويل العربية ·

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي كاحدى الهيئات المالية الاقليمية العربية المستقلة باشر أعماله في نهاية عام ١٩٧١ ، لعب وسيلعب دورا هاما في دعم تمويل المشاريع التنموية العربية · ماذا عن هذا الصندوق الذي يضم في عضويته جميع الاقطار العربية ومقره دولة الكويت ؟! ماذا عن أغراضه؟ وما هي نشاطاته وما هو حجم قروضه موزعاً على الفعاليات الاقتصادية المختلفة ؟! هذا ما سنعرفه من خلال السطور التالية :

* هذه المؤسسات هي : البنك الاسلامي للتنمية ، صندوق الاوبك للتنمية الدولية ، صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، الصندوق السعودي للتنمية ، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

● **الصندوق العربي للانماء**
الاقتصادي والاجتماعي ٠٠ أغراضه

يقوم الصندوق وفقا لاحكام اتفاقية انشاءه بالاسهام في تمويل مشروعات الانماء الاقتصادي والاجتماعي في الاقطار العربية عن طريق :

١ ـ تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بقروض تحمل شروطا ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة مع منح الافضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمشروعات العربية المشتركة ٠

٢ ـ تشجيع توظيف الاموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي ٠

٣ ـ توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية ٠

● **رأسمال الصندوق :**
« ٤٠٠ » مليون دينار كويتي

بلغ رأس المال الصندوق المصرح به « ٤٠٠ » دينار كويتي ٠ كما بلغ رأس ماله المكتتب به من الاقطار العربية حوالي ٣٩٥ مليون دينار دفع منها فعلا حوالي حوالي ٢٦٠ مليون دينار ٠

أما في مجال قروض الصندوق العربي للانماء فقد بلغ مجموع القروض التي قدمها حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ حوالي ٣٤٣ مليونا دينارا كويتيا زاد اجمالي السحوبات منها ١٨٠ مليون دينارا ٠

كما قدم الصندوق أيضا معونات فنية حتى ذلك التاريخ قدرت ٢ر٧ مليون دينار وكذلك بلغت مخصصات البرنامج الاقليمي « ٦ر١ » مليون دينارا كويتي ٠

● **ماذا عن نشاطات وفعاليات الصندوق ؟!**

لعل أفضل دليل يقودنا الى مهام وأغراض الصندوق ، هو القاء الضوء على نشاطاته التي يمارسها فعلا ٠ فلنستعرض معا فعالياته خلال العام الماضي :

● **تمويل ٥٦ مشروعا في ١٤ دولة عربية !**

● ساهم الصندوق خلال عام ١٩٨٠ بتعزيز الجهود التنموية لدولة الاعضاء ، فقدم ثمانية قروض جديدة بلغت قيمتها ٨ر٢٤ مليون د٠ك٠ وجهت لتمويل خمسة مشاريع قطرية وثلاثة مشاريع عربية مشتركة في قطاعات الزراعة والطاقة والمياه والمجاري والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ٠ وبهذه القروض يرتفع اجمالي التزامات الصندوق في نهاية عام ١٩٨٠ الى ٩ر٣٤٢ مليون د٠ك٠ ممثلة في ٦٢ قرضا ساهمت في تمويل ٥٦ مشروعا في ١٤ دولة عربية٠ وقد أعد الصندوق برنامجا للاقراض خلال عام ١٩٨١ في حدود ٥٠ مليون د٠ك٠ يضم أربعة عشر مشروعا تستفيد منها احدى عشرة دولة من دوله الاعضاء ٠

● **سحب ٥٦٪ من اجمالي القروض النافذة :**

أرسل الصندوق خلال عام ١٩٨٠ بعثات غطت معظم المشاريع التي يمولها في الدول المستفيدة وساهمت في تذليل العديد من مشكلات التنفيذ الفنية والادارية والمالية ٠ وارتفع متجمع السحوبات على القروض الممنوحة من هوالي ١٥٥ مليون د٠ك٠ في نهاية عام ١٩٧٩ الى نحو ١٨١ مليون د٠ك في نهاية عام ١٩٨٠ أي الى ما يعادل ٥٦٪ من اجمالي القروض النافذة ٠

وعلى صعيد المعونات الفنية :

قدم الصندوق خلال العام أربع منح قيمتها ٤٧٤ ألف د٠ك٠ وجهت لدعم نشاطات تنموية في مجالات البحوث الزراعية والطاقة والتدريب والتمويل الانمائي٠كما واصل الصندوق اشرافه على المعونات الفنية الجاري تنفيذها ٠ واعتمد مجلس الادارة، من حيث المبدأ ،ثماني معونات أخرى تقدر احتياجاتها بحوالي مليون د٠ك٠ يجري اعدادها ٠ وقد بلغ متجمع قيمة المعونات الفنية التي التزم بها الصندوق حتى نهاية ١٩٨٠ حوالي ٧ر٢ مليون د٠ك٠ لتمويل دراسات الجدوى والتدريب ودعم المؤسسات الانمائية في الدول الاعضاء ٠

● **دراسات لمشروعات عربية مشتركة :**

● تم خلال عام ١٩٨٠ انجاز أربع دراسات لمشروعات عربية مشتركة سبق أن وافق مجلس ادارة الصندوق على اعدادها في عام ١٩٧٩ وهي الدراسة الفنية التكميلية لدراسة الجدوى الخاصة بمشروع صناعة الاسمنت الابيض المشترك بين سورية والاردن ،والدراسة الخاصة

باعداد الخرائط الجيولوجية والمائية الموحدة لشطري اليمن ، وبرنامج التوجيه التربوي للاباء والامهات في جميع الدول العربية ، ودراسة توسيع خدمات معهد ود المقبول في السودان لتدريب فنيي المياه في الدول العربية الاقل نموا ٠

كما تابع البرنامج الاقليمي اعداد أربع دراسات لمشاريع عربية مشتركة بدأ التحضير لاعدادها في عام ١٩٧٩ وهي في مجالات النقل والتعليم والصناعات الهندسية والزراعة والتنمية الريفية ٠ كما تمت الموافقة خلال عام ١٩٨٠ على اعداد ست دراسات لمشاريع عربية مشتركة بلغت مساهمة البرنامج الاقليمي المشترك في تمويلها ٣٧٩ ألف د٠ك٠ وهي : التنمية المتكاملة لمنطقة حوض الحماد ، وصناعة المبيدات الحشرية ، وصناعة الحديد والصلب ، ووضع اطار عام لقطاع النقل ، وانتاج الحبوب والاعلاف والخضار في منطقة الدلتا ، والمرحلة التجريبية في مشروع توسيع خدمات معهد ود المقبول ٠

● دراسة عن منجزات التنمية في الوطن العربي وآفاق الثمانينات !

● وفي مجال البحوث والدراسات تم خلال عام ١٩٨٠ استكمال الدراسة الخاصة بمنجزات التنمية في الوطن العربي في السبعينات وآفاقها في الثمانينات ٠ وشارك الصندوق في اعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٠ بالتعاون مع صندوق النقد العربي ٠ كما شارك مع الصندوق الكويتي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار في المرحلة الريادية لدراسة تدفق الاستثمارات العربية الخاصة في الوطن العربي٠

● وثائق مؤتمر القمة الحادي عشر :

● استمر التعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وخاصة في مجال اعداد الوثائق الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر ، ومع المنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية٠ كما شارك في عدد من اللقاءات والندوات والمؤتمرات العربية والدولية ذات الصلة بنشاطات الصندوق ٠

كذلك واصل الصندوق القيام بمسؤولياته

كأمانة تنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية ٠ وقد تم خلال العام عقد أربعد اجتماعات تنسيق اثنين على مستوى رؤساء المؤسسات واثنين على مستوى مدراء العمليات ٠كما أسهمت الامانة في تنظيم لقاءات بين المجموعة العربية والمجموعات الاخرى كمجموعة بنك التنمية الافريقي والسوق الاوربية المشتركة ٠

● اتفاقية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية :

وقد اعتمد مجلس محافظي الصندوق في دورته التاسعة في نيسان (ابريل) ١٩٨٠ اتفاقية التعاون بين الصندوق العربي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) ٠ وقام الصندوق العربي في نطاق هذا التعاون بتحضير وتقويم ثلاثة مشاريع في مجال التنمية الزراعية ساهم ايفاد في تمويلها بقروض ميسرة تبلغ جملتها حوالي ٣١ مليون دولار ، واستفادت منها ثلاث دول عربية ٠

● ٢٢ مليون دينار ٠٠ دخل متحقق

أظهرت الحسابات الختامية لعام ١٩٨٠ ارتفاع مجموع رأس المال المكتتب به الى ار٣٩٥ مليون د٠ك٠ مقابل ار٣٨٥ مليون د٠ك٠ عام ١٩٧٩ ، كما ازداد المجموع التراكمي للمدفوع من رأس المال الى ٧ر٢٦٠ مليون د٠ك٠ مقابل ٦ر٢٠٢ مليون د٠ك٠ عام ١٩٧٩ ٠ وأوضح بيان الدخل والانفاق أن اجمالي الدخل المحقق خلال عام ١٩٨٠ قد بلغ ار٢٢ مليون د٠ك٠ مقابل ٧ر١٤ مليون د٠ك٠ عام ١٩٧٩ ، بينما أظهر البيان أن جملة الانفاق قد بلغت ٢ر٢ مليون د٠ك٠ مقابل ٠ر٢ مليون د٠ك٠ عام ١٩٧٩ ٠ وبالتالي فان فائض الدخل قد ارتفع الى ٩ر١٩ مليون د٠ك٠ مقابل ٧ر١٢ مليون د٠ك٠ عام ١٩٧٩ ٠

● العمليات الاقراضية للصندوق العربي للانماء ٠٠

● قدم الصندوق خلال عام ١٩٨٠ ثمانية قروض جديدة قيمتها الاجمالية ٨ر٢٤ مليون د٠ك٠ لتمويل مشاريع في قطاعات الزراعة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والمياه والمجاري ، والطاقة ، تبلغ تكلفتها الاجمالية حوالي ١٢٠ مليون د٠ك٠ وكان نصيب اثنتين من الدول العربية الاقل نموا (الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ٤٠ ٪ من قروض الصندوق لهذه العام ٠ ويقدر المكون الاجتماعي في قروض الصندوق لهذا العام (التدريب والدعم المؤسسي والدراسات) بحوالي ٤ر١ مليون د٠ك٠ أو ما يعادل ٦٪ من جملة القروض ٠ ويبين الجدول رقم (١) التوزيع القطاعي للقروض المقدمة في عام ١٩٨٠ :

كما تم خلال العام التعرف على عدد من المشروعات والاعداد الاولي لها حيث ضم برنامج الاقراض المبدئي لعام ١٩٨١ أربعة عشر مشروعا هي الان قيد التقويم ٠

القروض المقدمة من الصندوق العربي للانماء موزعة حسب القطاعات

توزيع قروض الصندوق بين الدول العربية المستفيدة (مليون دينار كويتي)

البيان	الجمهورية التونسية	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	الجمهورية العربية السورية	جمهورية مصر العربية	الجمهورية العراقية	الجمهورية اللبنانية	المملكة العربية السعودية	جمهورية السودان الديمقراطية	جمهورية الصومال	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	سلطنة عمان	المجموع
١٩٧٤	٢ر٠	٦ر٠	٤ر٠	٦ر٥	٤ر٠			٨ر٠				٣٣ر٧
١٩٧٥	٤ر٠	٠ر٣		٤٨ر٧	٩ر٢		٣ر٠	٩ر٢				٥٦ر١
١٩٧٦	٦ر٠		١٥ر٠	٤٨ر٧	١١ر٠		٧ر٠	٣ر٨	٩ر١		٦ر٤	٩٨ر٢
١٩٧٧	٥ر٩	٧ر٠	١٥ر٠	١٢ر٠	٥ر٠	١١ر٠	١٨ر٠	١٤ر٠	٥ر٠		٨ر٠	١٠٣ر٩
١٩٧٩	٢ر١	٣ر٣			٥ر٢			٣ر٠	٦ر٠		١ر٦	٢٦ر٢
١٩٨٠	٢ر٧	٣ر٥	٢ر٠	٢ر٧			٥ر٠	٣ر٠	١ر٩			٢٤ر٨
المجموع	٢٤ر٧	١٩ر٨	٢٠ر٣	٢٨ر٦	٢٤ر٧	١١ر٠	٣٣ر٠	٣٧ر٩	٢٢ر٦	٥ر٠	١٦ر٠	٣٤٥ر٩

(١) تشمل البلدان الاقل نموا جمهورية السودان الديمقراطية ، جمهورية الصومال الديمقراطية ، الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، جمهورية جيبوتي ، الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

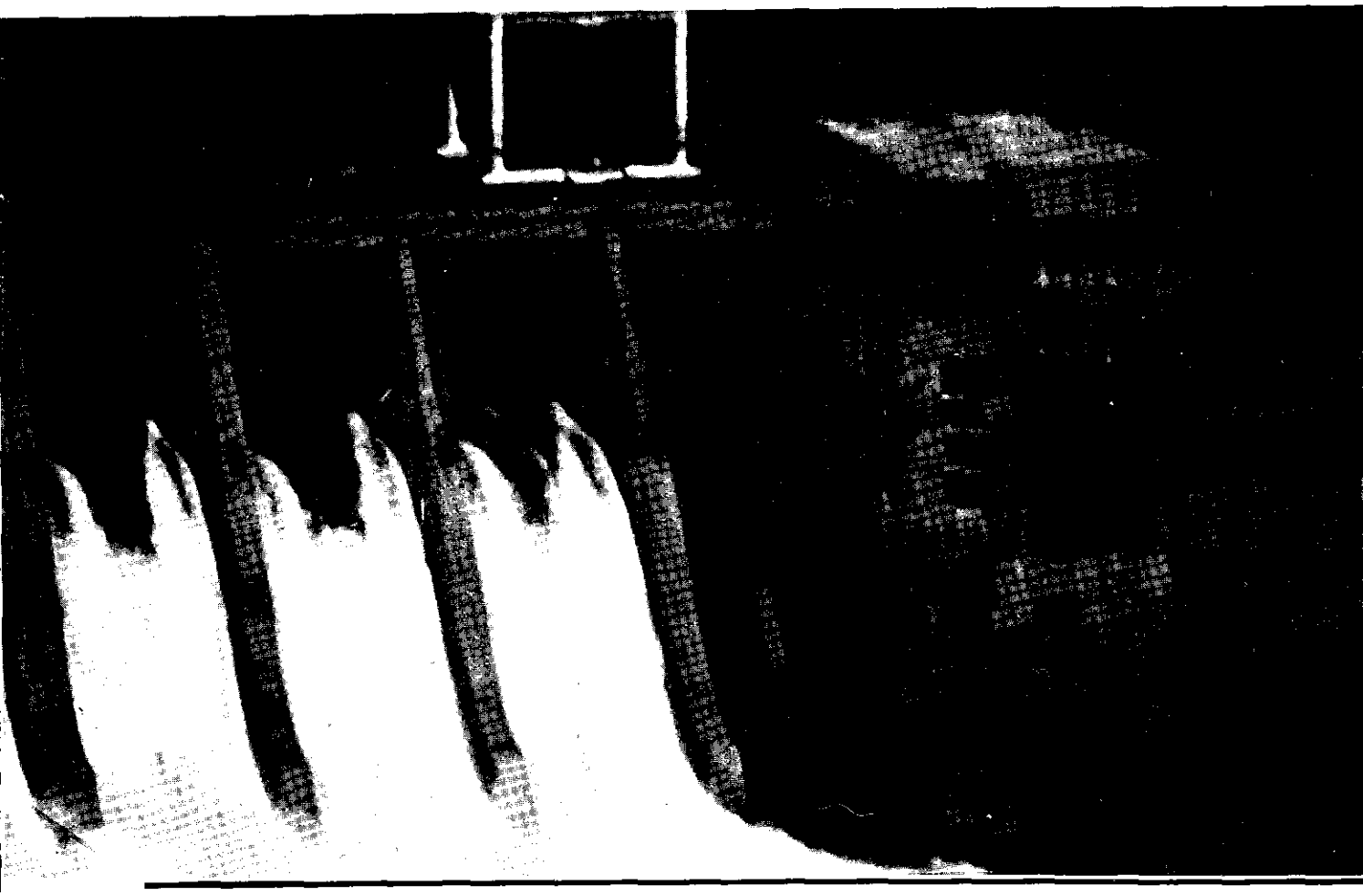

مشروع إنمائي عربي

سد الفرات

●● الماء في المناطق الجافة ونصف الجافة ، كما هو الحال في سورية الشقيقة ، يشكل الثروة الاساسية التي يقوم عليها تقدم الزراعة وتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية ..

●● ومياه الفرات ، هذه الثروة الهائلة ، كانت تجرى حتى سنوات خلت في أراضيه دون أن يتمكن من استغلالها والاستفادة منها كما يجب . بل كثيرا ما كانت تشكل خطرا داهما على السكان والممتلكات حيث أن النهر كان يفيض في العديد من الاعوام ناشرا على ضفتيه الخوف والذعر والدمار .

●● الا أن المجتمع البشري لا يقف جامدا أمام قوانين الطبيعة ما لم تكن هناك عوامل داخلية أو خارجية تمنعه من ممارسة فعاليته المبدعة . انه يحاول التغلب على المصاعب وكشف القوانين الطبيعية وتطويعها لخدمة حاجاته وأهدافه . ذاك هو الطريق الذي سلكه شعبنا في سورية وفي غيرها من الاقطار العربية بعد قرون طويلة من الاستعمار والاستبداد والظلم والتخلف .

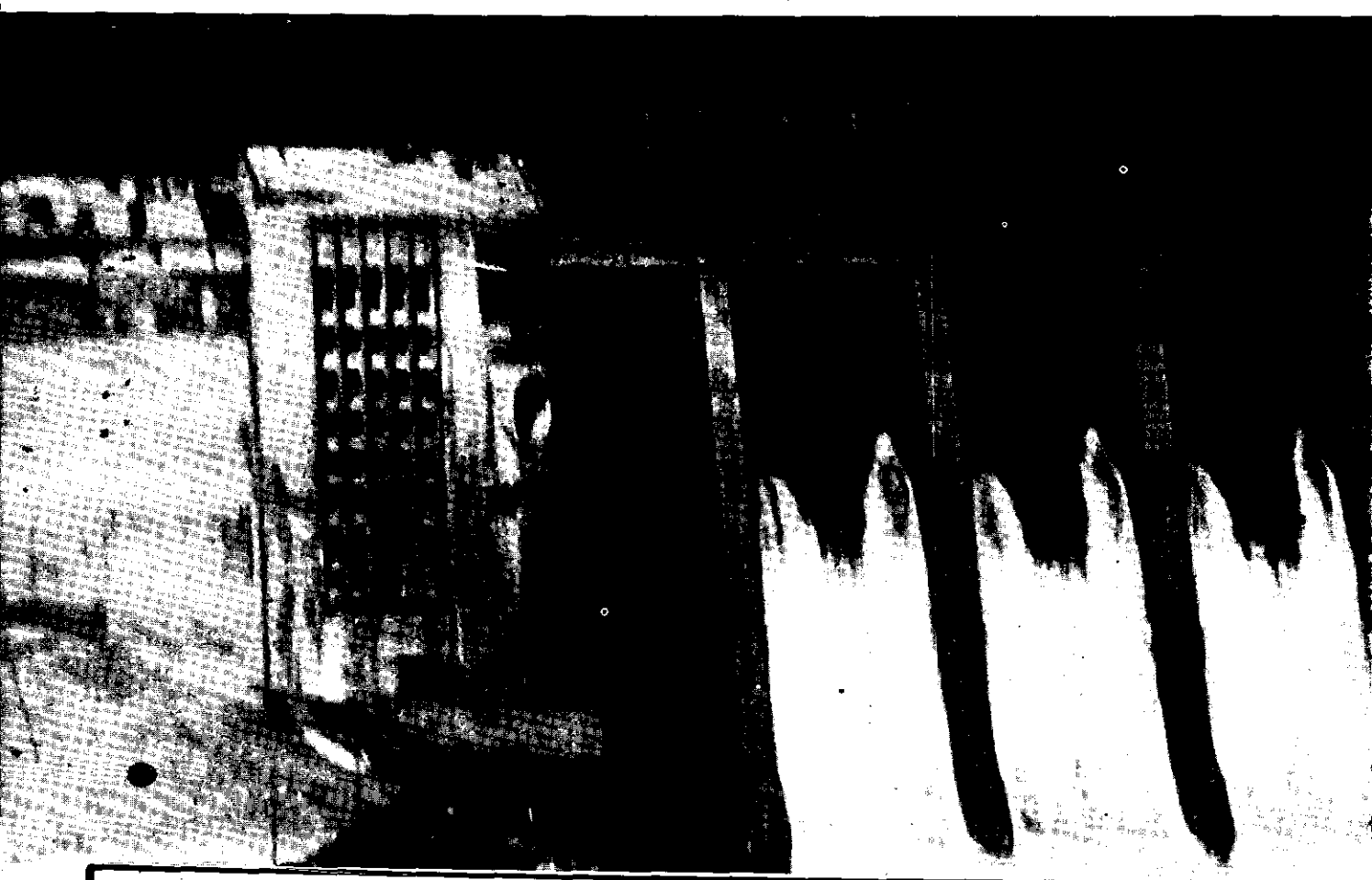

يروى ٦٤ ألف هكتار في سورية ①

ووقف شامخاً متحدياً للطبيعة ، يرمز الى ارادة وتصميم وعزم الانسان العربي على مواجهة التحديات والصعاب وقهرها .. والى تحكمه بالطبيعة متسلحاً بالعلم والتكنولوجيا لتحقيق مستقبل عربي مشرق .

سد الفرات لم يعد حلماً ولا مجرد آمال ننتظره بل أصبح ومنذ ثلاثة أعوام واقعاً موضوعياً من أضخم المشاريع الانمائية في المنطقة العربية ، ويعد واحداً من أكبر السدود في العالم ، ليس من خلال أبعاده الهندسية فحسب ، بل من خلال منعكساته وأبعاده وآفاقه الاقتصادية والاجتماعية . وبما يمكن أن يولده من طاقة ويرويه من أراض وما يتبع ذلك من استقرار اجتماعي وتوفير فرص عمل ، وخلق الأطر الفنية المؤهلة لقيادة مشاريع التطور القائمة والمرتقبة في سورية .

● الأرض والموارد المائية في سورية !

تبلغ مساحة الاراضي القابلة للزراعة في سورية حوالي ٨ر٦ مليون هكتار . وهي توازي ٧٠٪ من مساحتها الاجمالية . الا ان الاراضي المستثمرة فعلياً هي في حدود ستة ملايين هكتار فقط ، ولا تستزرع المساحات المتبقية لعدم كفاية مواردها المائية .

وتعتمد الزراعة في سورية الى حد كبير على مياه الامطار ، حيث أن الاراضي الزراعية المروية لاتزيد مساحتها الا قليلا عن نصف مليون هكتار في حين أن الزراعة البعلية تزيد مساحتها عن ٩٠٪ من اجمالي أراضيها الزراعية ٠ وهذه الاراضي البعلية التي تعتمد على مياه الامطار تقع غالبيتها في مناطق شحيحة بالامطار وهذا ما يبرر التذبذب في انتاج سورية الزراعي السنوي ، وما يساهم به في اجمالي الناتج المحلي والذي يتراوح بين ١١٪ - ٣١٪ بين سنة وأخرى٠

يبلغ متوسط ما يهطل من أمطار في سورية حوالي ٣٥٠ مم ، وهو معدل لا يمكن الاعتماد عليه كوسيلة للتنمية والتطوير الزراعي ، اذ أنها تهطل في مناطق ذات جو صاف ودافيء فيفقد منها الكثير بالتبخر كما أنها ذات توزيع جغرافي متفاوت وغير مستمر ، في حين أن ٩٠٪ من أراضيها الزراعية تحتاج الى ري مستديم ٠ ويؤدي اختلاف نسبة هطول الامطار بين سنة وأخرى ، وتوقيت هطولها ضمن سنة واحدة وتقلبات الطقس في الربيع ، وانحباس المطر في الصيف ، والتغييرات المناخية الى تعرض المزروعات للتلف وتعرض الانتاج الزراعي الى تقلبات واسعة واضطراب كبير في الدخل القومي في مواسم القحط والجفاف ٠

تقدر الموارد المائية في سورية من الينابيع والانهار حوالي ٣٣ مليار متر مكعب وهذه الكمية كافية برأي المختصين لري حوالي خمسة أمثال المساحة المروية حالياً في القطر ٠

أما نهر الفرات فهو يمثل حوالي ٨٢٪ من مجموع الموارد المائية في سورية حيث يبلغ ايراده السنوي حوالي ٢٦ مليار متر مكعب لم يكن يستغل منها أكثر من ٩ - ١٠ مليارات متر مكعب سواء في سورية أو في العراق أو في تركيا وتذهب البقية من مائه هدرا في الخليج العربي ٠

● « ١٩٧٨ » أنجز سد الفرات نهائياً

تعود فكرة اقامة سد مائي على نهر الفرات الى الثلاثينات من هذا القرن عندما كان المستعمرون الفرنسيون يفكرون بجعل المنطقة الشمالية الشرقية من سورية مخزناً لانتاج الحبوب والمواد الزراعية الاخرى الضرورية للصناعات الفرنسية ٠ الا أنهم لم يتمكنوا من تحقيق فكرتهم هذه واضطروا للجلاء سريعاً عن البلاد ٠

الا أن هذه الفكرة عادت تظهر بقوة في أوساط الشعب بعد الاستقلال مباشرة٠ حيث كلفت عام ١٩٤٧ شركة انكليزية بدراسة اقامة سد على الفرات ٠ ومنذ ذلك التاريخ وسورية تعمل جاهدة لتنفيذه دون جدوى بسبب من مساومات الاحتكارات العالمية والتي كان آخرها عام ١٩٦٤ حين اشترطت المانيا الغربية ان تعطي شركاتها حق التنقيب عن النفط في سورية مقابل تحويل بناء سد الفرات ٠وهو مارفضته سورية بالطبع٠

وهكذا بقيت هذه الفكرة حلماً حتى نهاية عام ١٩٦٦ حين وقعت اتفاق بين سورية والاتحاد السوفيتي لاقامة سد على نهر الفرات ٠ وبدأت المعدات والآلات ترد من الاتحاد السوفيتي منذ مطلع عام ١٩٦٧ في نفس الوقت الذي بدأ الخبراء والفنيون يفدون الى مواقع العمل ٠ وبدأ التنفيذ الذي استغرق تسع سنوات بدلا من عشرة كما كان هو مخطط له حيث انتهت الاعمال الرئيسية في جسم السد عام ١٩٧٦ !

● جسم السد والمحطة الكهرمائية ..

الفكرة من تنفيذ سد الفرات هي تخزين مياه فيضان نهر الفرات والاستفادة منها في ري مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية تصل مساحتها الى ٦٤٠ ألف هكتار . وتركيب مجموعات توليد للطاقة الكهربائية تصل الى « ٤ر٥ » مليار كيلو واط ساعي سنوياً . لن نخوض في تفاصيل هندسية كثيرة ولكن لنستعرض معاً المواصفات العامة لكل من جسم السد والمحطة الكهربائية :

● جسم السد :

أقيم سد الفرات في موقع الطبقة وقد تكون من البحص والرمل ونواة كتيمة في الوسط تمنع تسرب الماء . يبلغ طول السد الرئيسي ٤٥٠٠متر ويبلغ عرضه عند القاعدة ٥١٢ مترا ،وفي القمة ١٩ مترا عند المنسوب ٣٠٨ م ، وارتفاعه ٦٠ مترا أما الجناح الايسر للسد فطوله ١٥٠٠م ، منسوب قمته ٣٠٥ر٥م ، ارتفاعه الاقصى ١٥م ، وبين السد الرئيسي والجناح الايسر يبنى المفيض بطول ٢٥٠ مترا من الخرسانة تخترقه فتحات من الاعلى واثنتا عشرة فتحة من الاسفل مزودة ببوابات حديدية أمامية وخلفية . الارتفاع الاقصى للمفيض ٧٥م ،استطاعته ١٩ ألف م٣/ثا عندما يكون منسوب التخزين ٣٠٠م . حجم السد الاجمالي ٤٦ مليون متر مكعب ردم معظمها بطريقة التحريف الهيدروليكي .

وقد تكونت وراء السد بحيرة الاسد بمساحة ٦٣٠ كيلو متر مربع ، وبطول يمتد ثمانين كيلو متراً وعرض يصل في بعض المناطق الى عشرين كيلو متراً وعرض يصل في بعض المناطق الى عشرين كيلو متراً . وهي بحيرة تصل سعتها التخزينية من المياه لحوالي ١٢ مليار متر مكعب من المياه . وقد بدأ بالتخزين في هذه البحيرة منذ تموز ١٩٧٣ حين أغلق مجرى نهر الفرات ووصلت الى طاقتها التخزينية من المياه عام ١٩٧٥ حيث بدأ بالاستفادة منها في ري أراضي زراعية جديدة منذ ذلك التاريخ الذي شهد أيضاً درء أخطار فيضانات نهر الفرات السنوية في سورية والعراق .

أما المحطة الكهربائية التي تعتبر جزءاً أساسياً من سد الفرات فهي تقع على الضفة اليمنى من السهل الفيضاني وهي من أكبر المحطات التي تولد الطاقة الكهربائية في سورية .

فهي تتألف من ثمان مجموعات « عنفات » لتوليد الطاقة باستطاعة « ١٠٠ » ألف كيلو واط لكل منها وبانتاج سنوي من الطاقة يقدر بحوالي مليارين ونصف كيلو واط .

هذه المحطة تم تشغيل أول عنفاتها في الاول من أيار «مايو» ١٩٧٤ وهي تنتج وتولد الكهرباء بنفقات زهيدة للغاية لاسيما اذا قورنت بكلفة انتاجها في محطات « الديزل» السائدة في سورية قبل تنفيذ هذه المحطة الكهرمائية .

ومنذ عام ١٩٧٥ والمحطة المقامة على سد الفرات تشكل المصدر الاساسي الذي يغطي القطر السوري بالكهرباء نتيجة للتزايد الكبير في استهلاك الطاقة . فقد ارتفعت مساهمتها في توليد الطاقة الكهربائية في سورية من ٢٩٪ عام ١٩٧٤ الى ٥٣٪ عام ١٩٧٥ حتى وصلت الى ٧٢٪ عام ١٩٧٩ والى ٥٥٪ عام ١٩٨٠ «وضعت طاقات كهربائية جديدة قيد الاستثمار خلال عام ١٩٨٠» وفي صدد التأكيد على أهمية هذه المحطة

الكهربائية يقول المختصون في سورية ان طاقتها تزيد عن ضعف الطاقة الكهربائية السورية عام ١٩٧٠ ٠

● صورة حية بالارقام عن سنوات التنفيذ!

مازال قسم كبير من الفنيين والمهنيين الذين عملوا في سد الفرات مقيمين في مدينة « الثورة » التي أنشئت الى جواره ، وهم يعملون حالياً في مجال استصلاح الاراضي الجديدة ٠٠ والحديث عن ذكرياتهم عن سنوات التنفيذ ومعاناتهم والدأب والصبر الذي بذلوه ممتع ولكنه طويل ٠ من الحديث معهم أمسكت بعبارة قالها أحدهم : لقد كان سد الفرات مدرسة فنية ومهنية كبيرة في سورية وحقق تنفيذه كل الاهداف والارقام الموضوعة ٠٠ ومن أقوالهم اقتطفت بعض الارقام التي توضح معنى العبارة التي ذكرت :

● بلغت تكاليف سد الفرات /١٢٠٠/ مليون ليرة سورية تشمل موادالبناء والمعدات والاليات والمدينة السكنية وأجور العاملين الخ ٠٠ وهذا الرقم لم يتجاوز ما هو مقدر له بالرغم من الارتفاع في الاسعار خلال فترة تشييده ٠

● أنجز بناء سد الفرات قبل الموعد المحدد له ، فجميع مواقع العمل انجزت ما هي مكلفة به قبل سنة من تاريخ انتهائه المحدد ٠

● استطاع العمال والفنيون السوريون والذين بلغ عددهم أكثر من ثلاثة عشر ألفا أن يكتسبوا الخبرة والمهارة في مختلف الاختصاصات من خلال العمل بالسد والتفاعل مع الخبراء السوفييت الذين أكدوا حرصهم على نقل هذه الخبرة والمهارة ٠

لقد استطاع العامل السوري أن يحل محل الخبرة السوفيتية التي وصل عددها الى / ٢٥٠٠ / خبيرا عام ١٩٧٣ والذي انخفض الى / ٥١ / خبيرا هذا العام يعملون في مجال الدراسة والاستشارة ٠

● قدمت المحطة الكهربائية حتى الان حوالي ٨ر٥ مليار كيلوات ساعي من الطاقة الكهربائية وهي جاهزة لتقدم / ٤ر٥ / مليار كل عام ٠

● رفد سد الفرات مشاريع انمائية كثيرة في سورية بالعديد من الخبرات الفنية التي تكونت لديه ، وفي ذات الوقت تحولت الخبرة الباقية الى جهاز متطور يعمل في مجال استصلاح الاراضي التي ستروبها مياه بحيرة الاسد خلف سد الفرات ٠

تواريخ في حياة سد الفرات

● ٨ آذار ١٩٦٨ : بدء العمل في بناء سد الفرات ٠

● ٥ تموز ١٩٧٣ : تحويل مجرى نهر الفرات واغلاق النهر وبدء التخزين ٠

● ١ أيار ١٩٧٤ : تشغيل أول عنفة وتوليد الطاقة الكهربائية ووضعها على الشبكة العامة في القطر ٠

● ١٩٧٦ : انتهاء الاعمال الرئيسية في جسم السد عدا بعض الاكمالات البسيطة ٠

● ٨ آذار ١٩٧٦ : زيارة السيد رئيس الجمهورية لموقع السد وتدشين انتهاء العمل في سد الفرات ٠

● ولكن ماذا عن استصلاح واستزراع الاراضي الجديدة في حوض الفرات ؟!

اذا كان لبناء سد الفرات نتائج مباشرة

اجتماعية انتاجية متطورة ، وتغيير اجتماعي ينصب على الانسان في تلك المناطق لتعمل على استقراره وليساهم في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية ٠

عمليات استصلاح الاراضي في مناطق حوض الفرات تعني شق مئات الالاف من كيلو مترات أقنية الري الرئيسية والقانونية المكساة بالبيتون وما يماثلها من مصارف مياه الري الى جانب أعمال التسوية للاراضي ٠ وبناء القرى الحديثة المزودة بكافة المرافق والخدمات الاساسية من مساكن وصحة وتعليم الخ ٠٠

ماذا عن عمليات استصلاح الاراضي ؟! عدة مشاريع لاستصلاح الاراضي بدىء بتنفيذها في سورية ،بل أكثر من ذلك فان عدة مشاريع نفذت فعلا وبدىء باستزراعها منذ عدة سنوات بلغت مساحتها مايقرب من خمسون ألف هكتار ٠٠

ولكن لاستصلاح الاراضي معوقات قد تكون في سورية هي الجبس والملوحة وارتفاع منسوب المياه الاراضي ! كما ان لاستزراع الاراضي المستصلحة معوقاته أيضاً ٠٠

في سورية واجهتهم مشكلة ارتفاع نسبة الجبس في التربة المستصلحة مما أدى الى تهدم بعض أقنية الري في أول مشروع نفذ هناك ٠٠ وواجهتهم مشاكل تتعلق بالعمالة والميكنة الزراعية وادارة المزارع ! ولكنهم واجهوها وباتت لهم تجربة في استصلاح الاراضي واستزراعها يصل عمرها الى أكثر من عشر سنوات ٠وباتت لها شركاتها الوطنية التي تنفذ أعمال الاستصلاح بعد أن كانت هذه الشركات أجنبية!

في العدد القادم سنتعرض تفصيلا ومن خلال الحوار المباشر في مواقع العمل عن الصعوبات التي واجهت تجربة استصلاح الاراضي الجديدة في سورية وعن اشكالات استزراعها ، وكيف يخطط لتجاوزها !!٠٠٠ فالى العدد القادم ٠

تمثلت في التخلص من اخطار النهر وايقاف فيضانه السنوي وما كان يحدثه من كوارث تقضي على الانتاج الزراعي والحيواني في منطقة الفرات ، واذا كان من النتائج المباشرة توليد تلك الطاقة الضخمة من الكهرباء التي عمت الريف والمدن وزودت بها المصانع ٠ فان هناك نتائج غير مباشرة وعلى الاصح تحتاج الى جهد ومال والى مدى زمني طويل لتظهر وتتبلور وتنعكس على الاقتصاد الوطني في سورية عموماً وعلى المواطن والاقتصاد في المنطقة الشرقية على وجه الخصوص ٠

هذه النتائج ذات المدى الزمني الطويل نسبيا تتمثل في عمليات استصلاح الاراضي وتحويلها من أراض زراعية تعتمد على مياه الامطار الى أراض جديدة وفق نظام للري دائم ومتطور يستفيد من مياه بحيرة الاسد التي تمتد بطول ثمانين كيلو مترا خلف سد الفرات ٠ واستصلاح هذه الاراضي لا يعني اضافة مساحات زراعية مروية قد تزيد عما هو متوفر منها حاليا وما يعنيه ذلك من استقرار للانتاج الزراعي وتطويره فحسب ، بل يعني وهذا المهم خلق مجتمعات جديدة في مناطق حوض الفرات تسودها علاقات

مؤتمر نقابة المهندسين الزراعيين في سورية

الدكتور الكسم ممثل راعي المؤتمر

أمامنا واقع زراعي معيّن أنتم جنوده وأنتم رواده !

المهندس الزعبي يقول: سرّ نجاحنا.. هو الزّراعة

مناقشة تقارير حول النواحي الفنية والاستثمارية والنقابية والتجديد للدكتور بكور

مؤتمر نقابة المهندسين الزراعيين في سورية

●● استناداً الى القانون رقم (٥٧) تاريخ ١٩٨٠/٩/١٣ والمتضمن تنظيم مهنة الهندسة الزراعية في سورية ، فقد أصدر السيد وزير الزراعة والاصلاح الزراعي السوري القرار رقم ٦٣/ت تاريخ ٢٧-١٢-١٩٨٠ والمتضمن النظام الداخلي لنقابة المهندسين الزراعيين في سورية . وقد تلا ذلك عقد اجتماع لهيئة فرع النقابة في كل محافظة من المحافظات السورية نوقشت فيه تقارير فنية عن الزراعة في المحافظة والاقتراحات المقدمة من أعضاء هيئة الفرع اضافة الى مناقشة بيان من مجلس ادارة النقابة ، واختتم باشتخاب مجلس الفرع في المحافظة والاعضاء المتممين لحضور المؤتمر العام للنقابة . وقد توجت اجتماعات هيئات الفروع في المحافظات باجتماع المؤتمر العام للنقابة في دمشق في الفترة ١٢-١٣/٣/١٩٨١ . ويتألف المؤتمر من النقيب ومجلس النقابة وأعضاء مجالس الفروع والاعضاء المتممين المنتخبين .

● جلسة الافتتاح

افتتح المؤتمر العام للنقابة صباح يوم الخميس ١٢/٣/١٩٨١ في مبنى الاتحاد العام لنقابات العمال تحت شعار « المهندسون الزراعيون جند البعث في سبيل زيادة وتحسين الانتاج الزراعي من أجل تنمية الريف وتطويره والدفاع عن الثورة » . وقد حضر حفل الافتتاح السيدالدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس مجلس الوزراء السوري ممثلا عن السيد الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية - راعي المؤتمر ،كما حضره كبار السادة المسؤولين في سورية وممثلون عن اتحادا لمهندسين الزراعيين العرب واتحاد الفلاحين في سورية ومنظمة الاغذية والزراعة وبعض النقابات الزراعية في الوطن العربي .

● المهندسون الزراعيون ..
جنود الزراعة وروادها !

وقد ألقيت في المؤتمر كلمات نقابة المهندسين الزراعيين في سورية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب والاتحاد العام للفلاحين في سورية ، واختتم حفل الافتتاح بكلمة السيد الدكتور عبد الرؤوف الكسم ممثل راعي المؤتمر . ومما جاء فيها : « ولا يسعني الآن وأنا في صدد الحديث عن الزراعة ومسائلها الا أن أتوقف عندكم أيها المهندسون الزراعيون والفنيون ، عند دوركم الذي تتطلع اليه الخطط والبرامج .. فأمامنا واقع زراعي معين أنتم جنوده وأنتم رواده . سوف تتحداكم الصعوبات والعادات والانماط القديمة للانتاج الزراعي ، ولكن الدور التنموي لا يهملنا ولا يهملكم بل يستدعينا ويستدعيكم ولا يعقل أن نبقى أسرى العقبات والاساليب القديمة في الزراعة ، فأنتم أيها المهندسون والفنيون المرشحون لهذه المهمة الصعبة » .

● التقارير المقدمة .. الى المؤتمر

قدم مجلس ادارة النقابة الى المؤتمر ثلاثة تقارير .. وقد عالج أولها القضايا الفنية الزراعية من حيث تنمية الموارد الارضية والمياه والاصلاح الزراعي وعلاقات الانتاج ، وتطوير التعليم الزراعي والثروة الحيوانية والارشاد الزراعي والبحوث الزراعية والتسويق والتصنيع والتسعير ، والاهتمام بالخطط الموضوعة لتطوير الزراعة في القطر وبوسائل ومستلزمات عمل الفنيين الزراعيين . وعالج التقرير الثاني قضايا المشاريع الزراعية التي قامت بها النقابة بهدف المساهمة في زيادة الانتاجية وتحقيق الاستثمار الامثل للموارد في القطاع الزراعي . وعالج التقرير الثالث القضايا المهنية والنقابية التي تهم المهندسين الزراعيين . وقد نوقشت تلك التقارير ودرست الاقتراحات الواردة فيها ، واتخذ المؤتمر بشأنها التوصيات اللازمة .

كما ناقش المؤتمر التقرير المقدم من مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي والصحي في النقابة ، والتقرير المقدم من صندوق تقاعد المهندسين الزراعيين ، والتقرير المقدم من صندوق التسليف التعاوني لسكن المهندسين الزراعيين .

● سر نجاحنا .. هو الزراعة !

وقد حضر جانباً من المناقشات الفنية السيد المهندس الزراعي محمود الزعبي رئيس مكتب الفلاحين القطري ، وتحدث عن قضايا التنمية الزراعية وتطوير الريف وقال ان طروحات المؤتمر جيدة ، وان قراراته وتوصياته ستلقى كل اهتمام وعناية لدى المسؤولين ، وأكد على أهمية تطوير الزراعة وخاصة في هذه الايام التي برز فيها الغذاء سلاحاً بيد بعض الدول للضغط على الدول الاخرى ، وأضاف أن سر نجاحنا هو الزراعة وأكد أن مصلحة المهندس الزراعي ومصلحة الفلاح هما مصلحة الوطن كله ، وقال ان المسألة ليست مسألة شعارات ، ولكنها عقيدة يجب أن ترسخها القيادات السياسية والفلاحية في ذهن كل مواطن .

● انتخـاب الادارة الجديدة

وفي ختام المؤتمر ،تم انتخاب النقيب ومجلس ادارة النقابة الجديد ، حيث جدد ، بالتزكية ، انتخاب السيد الدكتور يحيى بكـور نقيبـاً ، وانتخب لعضوية مجلس الادارة كل من السـادة الزمـلاء : مصطفى السعـدي ، الدكتور محمـد ابريق ، حسن سعود ، محمد علي الصبـاغ ، صلاح الدين الكردي ، الدكتور فاضل خوري ، علي محمود ومراد مراد ،كذلك ، فقد تمانتخاب السيـدين الزميلين : أحمـد عبود (تجـديد) وباسل تللو عضويـن متممين في مجلس ادارة صندوق الضمان الصحي والاجتماعي ،وانتخاب السيدين الزميلين: رضوان الرفاعي (تجديد) وفيصل مريود عضوين متممين في مجلس ادارة صندوق التسليف التعاوني للسكن،أماالعضوان المتممـان لمجلس صنـدوق التقـاعد السيـدان الزميلان عدنان صبري وعبد الوهاب المصـري فتستمر عضويتهما في المجلس سـنة أخرى ، وذلك وفقـاً لما نـص عليـه النظـام الـداخلي لصندوق التقاعد .

● توزيـع العمـل .. في مجلس ادارة النقابة

وبعد انتهاء المؤتمر ، اجتمـع مجلس ادارة النقابة المنتخب برئاسة النقيب الدكتور يحيى بكور ، وقرر توزيع العمل في المجلس على الوجه التـالـي :

الزميل الدكتور محمد ابريق	نائباً للنقيب
الزميـل مصطفـى السـعدي	أمينـاً للسر
الزميل صلاح الدين الكردي	خـازنـاً
الزميل حسن سعود	عضواً
الزميل محمد علي الصباغ	عضواً
الزميل الدكتور فاضل خوري	عضواً
الزميل علي محمود	عضواً
الزميل مراد مراد	عضواً

جفاف في المغرب ينزل كارثة بإنتاج الحبوب والثـروة الحيـوانيـة

استنادا الى ما نشرته جريدة « البيان » المغربيـة ، يبدو ان ازمة الجفاف التي اصابت كل مقاطعات المغـرب واراضيه ستخفض انتاج الحـبوب من ٣٠ ــ ٣٥ مليـون قنطار في كل من المواسم العادية الى ما يقل عن ٢٠ مليون قنطار في موسم ١٩٨١ ، اي بنسبة انخفاض تتراوح بـين ٤٠ و ٥٠٪ . الامر الذي يعني ارتفاعا في حاجة المغرب الى مستوردات الحبوب من مستوى ٢٥ ــ ٣٠ مليون قنطار الى مستوى ٤٠ ــ ٤٢ مليون قنطار باعتبار ان حاجـاته السنوية تزيد عن ٦٠ مليون قنطار . وهذا يعني ارتفاعا في كلفة مستوردات الحبوب يكلف المغرب حوالي ٣ مليارات درهم من النقد النادر ، اي حوالي ٥٥٠ مليون دولار .

كذلك ، فقد اصاب الضرر كثيرا من السلـع الاخرى كالخضار والفواكه ، وادى الى خسـارة كبيرة في الثروة الحيوانية نتيجة لذبح اعداد كبيرة مـن الحيوانات في وقت مبكر كي لا تموت من العطش . وتقدر بعـض الاوسـاط المغربية ان تعويض خسارة الثروة الحيوانية واعادة تكوين القطعان يتطلبان فترة لا تقل عن خمس سنوات .

ويتكل المغرب في مقاومته آثار الجفاف على مياه السدود. الا ان ذلك لن يحسن الاوضاع ، ذلك لان مياه السـدود نفسها قد تعرضت الى النقصان بسبب عدم هطول الامطار في معظم مناطق المغرب بما فيها المناطق الجبلية العـالية والارياف مدة زادت عن اربعة اشهر .

ويقدر بعض المغاربة الخسارة التي ستصيب اقتصـاد المغرب من جـراء الجفاف بـ ٧ مليـارات درهم مغربي (١٫٣ مليار دولار) .

بحوث لاستخدام مياه الصرف الصناعية في الري بالكويت

تقوم دائرة التكنولوجيا في معهد الكويت للابحاث العلمية بالتعاون مع هيئة المشعبة الصناعية ببحوث مكثفة حـول تنقيـة مياه الصـرف الصناعية ، والبحث في امكانيـة استخدامها في مجالات الري المختلفة بالكويت . ويذكـر ان مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تساهم في تمويل هـذا المشـروع .

جامعـة الدول العربيـة
المنظمة العربية للتنميـة الزراعية
المعهد العربي للغابات والمراعـي
اللاذقيـة ـ بوقـا

اعـــلان ـ طلب مـدرسين

يعلن المعهـد العربي للغابات والمراعي باللاذقية والتابع للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عن حاجته الى مدرسين من الاختصاصات التـالية :

١ ـ علوم الغابـات

٢ ـ علوم المـراعـي

يشترط في طالب التعيين أن يكون :

أولا ـ حامـلا لجنسية احدى الدول العربيـة

ثانيا ـ حاصلا على شهادة بكالوريوس كحد أدنى في علوم الغابات أو المراعـي من جامعة معترف بها منـذ أكثر من خمس سنوا تعلى الاقل ٠

ثالثا ـ بالاضافة الى الراتب الاساسي ، يمنـح المـدرس الـذي يتم تعيينـه تعويضات غلاء المعيشة والتعويض العائلي وفقاً لانظمة المعهد ، كمـا يتقاضى المهندسون غير السوريين تعويض بدل الاغتراب ٠

تقدم الطلبات الى المعهد العربي للغابات والمراعي ـ الجمهورية العربية السورية ـ اللاذقية ـ بوقا ـ ص٠ب (١٤٣) أو الى المكتب الاقليمي للمنـظمـة العـربيـة للتنميـة الزراعية في دمشق ص٠ب (٧٦١١) ٠ وينظر في أفضلية الطلبات حسب الشهادة والخبرة ولمن مارس التدريس سابقا ٠

يرفق صورة عن الشهادة مع كل طلب مقدم للتوظيف ٠

مدير المعهد العربي للغابات والمراعي

« تشبيب الفلاحة وتمدين الريف »
شعاراً للمؤتمر الخامس لاتحاد الفلاحين في تونس

الوزير التونسي : سنعمل على أن تشهد تونس هجرة معاكسة من المدينة إلى الريف !!

●● انعقدت في مدينة « القيروان » بتونس خلال الفترة من ١١ ــ ١٣ أيار « مايو » الماضي أعمال المؤتمر العادي الخامس للاتحاد القومي للفلاحين في القطر التونسي الشقيق . والذي جاء موعد انعقاده في يوم الذكرى السابعة عشرة لصدور قانون تأميم الاراضي . وفي الفترة التي يستعد فيها القطر الشقيق لوضع الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية واجتماعية والتي ستكون للفلاحة فيها الاولوية الكبرى .

● دور طلائعي لاتحاد الفلاحين التونسي :

افتتح المؤتمر السيد محمد مزالي الوزير الاول التونسي بكلمة شاملة توجه فيها بالتحية لاتحاد الفلاحين على الجهود التي يبذلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان الفلاحة وتطويرها وتعصيرها عن طريق ادخال الاساليب الحديثة في ممارستها وتجديد العقليات وبتشجيع الشباب على العودة الى الارض لاستغلالها . واكد ان الاتحاد القومي للفلاحين التونسيين يلعب دورا طلائعيا في تنمية الزراعة ، فهو منظمة تشمل اكثرية الشعب التونسي واغلبية عناصر الانتاج الذين من دونهم لايستطيع التونسي أن يضمن قوته .

وبعد أن استعرض السيد المزالي المحاولات اليائسة التي بذلها الاستعمار الفرنسي في القضاء على الثقافة العربية الاسلامية للمواطن التونسي ، وفي استئصال الفلاحين من أرضهم وقهرهم واجبارهم على ترك الفلاحين . تحدث عن الفلاحة التونسية بعد الاستقلال « ١٩٦٤ » والتجارب والمحاولات والجواشح والبيروقراطية التي تعرضت لها حتى وجدت طريقها الصحيح في السبعينات حين اعتبرت ان النهوض بالفلاحة لاتتم الا بالنهوض بالفلاح .

● تشبيب الفلاحة وتمدين الريف ..

وقال السيد مزالي : ان شعار « تشبيب الفلاحة وتمدين الريف » الذي طرحه مؤتمر اتحاد الفلاحين عنوانا لاعماله يعني فيما يعني انشاء جيل جديد ، بل اجيالا جديدة من الباعثين الفلاحين وتغيير العقليات . وهذا يتطلب تضافر جهود الحكومة والفلاحين والمسؤولين جميعا أن يعتنوا بالريف ، وحتى يشهد هجرة معاكسة من المدينة الى الريف وتصبح الارياف نفسها متحضرة تتوفر فيها مقومات الحياة والحد الادنى الذي لايمكن للبشر أن يعيش دونه .

● لماذا هذا الاهتمام نحو الفلاحة في تونس؟

أجاب الوزير الاول التونسي عن هذا السؤال في كلمته فقال :

ان الفلاحة تمثل الآن ١٥٪ من الدخل القومي التونسي ، كما تمثل الفلاحة ١٢٪ من الصادرات وهي في رايي نسب غير كافية . وينبغي أن تمثل الفلاحة في المخطط القادم نسبة اقوى في الدخل القومي الخام وكذلك نسبة أعلى في الصادرات . فهذه النسب غير مقنعة مادام العاملون في الفلاحة يمثلون اليوم ٣٥٪ من مجموع القوى العاملة في الزراعة ، وما لايقل عن ٥٠٪ من التونسيين والتونسيات يستمدون اليوم دخلهم من الفلاحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

وقال ايضا :

لن نكون مرتاحي البال اذا اصبحت الغالبية الساحقة من المواطنين « لا قدر الله » أجراء يعيشون في خمس او ست مدن عملاقة وصار داخل البلاد قفرا يبابا .

لذا فانه ينبغي على الفلاحين ان يعمروا الريف دون ان يعني ذلك الا بقاء على الطرق القديمة ، وانما يجب ادخال الطرق الحديثة الآلية ، مع ضرورة التوجه

توصيات المؤتمر

معالجة الأوضاع العقارية وتصفية ملكية "الشيوع"

دعم العمل الجماعي ضمن إطار تعاضديات الخدمة الفلاحية

الاهتمام بتوفير مياه الري الدائمة والمراعي وحماية التربة

الرئيس بورقيبة يستقبل اعضاء المكتب التنفيذي الجديد لاتحاد الفلاحين التونسي

الى البيوت الزراعية المكيفة والدجاج والصيد البحري على شواطئنا التي تمتد على مسافة « ١٢٠٠ » ميلا لا نستفيد منها ويستنزف الغير خيراتها .

● ماذا عن المناقشات التي تركزت عليها أعمال المؤتمر ؟

كان المؤتمر الخامس للاتحاد القومي للفلاحين التونسيين ، فرصة لتقييم المسيرة الفلاحية في القطر الشقيق خلال السنوات العشر الماضية . فقد تعرض المشاركون في أعمال المؤتمر الى تحليل الواقع الفلاحي والمشاكل التي مازالت تعوق الفلاحة سواء اكان ذلك في المداخلات التي وردت أثناء النقاش العام او التعليقات والاستفسارات التي قدمت اثر تلاوة تقارير المؤتمر التي تعرضت الى الاوضاع والمشاكل التي لوحظت خلال الخمس سنوات الاخيرة في مختلف القطاعات الفلاحية التونسية . ولنحاول استعراض اهم ما جاء في التقارير :

تضمنت هذه التقارير عرضا مفصلا لمسيرة الفلاحة التونسية خلال السنوات العشر الماضية والتحول الذي اتسمت به سياسة التنمية الزراعية والتقدم الذي سجل في الانتاج وحجم الاستمارات بمقارنة نتائج المخططات الثلاثة الاخيرة .

فقد استعرضت هذه التقارير نشاط الاتحاد القومي للفلاحين على الصعيد السياسي والمكانة التي أعطاها للمنظمة على الساحة القومية ، وكذلك تطور علاقات الاتحاد مع المنظمات العاملة في ميدان التغذية والزراعة . كما بينت هذه التقارير مجهودات الاتحاد للحفاظ على الطاقة الشرائية للفلاحين بالعمل على تطوير الاسعار الفلاحية في مستوى الانتاج .

اما على الصعيد المهني والتنموي فقد استعرضت هذه التقارير نشاط الاتحاد في تركيز الهياكل الجهوية والمحلية وكذلك في ميدان الاعلام والاتصال بالفلاحين وارشادهم .

وتعرضت هذه التقارير ايضا الى القروض الفلاحية والجباية التي يدفعها الفلاحون ومسالة اسعار الانتاج الفلاحي ، كما تعرض الى دور تعاضديات الخدمات « التعاونيات الزراعية » والطرق الكفيلة بتنشيطها مستعرضا المشاغل الكبرى لكل قطاع من القطاعات الفلاحية مهتما بالخصوص بالاوضاع العقارية وتوفير الماء الصالح للشراب في الارياف وتوفير الضمان الاجتماعي للفلاحين والطرق الكفيلة بتشجيع الشباب على الاقبال على العمل في الميدان الفلاحي .

● مشاكل قطاع الزراعة التونسي ومطالب فـلاحيـة ! ..

جاءت التدخلات التي تضمنها النقاش العام في المؤتمر لتلخص جملة المشاكل التي يعيشها قطاع الزراعة التونسي . وقد كانت تدخلات صادقة الى حد بعيد اذ عبرت بكل عفوية ولكن بحضور مكثف عن مشاكل الميدان الزراعي وسياسات التسويق والانتاج في بعض القطاعات ، ومد الفلاحين بالقروض ونقص المياه والتأمين التعاوني الفلاحي والمشاكل المتعلقة بالواقع الاجتماعي للفلاحين .

وقد تجلت مطالب الفلاحين لحل هذه المشكلة ، في اللائحة التي صدرت عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية . وبالذات حين اشارت الى الوضع العقاري السيء في الضيعات الفلاحية من جهة ، وارتباط الانتاج الزراعي بالظروف المناخية ارتباطا متينا من جهة اخرى ، الى جانب ضعف الطاقة المادية للعدد الكبير من الفلاحين ، وتجاوز اسعار تكاليف الانتاج الفلاحي احيانا اسعار البيع .

وقد اكدت هذه اللائحة ضرورة دعم العمل الجماعي للفلاحين التونسيين ضمن اطار تعاضديات خدمات فلاحية ، وايلاءها المكانة الملائمة . كما اشارت الى المشاكل الفلاحية المزمنة كالوضع العقاري والبحث العلمي والارشاد الزراعي وسياستي الاسعار والتسويق ..

● توصيات لمعالجة ودعم القطاع الفلاحي

وبعد مناقشات مستفيضة توصل المؤتمر الى توصيات عديدة لدعم قطاع الزراعة نوجز فيما يلي أهمها :

■ ضرورة العمل على تصفية الاوضاع العقارية للاراضي الزراعية .

■ اصدار القانون الاساسي للوحدات الانتاجية والتفويت في الاراضي الدولية للشباب الفلاحي .

■ تصفية اوضاع الاراضي الاشتراكية « الملكية على الشيوع » .

■ تنشيط عمليات المسح العقاري الاجباري « التحديد والتحرير » ودعمها بالامكانيات البشرية .

■ ارساء نظام للقروض العقارية لتسهيل تحويل الملكية والحرص على مجانية التسجيل .

■ ان تطوير الميدان الفلاحي مرتبط بالتجهيز الاساسي لذا لابد من توفير مياه الري الدائمة والمساحات الخاصة بالمراعي ، وحماية التربة ودعم برامج الارشاد الزراعي ، وتوفير التجهيزات الضرورية بالموانىء لتطوير قطاع الصيد البحري .

■ ضرورة العمل على زيادة الانتاج الزراعي وخصوصا في المواد التي يتم استيراد جزء كبير منها لتغطية الاحتياجات الغذائية .

■ ايلاء قطاع الصيد البحري عناية خاصة .

■ العمل على توفير حاجيات الاستهلاك الداخلي من الخضار وكسب الاسواق الخارجية وخاصة منها الاسواق العربية .

■ كما اكدت هذه التوصيات على ضرورة الاهتمام بانارة الريف وتطوير استغلال الطاقة الشمسية ، وتشجيع البحث العلمي الزراعي وربطه بواقع الفلاح التونسي ودعم القروض الزراعية والاستثمارات .

● « محمد غديرة » رئيسا للاتحاد القومي للفلاحين التونسيين ..

وفي نهاية المؤتمر قام الاخوة الفلاحون في القطر التونسي الشقيق بانتخاب المكتب التنفيذي للاتحاد ولجانه . حيث انتخب السيد محمد غديره رئيسا للاتحاد القومي للفلاحين في تونس وبالاجماع .

وقد تحدث السيد « غديره » قبل اختتام جلسات المؤتمر فأجاب على المداخلات والتساؤلات التي طرحها المشاركون في هذا المؤتمر فقال : انه سيتم بعث صندوق لضمان القرض الفلاحي ، وهذا الصندوق سيجعل البنوك تتهافت على اقراض الفلاح وتمويل مشاريعه وسيدعمه صندوق مجابهة الاضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية .

كما القى بعض الاضواء على تكاليف الانتاج الفلاحي وما قدم من تشجيعات للفلاحين لرفع سوية الانتاج ، مؤكدا على ضرورة دعم الفلاحين بالقروض ، وما ستلعبه وكالة تطوير الاستثمارات الفلاحية في هذا المجال بعد ظهورها الى حيز الوجود . واستعرض مجهودات الحكومة من اجل حل مختلف المشاكل التي اشار اليها المؤتمرون في مداخلاتهم .

مجمع لإنتاج السكر في تونس

ابتداء من شهر حزيران / يونيو ١٩٨٢ ، وهو شهر بداية موسم جني الشوندر سيصبح لتونس معمل ثان لانتاج السكر . ففي تونس الآن معمل لتكرير السكر انشيء في بداية الستينات ومقره مدينة تاجيه في شمال البلاد ولا يعطي سوى ٢٠/١ من حاجة البلاد من هذه السلعة .

وقد تم مؤخرا التوقيع على عقد بين ممثلين عن تونس ومندوبين عن مجموعة شركات المانية ايطالية لانجاز مشروع معمل السكر الجديد . وتبلغ الاستثمارات الضرورية لانجاز هذا المعمل ٤٧ مليون دينار تونسي بمساهمة من المانيا الغربية تساوي ربع المبلغ المذكور .

وسيكون المعمل الجديد على هيئة مجمع . اذ سيضم وحدتين . تختص الوحدة الاولى بانتاج السكر من الشوندر (ويسمى اللفت السكري في تونس) ، وتختص الوحدة الثانية بانتاج الخميرة الجافة . وستمكن هذه الوحدة الاخيرة من انتاج كامل احتياجات تونس من الخميرة حتى عام ١٩٨٦ .

وسيوفر المعمل الجديد عددا كبيرا من فرص العمل الدائمة والموسمية في منطقة المشروع الواقعة في الشمال الغربي من تونس والتي لاتزال تعاني من البطالة .

وسيقام المعمل في قرية بن بشير في ولاية جندوبة . وسيستوعب كامل انتاج الاراضي المروية من الشوندر في تلك المنطقة . وتقدر طاقته بحوالي ٤ آلاف طن شوندر يوميا أي حوالي ٣٠٠ الف طن شوندر على امتداد الموسم كل سنة . وتنتج هذه الكميات حوالي ٢٥٪ من حاجة تونس الى السكر والمقدرة بحوالي ١٦٠ الف طن سكر سنويا .

وزراء الزراعة
غير مفوضين بالحديث عن الزراعة

ذكرت جريدة « الايام » التي تصدر في روما باللغة العربية انها حرصت خلال انعقاد المؤتمر الاقليمي الخامس عشر لدول الشرق الادنى المنعقد في روما ، في اطار منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، على انتهاز الفرصة لاجراء سلسلة من اللقاءات الصحفية مع وزراء الزراعة العرب المشاركين في المؤتمر ، وان الجريدة انتدبت اثنين من اسرتها لهذه الغاية ، وانها كانت تتمنى لو انها تمكنت من تقديم صورة كاملة عن الواقع الزراعي والغذائي في الوطن العربي ، من خلال لقاءاتها مع وزراء الزراعة ، لولا أن اكثرهم اعتذر لها عن عدم استطاعته الحديث اليها « لانهم غير مفوضين بالادلاء باحاديث صحفية » كما قالوا .. رغم ان اسئلة مندوبي الجريدة كانت كلها زراعية ولا علاقة لها بالسياسة ولا بالقضية الفلسطينية !

وذكرت الجريدة أن احد الوزراء العرب قال لمندوبها عندما طلب اليه أن يتحدث للقراء عن النهضة والمشروعات الزراعية في بلاده : « شوفوا غيرنا » !

الأمن الغذائي العربي
في دراسة عربية بالبحرين

ورد في تقرير وضعته مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الوطنية في البحرين بالاشتراك مع غرفة التجارة والصناعة ، ان العالم العربي استورد في العام الماضي من المواد الغذائية ما قيمته ٧ مليارات دولار في مقابل واردات مماثلة بلغت قيمتها ١ر٧ مليار دولار عام ١٩٧٥ .

وذكر التقرير ان اية مقاطعة غذائية امريكية للعالم العربي ، كما هدد الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر خلال حملته الانتخابية ، ستعرض المنطقة العربية لاضرار بالغة وخطيرة .

الأمن الغذائي
والتخطيط الخليجي

أدلى سعادة الشيخ ناصر بن خالد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة في دولة قطر بحديث لمجلة « المدينة المنورة » السعودية قال فيه أن الازمة الغذائية العالمية تمثل خطرا يهدد العالم الثالث ، ودول الخليج جزء من هذا العالم ، واشار الى مايعانيه القطاع الزراعي في الدول الخليجية بدرجات متفاوتة من قلة المياه وملوحة التربة وقلة الاراضي الصالحة للزراعة وقسوة الظروف المناخية وقلة الايدي العاملة .

واكد سعادة الوزير القطري أن التخطيط لتحقيق درجة أكبر من الامن الغذائي للخليج على المدى البعيد هو اهم السياسات التي تعالج مشكلة الغذاء ومن دعائمه دفع التنمية الزراعية والسمكية وانتاج مستلزمات الانتاج الزراعي كالاسمدة والآلات ومكافحة التصحر .. وتكوين مخزون غذائي استراتيجي .

اتحاد الفلاحين في سورية في مؤتمره الخامس

الرئيس حافظ الأسد: كل قرار تتخذونه .. سيأخذ طريقه إلى التنفيذ

دراسة تقارير اقتصادية وسياسية وتنظيمية ومالية ومناقشة الوزراء وانتخاب مجلس الاتحاد

○ افتتاح المؤتمر

افتتح المؤتمر في قصر الفيحاء بدمشق صباح يوم ١٩٨١/٤/٢٦ ، وحضر حفل الافتتاح السيد الرئيس حافظ الأسد وكبار المسؤولين السوريين وضيوف من الدول الشقيقة والصديقة ، وممثلون عن بعض المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية والعربية ، وألقيت في جلسة الافتتاح كلمات كل من اتحاد الفلاحين العرب والمنظمات الشعبية في سورية ورئيس الاتحاد العام للفلاحين في سورية ، وألقى السيد الرئيس حافظ الأسد راعي المؤتمر كلمة عرض فيها للمؤامرات التي تتعرض لها سورية ، وأكد أن الفلاحين في دولة البعث أسياد أنفسهم وأمورهم ، ومقرري شؤونهم وأن يد الفلاحين في دولة البعث هي اليد العليا ، وقال مخاطباً الفلاحين : «ناقشوا كل قضية بهدوء وموضوعية ، واتخذوا القرار الذي تجدونه في مصلحة الوطن والفلاحين . وكل قرار تتخذونه سيأخذ طريقه إلى التنفيذ ، ولم يعد باستطاعة أحد أن يحول بين قراراتكم وبين تنفيذها . مارسوا مسؤولياتكم . مارسوا سلطتكم . فأنتم سلطة شعبية شرعية استرجعتم حقكم التاريخي بجهدكم بنضالكم بدمائكم ».

○ المؤتمر يدرس أوراق العمل ويناقش الوزراء والمسؤولين

قام المؤتمر بدراسة ومناقشة أوراق العمل المقدمة إليه والتي تضمنت تقارير اقتصادية وسياسية ومالية وتنظيمية . كما قام المؤتمر بمناقشة السادة الوزراء وكبار المسؤولين ، في جلسات خاصة حضرها الوزراء والمسؤولون ، حول القضايا الزراعية والفلاحية التي تتعلق بكل منهم .

○ ويصدر بيانه الختامي وتوصياته

وفي ختام المؤتمر ، أصدر المؤتمرون **البيان الختامي للمؤتمر متضمناً موجزاً لأعمال المؤتمر وقراراته وتوصياته ، ومن أهم ما جاء فيها :**

☐ اعتبار الخطاب التاريخي للسيد الرئيس حافظ الأسد في الجلسة الافتتاحية وثيقة تاريخية ودليل عمل للمرحلة المقبلة من حياة الفلاحين وتنظيمهم الشعبي .

☐ اعتماد أسلوب التجميع الزراعي كمنطلق أساسي لتحقيق سياسة الانتاج الكبير والتخصص في الانتاج .

☐ الالتزام بتنفيذ الخطط الانتاجية والاستثمارية المقررة وتطبيق مبدأ المحاسبة على هذا الأساس .

☐ الالتزام بزراعة كامل الأراضي القابلة للزراعة في القطر وعدم تبوير الأراضي وتطبيق نسبة التكثيف المعتمدة لكافة الأراضي .

☐ باعتبار أن الأرض ملكية شخصية ذات وظيفة اجتماعية أساسية فإنه لا يجوز لأي كان أن يهمل في

تطبيقاً لقانون التنظيم الفلاحي في القطر العربي السوري ، والصادر برقم ٢١ في ١٩٧٤/٤/٢٠ ، فقد عقد في كل محافظة من المحافظات السورية مؤتمر لاتحاد الفلاحين في المحافظة تم فيه بحث الشؤون الزراعية في المحافظة وانتخاب مجلس الاتحاد الجديد في المحافظة . وقد توجت تلك المؤتمرات بعقد المؤتمر الخامس للاتحاد العام للفلاحين في دمشق ، في الفترة ١٩٨١/٥/٣ - ١٩٨١/٥/٣ ، وبرعاية السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، وتحت شعار «تطوير التعاونيات على أسس اشتراكية ، والتجميع الزراعي وتكثيفه ، والدفاع عن الثورة تجسيد لارادة الفلاحين في سحق قوى التخلف والرجعية وبناء مجتمع التقدم والاشتراكية» .

إنتاجيتها أو يعرضها للتلف .

☐ الاستفادة من الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة في القطر والوصول إلى طاقة انتاجية أمثل بحسب الظروف الاجتماعية السائدة عن طريق وضع الخطط والبرامج الواقعية .

☐ الالتزام بزيادة الانتاج في وحدة المساحة وتحسينه بوتائر مستمرة .

☐ ترشيد استيراد منتجات الخضار والفواكه وذلك بمنع استيراد أي نوع منها خلال موسم انتاجها أو حتى بمنع استيراد أي نوع خارج موسم انتاجه إذا توفرت الأنواع البديلة له ،

وعدم الهدر في الانتاج والطاقة ، واتباع سياسة الاعتماد على الذات في سبيل زيادة حجم الصادرات والحد من الاستيراد وخاصة الكماليات منها .

☐ الاهتمام بالبادية السورية وتطويرها تشجيعاً للاستقرار والاستفادة المثلى من الامكانيات الكبيرة المتوفرة ، ودراسة امكانية إقامة التجمعات السكنية وتطوير الخدمات الاجتماعية في البادية بالتعاون مع الوزارات والادارات المتخصصة بغية تحقيق الاستقرار اللازم لسكانها .

☐ اتباع سياسة تسويقية محددة للمحاصيل الزراعية وخصوصاً الخضار والفواكه ، وإلزام مؤسسات وشركات القطاع العام باستلام الانتاج من مراكز التجميع في مناطق الانتاج ومنع الاتجار بالحبوب والأعلاف وحصرها بمؤسسات القطاع العام .

☐ تعديل قانون التنظيم الفلاحي رقم ٢١ لعام ١٩٧٤ والأنظمة الداخلية لكل من الاتحادات والروابط والجمعيات بما يتناسب والتطور الذي حصل في المنظمة .

☐ تعديل بعض القوانين التي لها علاقة بالقطاع الزراعي (مثل قانون المصرف الزراعي التعاوني وقانون العلاقات الزراعية) بما يتلاءم مع أحكام قانون التنظيم الفلاحي والتطورات الاقتصادية والاجتماعية .

○ انتخاب مجلس جديد

تم في الجلسة الختامية للمؤتمر ، انتخاب مجلس الاتحاد العام للفلاحين ، ويتألف المجلس من ٤٤ عضواً منتخباً . وقد أضيف إليهم ، بموجب قانون التنظيم الفلاحي ، ستة أعضاء معينون هم السادة المهندسون ، الدكتور محمد ابريق ، حسن سعود ، الدكتور غياث زين العابدين والسيدة المهندسة هناء قدورة ، والسيدان هلال السعودي وصالح رجب .

وبعد انتهاء المؤتمر ، اجتمع مجلس الاتحاد العام ، وأعاد انتخاب الأخ مصطفى العابد رئيساً للاتحاد والأخ محمد حسن ميهوب نائباً لرئيس الاتحاد ، وانتخب رؤساء المكاتب في الاتحاد العام .

المؤتمر الإقليمي الخامس عشر

لمنظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى

●● عقدت الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة في الشرق الادنى في مقر المنظمة في روما ، في الفترة ٢١ ــ ٢٥ ابريل نيسان ١٩٨١ • وقد كان المقرر عقد الدورة في ابو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة في فبراير شباط الماضي ، الا أن بعض الظروف أملت تأجيل الدورة لبعض الوقت وعقدها في روما • وكانت الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الاقليمي قد عقدت في دمشق في سبتمبر/ايلول ١٩٧٨ ، ومن المعروف أن المؤتمر الاقليمي يعقد دورة كل سنتين •

● افتتاح المؤتمر

افتتح المؤتمر في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١٩٨١/٤/٢١ • وفي بداية الجلسة ، تم انتخاب معالي السيد سعيد محمد الرقباني وزير الزراعة والثروة السمكية في دولة الامارات العربية المتحدة رئيساً للمؤتمر بالاجماع وانتخب السادة رؤساء وفود الدول الاعضاء نواباً للرئيس والسيد أمير عبد الله خليل من وفد السودان مقررا للمؤتمر • ثم أقر جدول الاعمال والجدول الزمني للمؤتمر •

● بيانات المنظمات

وفي جلسة الافتتاح ، استمع المؤتمر الى بيان من كل من : السيد الدكتور ادوار صوما المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة ، والسيد عبد المحسن محمد السديري رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والسيد د• أزيفيدو بريتو

نائب المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي ، والاستاذ صلاح جمعة المدير العام المساعد لمنظمة الاغذية والزراعة والممثل الاقليمي للشرق الادنى • وسنعرض لتلك البيانات في الصفحات اللاحقة •

● مناقشات المؤتمر

وقد ناقش المؤتمر حالة الاغذية والزراعة في الاقليم وتوقعاتها • كما ناقش موضوعين ذوي أهمية للاقليم هما : النتائج الاقليمية التي تترتب على الاجراءات الدولية لدعم الامن الغذائي العالمي ، والاحتمالات المرتقبة لزيادة الانتاج الحيواني في الاقليم ، واستعرض اجراءات المتابعة التي اتخذت في الاقليم للموضوعات الناشئة من برنامج عمل المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي ، والتنمية الريفية ، كما استعرض تقارير عن اجتماعات الاجهزة الاقليمية خلال فترة السنتين الماضيتين ضمن نطاق برنامج المنظمة في اقليم الشرق الادنى • ثم درس موضوع التعاون الاقليمي في مجال المحاصيل الغذائية الحقلية • وقد اتخذ المؤتمر ، بشأن المواضيع التي تمت دراستها ومناقشتها واستعراضها ، قرارات وتوصيات نعرض لها في مكان آخر من هذا العدد •

● تمثيل الاقليم في الجماعة الاستشارية للبحوث

وقد انتخب المؤتمر كلا من الجمهورية العراقية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لتمثيل الاقليم في الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية للعاملين ١٩٨١ - ١٩٨٢ حيث تنتهي فترة عضوية كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية • وأكد المؤتمر على ضرورة قيام ممثلي الاقليم بالمشاركة الكاملة في اجتماعات الجماعة الاستشارية للبحوث المشار اليها أن يتحملوا مسؤولياتهم الكاملة بهذا الخصوص وتقديم تقرير عن ذلك الى المؤتمر الاقليمي القادم • كما أوصى بأن يواصل المكتب الاقليمي مساعداته كنقطة اتصال بين الممثلين الاقليميين ودول الاقليم وبين المجموعة الاستشارية •

● المكتب الاقليمي للشرق الادنى

طلب المؤتمر من المدير العام أن يدرج في جدول أعمال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر المنظمة الذي سيعقد في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨١ موضوع المكتب الاقليمي للشرق الادنى ، ومباشرة نشاطه في احدى دول الاقليم •

● برنامج التعاون بين المنظمة وحكومات دول الاقليم

استعرض الممثل الاقليمي أنشطة برنامج التعاون بين المنظمة وحكومات دول الشرق الادنى وذكر بأن التعهدات المالية التي ساهمت بها دول الاقليم لهذا البرنامج قد استنفذت لصالح مشروعات اقليمية ووطنية استعرضتها ورقة العمل الاعلامية حول سير العمل في تلك المشروعات وأكد المؤتمر تأييده لضرورة استمرار هذا البرنامج وطالب المدير العام بأن تقوم المنظمة بتقييم المرحلة السابقة لهذا البرنامج والتشاور مع الدول في وضع سياسة جديدة لسير هذا البرنامج في المستقبل ، وقرر المؤتمر تشكيل لجنة وزارية من وزراء الزراعة في الاقليم يضم اليها المدير العام المساعد - الممثل الاقليمي للمنظمة للشرق الادنى لزيارة البلدان المانحة في الاقليم لتجديد تعهداتها والتزاماتها تجاه البرنامج في مرحلته القادمة مع الاخذ بعين الاعتبار زيادة هذه التعهدات بما يتناسب مع أهمية وكثرة المشاريع القطرية والاقليمية المقدمة من قبل دول الاقليم • كما قرر المؤتمر تقديم الشكر لحكومات البلدان المانحة في الاقليم التي قامت بتمويل البرنامج في مرحلته الاولية •

● المؤتمر الاقليمي القادم

ابلغ معالي السيد سعيد محمد الرقباني وزير الزراعة والثروة السمكية في دولة الامارات العربية المتحدة المؤتمر أن دعوة دولة الامارات العربية المتحدة لاستضافة المؤتمر الاقليمي مازالت قائمة • وقد رحب المؤتمر بالاجماع بهذه المبادرة • وسيتم تحديد موعد انعقاد المؤتمر من خلال التشاور بين المدير العام وحكومة دولة الامارات •

د. صوما :
انخفاض في الإنتاج والمخزون العالميين واقتراحات عملية وجوانب مشجعة

■ **أدلى السيد الدكتور ادوار صوما المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة في المؤتمر الاقليمي الخامس عشر للمنظمة في الشرق الادنى ببيان أشار فيه الى المؤتمر يجتمع اليوم « في وقت يجابه فيه العالم ظروفا صعبة ، وازمات تكاد تكون مستعصية في المجالات الاقتصادية والسياسية والزراعية : تضخم مالي بمعدلات مرتفعة ، وبطالة متفشية مع كساد اقتصادي يكاد يكون شاملا ، واختلال في موازين المدفوعات مع ازمة في الطاقة حادة .. كلها ظواهر اصبحت تشكل معالم بارزة في حياتنا اليومية ، وتؤثر في منطقة الشرق الادنى وتتأثر بها وتتفاعل معها » .**

● انخفاض في الانتاج والمخزون مع ازدياد الاسعار والديون واللاجئين !

وبعد ان نوه المدير العام للمنظمة بانخفاض الانتاج والمخزون العالميين من الحبوب في عام ١٩٨٠ ، وبتزايد حاجة البلدان النامية الى استيراد الحبوب وبارتفاع أسعار تصدير الحبوب ، وبتزايد اعباء ديون الدول النامية غير المصدرة للبترول ، أشار الى مشكلة التفجر السكاني والى ان الكوارث ، سواء كانت طبيعية او من صنع البشر ، تؤدي الى تزايد اعداد اللاجئين « ففي العالم حاليا ، تسعة ملايين من اللاجئين ، خمسة منهم في افريقيا » . كما اشار الى العجز الغذائي الذي يعاني منه ٢٨ قطرا في افريقيا نتيجة انخفاض الانتاج الزراعي خلال سنتين متتاليتين .

● قصور في المعونة الغذائية وفي الاحتياطي من الاغذية

ورغم ذلك ، قال الدكتور صوما ، لم يتحقق حتى الآن الرقم السنوي المستهدف للمعونة الغذائية وقدره عشرة ملايين طن من الحبوب ، علما ان الحد الادنى المستهدف في عام ١٩٨٥ هو حوالي ١٨ مليون طن . كذلك ، لم يتحقق الرقم المستهدف سنويا للاحتياطي الدولي والمقدر بخمسماية الف طن من الاغذية ، علما انه لا يتوفر حاليا سوى ٥٢ الف طن قابلة للاستعمال من قبل برنامج الغذاء العالمي .

● اقتراحات عملية ثلاث ..

وبعد أن نوه الدكتور صوما بقيام المنظمة ، وفي اكثر من مناسبة ، بالتنبيه الى خطورة الوضع وبدق ناقوس الخطر ، أشار الى اقتراح قدمه الى صندوق النقد الدولي باعطاء « تيسيرات تمويلية وقروض مالية لتسهيل استيراد الحبوب للدول ذات الدخل المنخفض التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها » ، والى اقتراح قدمه الى لجنة سياسات المعونة الغذائية « بأن تتعهد الدولة المتبرعة ، بموجب اتفاقية ملزمة بالمساهمة في الاحتياطي الدولي بمقدار لا يقل عن ٥٠٠ الف طن من الحبوب سنويا ، وان تعلن هذه الدول عن عزمها على تقديم المساهمة سنويا ، خلال السنوات الثلاث المقبلة » . كما أشار الى اقتراح ثالث قدمه الى مجلس وزراء صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة الدول المصدرة للبترول ، الاوبيك ، « بأن تساهم دول الاوبيك ، لاول مرة ، بواسطة الصندوق في الاحتياطي الدولي من اغذية الطوارىء » ، ونوه أيضا بأن « حكومة الجزائر قد تبرعت مشكورة بمبلغ ٥٠٠ الف دولار للاحتياطي الدولي من اغذية الطوارىء » .

● تحسن الوضع الزراعي والغذائي في الشرق الادنى ..

أما الوضع الزراعي في دول اقليم الشرق الادنى ، قرر المدير العام للمنظمة ، فقد تحسن في سنة ١٩٨٠ بالمقارنة عما كان عليه سنة ١٩٧٩ ، وكذلك الامر فيما يتعلق بالوضع الغذائي . ومع ذلك ، فان الاقليم مازال يعاني من تفاوت في الوضع الغذائي بين بلد وآخر ، ومن ازدياد استيراد المواد الغذائية ، وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي ، وتزايد اللاجئين بسبب الجفاف والمهاجرين من الريف الى المدينة والى الخارج .

● **لا زراعة متطورة .. بدون مزارعين اكفاء**

واشار المدير العام للمنظمة ، الى ان الزراعة لم تنل الاولوية التي تستحقها والاستثمارات المطلوبة في كثير من دول الاقليم ، وان النتائج المرجوة من معظم مشروعات الري واستصلاح الاراضي لم تظهر حتى الآن ، ونوه بأن الاساس في التنمية هو الانسان .. الانسان العامل في الزراعة ، وانه لن تكون هناك زراعة متطورة دون مزارعين اكفاء . ومن هنا وجب منحه العنـاية التي يستحقها وضمان السياسات السعرية التي تشجعه على الانتاج وتحقق له الدخل العادل .

● **جوانب ايجابية مشجعة**

ورغم تلك الاوضاع الاقليمية والدولية القاتمة ، يضيف الدكتور صوما ، فان ثمة جوانب ايجابيـة مشجعة تبعث على التفاؤل . فقد اكد بيان مؤتمر القمة الاسلامية الثالث (مكة ١٩٨١) على تصميم الدول الاسلامية على العمل للقضاء على حالات الفقر وذلك بدعم التعاون الاقتصادي واكد المؤتمر عـلى الاكتتاب الكامل في راسمال البنك الاسلامي للتنمية وقدره مليارا دينار اسلامي. كذلك فقد وافق مؤتمر القمة العربي (عمان ١٩٨٠) على تخصيص مبـلغ خمسة مليارات دولار للتنمية في الوطن العربي ، وقرر مجلس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تجديد موارده ، ويسعى الصندوق الآن للوصول الى ١ر٥ مليار .

● **مخصصات للزراعة .. قليلة !**

ونوه المدير العام للمنظمة بانخفاض حصة الزراعة من مخصصات الاستثمار في صناديق التنمية (٣٥٪ من موارد البنك الدولي ، ٤٠٪ من موارد السوق الاوروبية المشتركة) ، واشار الى تعاون منظمة الفاو مع صناديق التنمية والهيئات العربيـة الزراعيـة الاقليمية ، واعطى فكرة موجزة عن برنامج التعاون بين الفاو وحكومات الشرق الادنى حيث امكن تمويل ٢٩ مشروعا من خلال التعهدات التي بلغت ٢٩ مليون دولار ، واشار الى ان المنظمة افتتحت ٦٠ مكتبا قطريا مع منحها الصلاحيات والمسؤوليات لتحقيق اللا مركزية في الادارة والعمل على المستوى القطري، كما اشار الى ازدياد حجم التعامل باللغة العربية في المنظمة ، واوضح اخيرا « ان الرسالة التي نسعى اليها جميعا ، حكومات ومنظمة ، هي ان نعمـل جاهدين على تحرير الانسان مـن الجوع وسـوء التغذية » .

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية :
مطلوب الاسراع باستكمال إجراءات تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مطلوب الاسراع باستكمال اجراءات تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

■ **تحدث السيد عبد المحسن محمد السديري رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) الى المؤتمر الاقليمي الخامس عشر للشرق الادنى ، فنوه بازمة الغذاء ، واشار الى ان الصندوق قـد « انشىء لحشد الموارد المالية وتقديمها للدول النامية بشروط ميسرة من اجـل زيادة الانتـاج الزراعي وتحسين مستوى التغذية واتاحة فرص للعمالة » . وان « الصندوق قد ساهم بصورة ايجابية في زيادة الانتاج الزراعي لمنطقة الشرق الادنى ضمن نشاطاته التي استفاد منها ٦٩ بلدا ناميا في آسيا وافريقيـا وامريكا اللاتينية » وانه التزم خلال السنوات الثلاث الاولى من قيامه بما يقارب من ٩٠٠ مليون دولار لمشاريع انمائية وبرامج للمساعدات الفنية والبحوث الزراعية . هذا اضافة الى « مساعدات فنية الى معظم البلدان الاعضاء في الشرق الادنى من اجل اعداد المشروعات » .**

● **ومنح لمراكز البحوث ..**

واشـار السيد السريري الى اهميـة التعاون الاقليمي في مجال البحوث الزراعية ، وان الصندوق قدم ، لذلك ، منحا للمركز العربي لدراسات المناطق

الجافة والاراضي القاحلة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ، وان الصندوق بصدد الاتفاق على صيغة للتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

● المزارعون الصغار هم الهدف

واوضح السيد السريري ان الصندوق يوجه الاهتمام بشكل خاص « نحو رفع الانتاجية وزيادة دخل المزارعين الصغار والفلاحين وهي المجموعة التي يستهدفها الصندوق . وان الصندوق ليثق في قدرة صغار المزارعين والفلاحين وفي كفاءتهم ويدرك انه لا يمكن حل مشكلة الفقر وسوء التغذية في الريف الا بزيادة انتاجية هذه المجموعة التي تشكل نسبة عالية من السكان في الدول النامية » .

● مشاريع لجذب التمويل

من المؤسسات الاخرى ..

ويسعى الصندوق ، اضاف السيد السريري ، في الوقت الحاضر ، الى تكوين ذخيرة من المشروعات لا تكون مناسبة للتمويل من الصندوق فحسب ، ولكن من شأنها أن تجتذب التمويل من المؤسسات المالية الاخرى التي ترغب في تقديم المساندة لزيادة الانتاج الزراعي والنهوض بصغار المزارعين .

● مطلوب الاسراع باجراءات

تجديد موارد الصندوق

وفي ختام كلمته ، اشار الى ان مجلس محافظي الصندوق قرر في ديسمبر الماضي « تجديد موارده ليتمكن من تنفيذ برامج ومشاريع تبلغ قيمتها ١٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث ٨١ ـ ٨٢ ـ ١٩٨٣ على أن يتضمن ذلك ما تبقى من مبالغ لدى الصندوق وهي ٢٣٠ مليون دولار » ، ونبه الى ان اي تأخير في استكمال اجراءات المسائل المتعلقة بتجديد الموارد وحل المسائل التي لازالت معلقة « ستكون له آثار سلبية ليس فقط بالنسبة للجهود الدولية التي تبذل للتغلب على الجوع وسوء التغذية بل تتعداها الى التساؤل عن مدى امكانية التعاون بين الشمال والجنوب الذي يعتبر الصندوق تجسيدا عمليا له » .

صعوبات في توصيل المساعدات إلى الفقراء ومطلوب مزيد من المساهمات

■ استمع المؤتمر الاقليمي الخامس عشر الى بيان السيد د. ازيفيدو بريتو نائب المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي الذي تحدث عن موارد البرنامج وحجم المساعدات المخصصة لدول اقليم الشرق الادنى والتي وصلت الى أكثر من بليون دولار ، مقابل اكتتابات من دول الاقليم وخاصة من المملكة العربية السعودية والباكستان تقدر بـ ٢٥٥ر٤ مليون دولار .

● أهمية معونات الطوارىء

واكد السيد بريتو في بيانه على اهمية معونات الطوارىء التي استعرضها الدكتور صوما في بيانه ، كما ركز بشكل خاص على دور البرنامج في تقديم المساعدات الغذائية لتخفيف المعاناة عن المنكوبين واللاجئين بسبب الكوارث سواء كانت من صنع الطبيعة او من صنع الانسان .

● مطلوب .. مزيد من المساهمات

وناشد السيد بريتو الدول الاعضاء توفير المزيد من مساهماتها في برنامج الاغذية العالمي لتحقيق الرقم المستهدف للعامين ١٩٨٢/٨١ وهو بليون دولار ، واثنى على القرار الذي اتخذ في الاجتماع التاسع لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية الذي عقد في الرياض في العام الماضي والذي طالب الدول الاعضاء بزيادة دعمها للبرنامج .

● صعوبات في توصيل المساعدات

كما تعرض السيد نائب المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي الى الصعوبات التي تواجه البرنامج

في وصول مساعداته الى مستحقيها وخاصة الفقراء من اهل الريف ، وناشد الدول ان تدعم تعاونها مع البرنامج في رسم وتنفذ وتقييم المشروعات الرامية الى تنمية انتاج الاغذية وفي زيادة موارد البرنامج نقدا وعينا وذلك لتمكينه من توسيع مساعداته للمحتاجين من الفقراء في العالم .

صلاح جمعة :
مطلوب استراتيجية للتنمية الزراعية لزيادة الإنتاج وتحسين الدخل

■ تحدث الى المؤتمر الاقليمي الخامس عشر ، الاستاذ صلاح جمعة المدير العام المساعد للفاو والممثل الاقليمي للشرق الادنى ، فاشار الى اختلاف مفهوم الامن الغذائي بين المنظمة ودول الاقليم « فعلى صعيد بلدان الاقليم ـ خاصة العربية منها ـ فان عبارة الامن الغذائي تعني الوصول بالانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني الى مرحلة الاكتفاء الذاتي او ما يقرب منها ، وبالتالي فان ما يطلق عليه مشروعات الامن الغذائي في تلك البلدان يعني المشروعات الزراعية التي تؤدي الى زيادة في الانتاج وبلوغ مرحلة متقدمة من الاكتفاء الذاتي . اما على صعيد المنظمة فان عبارة الامن الغذائي تعني الضمان بان تتوفر لكل بلد امدادات كافية من الاغذية في جميع الاوقات سواء اكانت تلك الامدادات من انتاج محلي او مستوردة من الخارج . كذلك فان عبارة مشروعات الامن الغذائي بالنسبة للمنظمة تعني المشروعات المتعلقة بانشاء احتياطيات وطنية من الاغذية تمشيا مع التعهد الدولي للامن الغذائي العالمي » .

● جهاز اقليمي للتعاون بين الفاو والوكالات والبلدان

واكد الاستاذ صلاح جمعه حرص منظمة الفاو على دعم ورعاية البرامج والمشروعات الاقليمية الرامية الى زيادة انتاج المواد الغذائية الرئيسية في البلدان النامية في الاقليم وتسريع معدلات نموها ، واورد ، كمثال ، المشروع الاقليمي للمحاصيل الغذائية الحقلية، واضاف انه ، وبالنظر لان استمرار تعاون بلدان الاقليم في هذا المجال الحيوي يعتبر هاما وضروريا فقد « اعد اقتراح بانشاء جهاز اقليمي دائم يعتمد على المساهمات الذاتية المقدمة من الجهات المتبرعة في الاقليم ويغطي الجهاز المقترح انشطة مختلفة بما في ذلك شبكات البحوث والتدريب ونقل التقنية المحسنة وتوفير البذور والمعدات وتبادل المعلومات الفنية وما الى ذلك » .

● الوضع الزراعي في الاقليم

وقد استعرض السيد المدير العام المساعد لمنظمة الفاو اجراءات المتابعة التي اتخذت في الاقليم للموضوعات الناشئة عن برنامج عمل المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وخاصة على ضوء اعتراف ذلك المؤتمر « بالدور القيادي الذي تضطلع به المنظمة ضمن اسرة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجال الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية » ، فاستعرض الوضع الزراعي في اقليم الشرق الادنى حيث لا تزيد نسبة الاراضي المستغلة عن ٦٪ من مجموع الاراضي ، وحيث تتزايد مساحة الاراضي الهامشية التي تزرع بالحبوب .. الامر الذي يشكل ضياعا للجهد وهدرا للاموال وتدميرا للمراعي الطبيعية واستعجالا لزحف الصحراء ، وحيث يعتمد ٦٠٪ من الاراضي المزروعة على الامطار وتجتاح حالات الجفاف والقحط بعض مناطق الاقليم بين آن وآخر، وتشكل ظاهرة تفتت الملكيات الزراعية عائقا في وجه استعمال وسائل التقنية الحديثة ، وحيث تفقد نسبة كبيرة من الانتاج اثناء فترة نمو المحصول وخلال عمليات حصاده وجمعه وفي فترة ما بعد الحصاد . واشار الاستاذ صلاح جمعة الى ان ظروف الاقليم تدعو الى استبدال تبوير الاراضي البعلية بزراعة البقوليات والاعلاف والى ضرورة تغيير اساليب الزراعة التقليدية في تلك الاراضي وتحسين اساليب وعمليات حفظ التربة ومنع انجرافها وحفظ الرطوبة فيها والاستعمال

المناسب للمدخلات الزراعية . كما اشار الى ان « التوسع في الاراضي المروية ممكن ومجز في الوقت نفسه اذا رافقته كفاءة في ادارة عمليات الري والصرف واعتماد افضل اساليب الري التي تناسب طبيعة التربة والمناخ ونمط الزراعة وتوفر مياه الري » .

● مشروع اقليمي ودراسات لاستخدام الاراضي والمياه

واضاف الاستاذ صلاح جمعة « و في هذا المجال فقد اعدت دراسة اقليمية لموارد الاراضي والمياه بهدف مساعدة بلدان الاقليم في التخطيط لتحسين استخدام مواردها بهدف مساعدة بلدان الاقليم في التخطيط لتحسين استخدام مواردها كما تم الانتهاء من دراسة اقليمية اخرى لتقييم المناطق ذات الاحتمالات العالية للتوسع في انتاج الزراعة البعلية بهدف تحديد الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة وتحسين هذه الانتاجية » . كما أشار الى ان من بين اهداف المشروع الاقليمي لاستخدام الاراضي والمياه الذي تنفذه المنظمة تحسين استخدام الاراضي والمياه من خلال البحوث التطبيقية والتدابير العملية وتحسين زراعة الاراضي الجافة من خلال تطبيق الطرق السليمة لصيانة الاراضي والمياه واساليب الادارة . كما « اجرى المشروع عدة دراسات من اهمها دراسة حول موارد المياه المشتركة بين دول الخليج وشبه الجزيرة العربية » .

● استراتيجية للتنمية الزراعية في الاقليم

وفي ختام كلمته ، قرر الاستاذ صلاح جمعه ، أن اية استراتيجية للتنمية الزراعية في الاقليم ينبغي أن تهدف الى زيادة الانتاج وتحسينه وزيادة دخل الريفيين ورفع مستوى معيشتهم وتأمين الخدمات الضرورية لهم . « وللوصول الى تحقيق هذين الهدفين فان مقومات استراتيجية التنمية الزراعية يجب أن تتضمن ما يلي : اعطاء الاولوية لقطاع الزراعة في الخطط التنموية الشاملة وتوفير المخصصات الكافية من الموارد المحلية او الخارجية، وأن يكون الهدف الرئيسي من قوانين الاصلاح الزراعي المعتمدة ضمان توفير عدالة افضل في توزيع الدخل ، ووضع القوانين والانظمة والاسس التي تكفل الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية (التربة والمياه) ، ووضع سياسة للتنمية الريفية المتكاملة ، وتقديم الحوافز للمنتجين بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وتوفير المدخلات الزراعية المناسبة وبأسعار مناسبة ، واعداد الكوادر الفنية المختلفة في مجالات البحوث الزراعية التطبيقية والخدمات الزراعية والتدريب والارشاد ، والتوسع في انتاج اللحوم البيضاء ـ الدواجن والاسماك » .

ضرورة التكامل في مجال الاستثمار وتبادل الخبرات ونتائج البحوث ونقل التكنولوجيا

استمع المؤتمر الى عرض الممثل الاقليمي للمنظمة في الشرق الادنى الوثيقة رقم ٨١/٢ التي احتوت على استعراض لنشاطات المنظمة في الاقليم والاجراءات التي اتخذتها تنفيذا لتوصيات المؤتمر الاقليمي الرابع عشر للشرق الادنى الذي عقد في دمشق ـ الجمهورية العربية السورية سنة ١٩٧٨ .

● مطلوب توفير الاستثمارات للزراعة

عرض رؤساء الوفود خطط التنمية الزراعية في بلادهم واكدوا على اهمية منح القطاع الزراعي الاولوية التي يستحقها وضرورة توفير الاستثمارات وضمان تدفقها في هذا القطاع لزيادة الانتاج وتحسين نوعيته ، كما عبروا عن ارتياحهم للخطوط العريضة للاستراتيجية الزراعية في الاقليم التي ذكرها الممثل الاقليمي للمنظمة في الشرق الادنى في بيانه واكدوا على اهمية تبني مثل هذه الاستراتيجية لتحقيق زيادة الانتاج ورفع مستوى معيشة سكان الريف .

● تأييد اللا مركزية

اعرب رؤساء الوفود عن تأييدهم للسياسة الحكيمة التي يتبعها المدير العام للمنظمة في تطبيق

اللا مركزية في تنفيذ الانشطة الميدانية وعلى دفع عجلة التنمية الزراعية في الاقليم ـ كما اثنوا على جهود المنظمة في مساعدة بلدان الاقليم على تنفيذ برامجها وخططها الزراعية . كما اكدوا على حرصهم على استمرار التعاون وتوثيقه بين بلدانهم والمنظمة.

● الموافقة على اقتراحات المدير العام

كما اعرب رؤساء الوفود عن تقديرهم لبيان المدير العام وموافقتهم على ما جاء فيه من اقتراحات بناءة وخاصة فيما يتعلق بتحويل الاحتياطي الدولي من اغذية الطوارىء الى اتفاقية ملزمة قانونا ودعوة صناديق التنمية في الاقليم الى تخصيص نسبة محددة من مواردها لتنمية القطاعات الزراعية . وطالب الدول الاعضاء حث صناديق التنمية على الاستفادة من الخدمات التي يمكن ان يقدمها مركز الاستثمار في المنظمة في مجال تحديد واعداد المشاريع بالطريقة التي تجعلها قابلة للتمويل مع الاخذ بعين الاعتبار القرارات التي تمخضت عنها مؤتمرات القمة العربية والاسلامية التي عقدت مؤخرا واقرت تخصيص مبالغ طائلة للانفاق منها على مشاريع التنمية في المجالات المختلفة .

● وثناء على المنظمة

اثنى رؤساء الوفود في بياناتهم على الجهود التي تبذلها المنظمة في مجالات التنمية الزراعية والثروة الحيوانية ومصايد الاسماك والغابات وفي تنفيذ توصيات المؤتمر الاقليمي الرابع عشر ومساعدة حكومات الاقليم في مجالات التنمية الزراعية المختلفة على الوجه الاكمل .

● تدعيم التعاون الاقليمي وتحقيق التكامل

اكد رؤساء الوفود على ضرورة العمل على تدعيم التعاون الاقليمي والسير في طريق التكامل في الانتاج الزراعي وخاصة في مجالات الاستثمار الزراعي وتبادل الخبرات ونتائج البحوث ونقل التكنولوجيا وغيرها من مجالات التعاون بين دول الاقليم .

● وماذا عن برنامج التعاون الفني ؟

اشاد رؤساء الوفود بأهمية برنامج التعاون الفني للمنظمة (T. C. P) ودوره الهام في تنشيط التنمية الزراعية في دول الاقليم عن طريق المساعدات لتنفيذ مشروعات محددة واثنوا على جهود المدير العام للمنظمة في انشاء هذا البرنامج وطالبوه ان يسعى لزيادة المخصصات لهذا البرنامج في ميزانية المنظمة لتوفير المزيد من المساعدات لبلدان الاقليم لتلبية الاحتياجات المحدودة للتنمية الزراعية وخاصة في مجالات التدريب وتعبئة الموارد للاستثمار وتلبية حالات الطوارىء .

● ارتياح للانجازات

كما اعرب رؤساء الوفود عن ارتياحهم الى انجازات برنامج التعاون بين المنظمة وحكومات دول الشرق الادنى وطالبوا بضرورة استمراره وتدعيمه وتوفير المبالغ اللازمة ليتمكن من المضي في خدمة التنمية الزراعية في الاقليم .

مطلوب :

اتفاقية جديدة للحبوب

سياسات وطنية

للاحتياطي وتوفير

مخزونات إضافية

● استمع المؤتمر الى تقديم الوثيقة NERC /٨١/٣ الذي تضمن بالاضافة الى ما جاء في الوثيقة من معلومات عرضا للاجراءات الدولية التي اتخذت منذ انعقاد مؤتمر الاغذية العالمي في ١٩٧٤ لتحقيق الامن الغذائي العالمي . وفي مناقشة المؤتمر للوثيقة المذكورة ، اثنى على جهود المنظمة في ابراز مشكلة الامن الغذائي العالمي وخاصة في اقليم الشرق الادنى، واكد على ضرورة متابعة تنفيذ السياسات الوطنية لاقامة مخزونات احتياطية وطنية من الاغذية وعلى دعم انتاج الاغذية . كما عبر عن ارتياحه لنشاط المنظمة في تنفيذ اجراءات الانذار المبكر من الاغذية والزراعة كمؤشر ينبه الحكومات الى اي خطر يهدد امدادات الاغذية الاساسية في البلدان المهددة بذلك لاتخاذ الاجراءات العاجلة بهذا الشأن .

ونظر المؤتمر بارتياح الى سياسة المنظمة في وضع خطة لمعونات الامن الغذائي وتنفيذها في الاقليم والى الجهود التي تبذلها المنظمة في مساعدة دول الاقليم على انشاء احتياطات وطنية من الاغذية وعلى تحديد المشروعات وتطويرها . وكذلك برنامج الحد من الفاقد الزراعي ما قبل وبعد الحصاد وخاصة من الحبوب .

● اتفاقية جديدة للحبوب

استعرض المؤتمر الجهود المبذولة لعقد اتفاقية دولية جديدة للحبوب، تحتوي على العناصر الاساسية للتعهد الدولي للامن الغذائي الذي وضعته المنظمة عام ١٩٧٣ والذي اقره مؤتمر الاغذية العالمي في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٧٤ . واكدوا على ضرورة وضع اتفاقية دولية جديدة للحبوب شريطة ان تحتوي على جميع العناصر الاساسية التي تضمن الامن الغذائي العالمي ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية .

● عرض لجهود الدول وطلب مزيد من المساعدات

عرض عدد من الوفود الاجراءات التي اتخذت في دولهم لتحسين الامن الغذائي كما تعرضوا للمشاكل التي يلاقونها في هذا الصدد . كما اعرب عدد آخر من الوفود عن حاجة بلادهم الى المزيد من المساعدات لتنفيذ برامجها للامن الغذائي سواء كانت مساعدات ثنائية ، متعددة الجوانب او ضمن التعاون الاقليمي .

● مطلوب وضع استراتيجية زراعية جديدة

اعرب المؤتمر عن قلقه بالنسبة للوضع الغذائي في الاقليم اذ لم تستطع الزيادة في انتاج الاغذية ان تواكب نمو السكان في اغلب بلدان الاقليم مما زاد اعتماد دول الاقليم على الامدادات المستوردة من خارج الاقليم لمواجهة احتياجاته الاساسية من الاغذية الاستهلاكية مما يجعله معرضا لتأثيرات نقص الاغذية المفاجيء ، واوصى ان تعمل الدول الاعضاء على وضع استراتيجية زراعية جديدة تهدف الى زيادة الانتاج والانتاجية الى معدلات تتناسب مع الاكتفاء الذاتي وتحقيق الاهداف الوطنية للمخزونات . وكذلك الحد من خسائر المحاصيل عقب الحصاد .

● وسياسة وطنية للاحتياطي

كما عبر المؤتمر عن ارتياحه لمبادرة عدد كبير من دول الاقليم في وضع سياسات وطنية للمخزونات الاحتياطية ودعا بقية الدول الاعضاء لوضع مثل هذه الدول على صيانة سياسات المخزونات الاحتياطية وتنفيذها .

● تأييد خطة المنظمة

اعرب المؤتمر عن تأييده لخطة عمل المنظمة الخاصة بالامن الغذائي العالمي وما يترتب عليها من اجراءات على مستوى اقليم الشرق الادنى .

● مرافق التخزين

اكد المؤتمر على اهمية مرافق التخزين الملائمة لتنفيذ برامج الامن الغذائي الوطنية ورحب بمساعدة المنظمة التي تقدمها لهذا الغرض من خلال برنامج مساعدة الامن الغذائي F S A S وبرنامج تلافي خسائر الاغذية

● ضرورة تعزيز الاحتياطي

اعرب المؤتمر عن قلقه البالغ لعدم تحقيق الحد الادنى السنوي المستهدف للاحتياطي الدولي من اغذية الطوارىء وهو ٥٠٠ الف طن من الحبوب واكد الحاجة الى تعزيز هذا الاحتياطي . كما اعرب عن ارتياحه ومساندته للمدير العام للمنظمة في جهوده الرامية لضم متبرعين جدد للاحتياطي وان يعمل من اجل ضمان المساهمات المتوافرة للاحتياطي لمواجهة حالات الطوارىء .

● واستمرار التعاون بين الهيئات

اعرب المؤتمر عن تقديره للمبادرات الجماعية في اقليم الشرق الادنى لتحقيق هدف الامن الغذائي وطالب المنظمات والهيئات والمؤسسات والصناديق الاقليمية والوطنية الاستمرار في مجهوداتها وتعاونها في مجال الامن الغذائي وانشاء شبكة احتياطي امن غذائي اقليمي .

● والعمل على زيادة الانتاج الزراعي

ناشد المؤتمر دول الاقليم الى ان تراعي عند وضع خططها الانمائية الزراعية تحقيق الاهداف الوطنية للمخزونات والعمل على زيادة الانتاج الزراعي والحيواني والقدرة الانتاجية وتنسيق السياسات والاهداف الوطنية للانتاج وزيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي .

● **وتدعيم التعاون المالي بين الدول**

كما دعا المؤتمر الى زيادة التعاون المالي بين دول الاقليم في جميع اشكال الاستثمار من أجل التنمية الزراعيةوالى تنسيقانشطة الاستثمار بينالمؤسسات المختلفة ولاسيما فيما يتعلق بزيادة وتطوير قدرات هذه المؤسسات على اعداد المشروعات وتقييمها كما دعا الى دعم المشروعات المشتركة في الاقليم لزيادة الانتاج وتحسين وتطوير التسويق .

● **تأييد خطة المنظمة للامن الغذائي**

واعرب المؤتمر عن تأييده القوي لخطة العمل التي وضعتها المنظمة للامن الغذائي العالمي ، وهي الخطة التي نظر اليها في الاصل على انها اجراء مؤقت الى حين عقد اتفاقية دولية جديدة للحبوب . وشعر المؤتمر بأنه لما كانت احتمالات عقد هذه الاتفاقية في وقت مبكر قد تضاءلت أكثر من ذي قبل ، ينبغي للحكومات اتخاذ خطوات مباشرة لتنفيذ خطة العمل هذه بالجهود الفردية والجماعية .

● **ضرورة عقد اتفاقيات للتعاون**

ولاحظ المؤتمر المبادرات التي اتخذت اخيرا في الاقليم لتشجيع الاستثمار في الانتاج الزراعيولاقامة احتياطيات من الحبوب الغذائية على المستويات شبه الاقليمية . واكد المؤتمر أن على دول الاقليم ، لكي تعزز قدرتها الجماعية في قطاع الامن الغذائي الحيوي، أن تكثف جهودها من أجل عقد اتفاقيات للتعاون في جميع اشكال الاستثمار الزراعي بما في ذلك الانتاج المشترك لمستلزمات الانتاج الزراعي اللازمة لتحقيق زيادة كبيرة في انتاج الاغذية .

● **وتوفير معونات اضافية**

واعترف المؤتمر بوجود حاجة ماسة الى توفير معونات اضافية لبلدان العجز الغذائي منخفضة الدخل التي تجد نفسها مضطرة الى دفع مبالغ كبيرة جدا من اجل استيراد الاغذية ، ولاسيما في الاوقات التي يكون فيها العجز الغذائي الداخلي على نطاق واسع . واعرب المؤتمر عن أمله في أن يستكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي باقرار اقتراح المنظمة بأنيقدم دعما اضافيا لميزان المدفوعات لهذا الغرض .

● **توصيات لتحسين**

حالة الامن الغذائي في الاقليم

لتحسين حالة الامن الغذائي في الاقليم أوصى المؤتمر بما يلي :

● ينبغي لحكومات الاقليم ان تعطي اسبقية متقدمة لتحقيق زيادة كبيرة في انتاج الاغذية كي يمكنها تحسين الامن الغذائي لديها .

● ينبغي لجميع البلدان ، ولاسيما التي تعتمد منها اعتمادا كبيرا على الاستيراد لتلبية متطلباتها الغذائية ، أن تتخذ خطوات عاجلة لاقامة احتياطيات غذائية وافية .

● على جميع البلدان في الاقليم ان تدخل في ترتيبات شبه اقليمية او اقليمية او كليهما، في مجال مشروعات الاستثمار الزراعي ، وأن تستكشف امكانيات اقامة مشروعات شبهاقليمية للامنالغذائي، مهتدية في ذلك بروح الاعتماد الذاتي الجماعي .

● ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية المعنية أن تقدم المعونات الفنية والمالية والغذائية اللازمة لمشروعات الامن الغذائي في الاقليم . كما ينبغي لها أن تدعم موارد خطة معونات الامن الغذائي التابعة للمنظمة بجميع الطرق بما في ذلك اشتراك متبرعين جدد .

● ينبغي لبلدان الفائض الغذائي ، والبلدان الاخرى التي هي في وضع يسمح بذلك ، أن تشارك في اتفاقية المعونة الغذائية وفي الاحتياطي الدولي من اغذية الطوارىء حتى يمكن تحقيق الارقام المستهدفة المتفق عليها وهي ١٠ ملايين طن و ٥٠٠ الف طن من الحبوب على التوالي ، كما ينبغي للاعضاء الحاليين أن يزيدو من مساهمتهم .

● ينبغي على حكومات الاقليم أن تؤيد اقتراح المدير العام بتحويل الاحتياطي الدولي من اغذية الطوارىء الى اتفاقية ملزمة قانونا في أسرع وقت ممكن حتى يمكن ضمان توافر ما لا يقل عن ٥٠٠ الف طن من الاغذية سنويا توضع تحت تصرف برنامج الاغذية العالمي لمواجهة متطلبات البلدان النامية العاجلة والطارئة .

يتبع في العدد القادم

مجلس إدارة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

يعقد دورته الحادية عشرة ويقر :

استراتيجية العمل في المراكز وبعض المشاريع الجديدة

■ اجتمع مجلس ادارة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (اكساد) ، والتابع لجامعة الدول العربية في دورته الحادية عشرة ، في بغداد ، في الفترة ٢ ـ ١٩٨١/٥/٧

● تقرير المدير العام

وقد استمع مجلس الادارة الى تقرير السيد الدكتور محمد الخش المدير العام للمركز الذي استعرض فيه انجازات المركز وما حققه من دراسات تستهدف زيادة الرقعة الزراعية في الوطن العربي وزيادة المردود . واشار الى التحول التدريجي الذي شهدته نشاطات المركز نحو المشاريع الشاملة لكل او اكثر الدول العربية . كالمصور العربي للموارد المائية ، والمصور العربي لمصادر الاراضي ، وموسوعة الاغنام ، ومشروع مصادر الاعلاف ، ومشاريع استنباط اصناف من القمح والشعير مقاومة للجفاف والتي اخذت طريقها الى التنفيذ والتطبيق الفعلي من خلال مشاريع عديدة تضم عددا من الدول العربية .

وبعد ان استعرض الدكتور الخش الدورات التدريبية والندوات العلمية التي نظمها المركز بهدف تطوير الكادر العلمي في الدول العربية . تحدث عن استكمال المركز العربي لجهازه الفني ومختبراته وتجهيزات محطات بحوثه التي بات بامكانها استقبال الدورات التدريبية المتخصصة بالزراعة والري والاغنام .

وبعد هذه المقدمة التي استهل بها تقريره ، قام الدكتور محمد الخش باستعراض موجز لما قام به المركز خلال عام ١٩٨٠ ، والمراحل التي توصلت اليها في تنفيذ مشاريعه والدراسات التي قام المركز بتنفيذها مباشرة او بالمشاركة مع المنظمات العربية الاخرى ، وكذلك الدورات التدريبية والفنية التي نظمها المركز او نظمتها منظمات عربية ودولية وشارك فيها خبراء المركز ..

● التقرير الفني ونشاطات المركز العام ١٩٨٠

يتابع المركز العربي تنفيذ برامجه العلمية حسب خطته التي ضمت ٥٤ مشروعا اقليميا او عربيا ذكرها التقرير الفني .

في هذه العجالة لن نتمكن من تقديم عرض موجز وواف عن نشاطات المركز الا اننا سنحاول ومن خلال سطور ابراز اهم نشاطات المركز للعام الماضي والتي تضمنها التقرير ، آملين ان نتمكن من تقديم تحقيق ضاف عن نشاطات هذا المركز وفعالياته في العدد القادم :

ـ مشروع المصور العربي للموارد المائية : قطع تنفيذه شوطا كبيرا بالرغم من شموله لرقعة كبيرة من الوطن العربي تمتد من موريتانيا وحتى تونس ومن سورية والعراق حتى السعودية في المشرق العربي .

ـ في مجال دراسات الاراضي : انجز المركز خارطة الاراضي في سورية ولبنان ضمن برنامج هذه الخارطة للوطن العربي .

ـ في مجال الثروة الحيوانية : تابع المركز نشاطاته على الصعيدين القطري والقومي . كمشروعات التحسين الوراثي للاغنام العواس بالانتخاب ، موسوعة الثروة الحيوانية ، تنمية حوض الحماد ، تحسين الاغنام الصحراوية السودانية ، تكامل الثروة الحيوانية والانتاج الزراعي في منطقة العصابة في موريتانيا ، ومشروع وادي الكوف في الجماهيرية ... الخ .

ـ مشروع تطوير الحبوب : اولى اهمية خاصة ، حيث تم تكوين الهيكل التنظيمي وعينت لجان المشروع وحضر للندوة والدورة التدريبية للكوادر التي ستعمل فيه في مناطق المشروع في كل من سورية والاردن والجزائر والمغرب .

● استراتيجية العمل في المركز

ودرس المجلس استراتيجية عمل المركز التي

وضعتها لجنة برئاسة السيد المهندس نوري رحومة المدير العام للمركز . وقد تضمنت الاستراتيجية المقترحة تحليلا للوضع الراهن من حيث أهمية المناطق الجافة في الزراعة العربية ، واشكال الاستثمار في المناطق الجافة واساليبه ، واهمية انشاء المركز ودوره في تطوير الزراعة في المناطق الجافة ، والمهام الاساسية والمساعدة للمركز ، وتكوين المركز وآلية عمله في قيامه بتنفيذ مهامه وخلاصة ونتيجة للتحليل .

كذلك فقد تضمنت الاستراتيجية اهداف تنمية المناطق الجافة واستراتيجيتها ، وخطة عمل المركز في مجال الدراسات المائية ودراسات الاراضي ودراسات الثروة النباتية (المراعي والمحاصيل الحقلية والبستنة الشجرية) ودراسات الثروة الحيوانية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والاحصائية والتأهيل والتدريب والمساهمة في المشروعات القطرية وتوثيق المعلومات .

وقد فصلت استراتيجية عمل المركز بحيث تضمنت استراتيجية للمرحلة الاولى ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ واستراتيجية للمرحلة الثانية ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠ .

● دورة حول استغلال المياه

وقد قرر المجلس عقد دورة تدريبية في مجال ادارة ترشيد واستغلال وادارة الموارد المائية في الاحواض المائية وتطوير الاساليب التقليدية وذلك باستخدام التقنيات الحديثة واهمها تقنية النماذج الرياضية .

● ندوة في مجال المياه السطحية

كما قرر المجلس عقد ندوة على المستوى العربي حول الموارد المائية السطحية تشمل دراسات حول هذه الموارد من الوجهة الكمية والنوعية والبيئية . وتقام الندوة بالتعاون مع مركز التدريب الدولي على ادارة الموارد المائية .

● التعاون مع المعاهد والوكالات

وافق المجلس على برنامج للتعاون مع هيئة الطاقة الذرية السورية لدراسة حفظ المياه والعناصر الغذائية في التربة . ويهدف البرنامج الى رفع الانتاجية الزراعية وخفض كلفة الانتاج واستعمال الاسمدة والمياه على الشكل الامثل . كما وافق المجلس على الاستمرار في تنفيذ برنامج التعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لاعداد خارطة للاراضي في الوطن العربي . وقد بدىء بتنفيذ هذا البرنامج عام ١٩٧٥ . ووافق ايضا على برنامج التعاون مع بلجيكا (جامعة غانت) ويهدف البرنامج الى دعم مختبرات المركز بالتجهيزات اللازمة لاجراء الدراسات على معادن التربة الزراعية وتكوينها الميكرومورفولوجي .

● اتفاقية للتعاون مع اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

وقد وافق المجلس ايضا على مشروع اتفاقية للتعاون بين المركز واتحاد المهندسين الزراعيين العرب في أعمال مشتركة وتبادل التمثيل بين الجهتين في المؤتمرات والندوات والدورات ، مع دعم المركز للاتحاد بمبلغ خمسة آلاف دولار سنويا . (نص الاتفاقية منشور في باب الوثائق في هذا العدد) .

● الاطلاع على مسيرة تنفيذ المشاريع

واطلع المجلس على مذكرة حول تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع مصادر الاعلاف العربية الذي ينفذ بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وعلى مذكرة حول تنفيذ موسوعة الثروة الحيوانية في الوطن العربي بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وعلى مذكرة حول مشروع التحسين الوراثي للاغنام العواس في الجمهورية اللبنانية بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث في لبنان والجامعة الامريكية في بيروت .

● تمويل المشاريع

وافق المجلس على تمويل اجراء دراسة (من قبل خبراء المركز) لتكامل الثروة الحيوانية والانتاج الزراعي في منطقة العصابة ـ تجانت في الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، وعلى تمويل أعمال المركز لتنفيذ المسح التمهيدي للماعز في الدول العربية ودراسة العلاقة المتبادلة بين الماعز والمرعى ، وعلى تمويل قيام المركز بتنظيم مجموعة احصائية عربية متخصصة .

● مواضيع ادارية ومالية

كما درس المجلس اخيرا بعض المواضيع الادارية والمالية والخاصة بموازنة المركز لعام ١٩٨٢ والحساب الختامي لعام ١٩٨٠ ، والمواضيع الخاصة بالموظفين وغيرها .

الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك

في الدورة السادسة لمجلس إدارته والدورة الثالثة لجمعيته العمومية

الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك

عقد مجلس ادارة الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك دورته السادسة في الفترة ٢٤—١٩٨١/٣/٢٥ . وعقدت اجتماعات الدورة في المعهد القومي للزراعة في تونس برعاية السيد وزير الفلاحة التونسي الاستاذ الاسعد بن عصمان وبرئاسة السيد الفارسي زبير مندوب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحضور اعضاء المجلس والسيد الدكتور باسم جمعة حسين الامين العام للاتحاد العربي لمنتجي الاسماك والسيد الدكتور عبد الخالق محمد عبدي الامين العام المساعد .

أعضاء في الاتحاد .. جدد

وقد صادق المجلس على عقد الدورة الثالثة للجمعية العمومية للاتحاد في تونس في الفترة ٢٥—١٩٨١/٣/٢٦ ، وصادق على أن ينضم الى الاتحاد كل من : المؤسسة الوطنية لبناء واصلاح السفن وصناعة معدات الصيد البحري في الجمهورية الجزائرية ، والديوان القومي للصيد البري في الجمهورية التونسية ، كما ينضم الى الاتحاد بصفة عضو مراقب كل من : معهد الكويت للابحاث العلمية، ومركز ابحاث الاسماك في الجمهورية السودانية الديمقراطية ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي واتحاد المهندسين الزراعيين العرب .

ندوة مراكز البحث العلمي المتخصصة بالثروة السمكية

واطلع المجلس على نتائج أعمال الندوة العربية حول (واقع مراكز البحث العلمي المتخصصة بالثروة السمكية في الوطن العربي) المنعقدة في الدار البيضاء في الفترة ٢٢—١٩٨٠/٩/٢٦ وخول الامانة العامة للاتحاد الاستمرار في تنفيذ توصيات الندوة وقراراتها .

وندوة قوانين الصيد

ووافق المجلس على اقامة ندوة عربية حول (قوانين الصيد العربية والحاجة الى وضع قانون عربي موحد للصيد في المياه العربية) وخول المجلس الامانة العامة للاتحاد لاتخاذ الاجراءات اللازمة لعقدها .

توحيد المصطلحات السمكية

اطلع المجلس على خطة عمل الاتحاد لعام ١٩٨١ واقرها بعد مناقشتها ، وأوصى بعرضها على الجمعية العمومية للاتحاد ،وكلف الامانة العامة للاتحاد بتوحيد المصطلحات السمكية المستعملة في الاقطار العربية لتسهيل استعمالها على نطاق قومي .

ومجلة للثروة السمكية

وشجع المجلس الامانة العامة لاصدار مجلة الثروة السمكية لما لها من دور كبير في خدمة هذه الثروة انتاجا وتصنيعا وتسويقا .

الميزانية التقديرية ودعم الاتحاد

اطلع المجلس على الميزانية التقديرية للاتحاد لعام ١٩٨١ ووافق عليها مؤكدا على ضرورة مبادرة الاعضاء بتسديد ذممهم تجاه الاتحاد ، وأوصى بمفاتحة الجزائر وليبيا واقطار الخليج لتقديم منح مالية للاتحاد بفرض تلافي العجز الحاصل وتمكين الاتحاد من الاضطلاع بمهامه ، وقرر المجلس رفع بدل الاشتراك السنوي في الاتحاد من ٨ آلافدولار الى ١٠ آلاف دولار اعتبارا من عام ١٩٨٢ .

التمديد والشكر للامين العام ومساعده

ثم بحث المجلس بعض المواضيع الادارية، فوافق على تمديد فترة عمل كل من الامين العام للاتحاد الدكتور باسم جمعة والامين العام المساعد الدكتور عبد الخالق محمد عبدي لمدة ثلاث سنوات اخرى مع تقديم الشكر لهما والتقدير للجهود التي بذلاها لتطوير عمل الاتحاد .

المصادقة على اتفاقيات

وصادق المجلس على اتفاقيتي التعاون والتنسيق المعقودتين بين الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك وكل من اتحاد المهندسين الزراعيين العرب والغرفة التجارية الصناعية في المملكة العربية

قبول أعضاء جدد والتمديد للأمين العام ومساعده والمصادقة على اتفاقيات توحيد المصطلحات السمكية ومجلة للثروة السمكية وفتح مكاتب اقليمية للاتحاد وندوات حول مراكز البحث العلمي وقوانين الصيد وخزن وتسويق الأسماك

السعودية ، ودخول الامانة العامة للتحرك باتجاه عقد اتفاقيات مماثلة مع هيئات اخرى .

فتح مكاتب اقليمية

واوصى المجلس بفتح مكتب اقليمي للاتحاد في المغرب العربي (يكون مقره في تونس) وفي الخليج وشبه الجزيرة العربية على أن يتخذ احدى مدن المملكة العربية السعودية مقرا له، وخول المجلس الامانة العامة باتخاذ الاجراءات اللازمة لافتتاح المكتبين .

الدورة الثالثة للجمعية العمومية

وقد اجتمعت الجمعية العمومية للاتحاد في دورتها الثالثة ، في تونس في الفترة ٢٥-١٩٨١/٣/٢٦ برئاسة السيد الفارسي زبير مندوب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحضور اعضاء الجمعية العمومية للاتحاد والسيدين الامين العام للاتحاد والامين العام المساعد .

المصادقة على تقارير

مجلس الادارة والامين العام

اطلعت الجمعية العمومية للاتحاد على التقرير السنوي المعد من قبل رئيس مجلس ادارة الاتحاد ، وثمنت جهودالامانة العامة بخصوص ما ورد فيه ، واطلعت ايضا على التقرير الفني المعد من قبل الامين العام حول الدراسة التي اجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية عن واقع ومستقبل الثروة السمكية فيالوطن العربي وسبل تنميتها خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ . وقد ثمنت الجمعية العمومية الجهود المبذولة في الدراسة وأوصت الامانة العامة بمتابعة تنفيذ ماورد فيها بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

المصادقة على انضمام أعضاء جدد

وصادقت الجمعية العمومية على قرارات مجلس ادارة الاتحاد بضم تعاونية صيد الاسماك الفلسطينية وشركة الاسماك الصومالية والمؤسسة الوطنية لبناء واصلاح السفن وصناعة معدات الصيد البحري في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والديوان القومي للصيد البحري في الجمهورية التونسية بصفة أعضاء عاملين في الاتحاد ، وضم معهد الكويت للابحاث العلمية ومركز ابحاث الاسماك في الجمهورية السودانية الديمقراطية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي واتحاد المهندسين الزراعيين العرب بصفة أعضاء مراقبين .

خطة الاتحاد والمواضيع المالية والادارية

وصادقت الجمعية العمومية ايضا على قرارات مجلس أدارة الاتحاد في دورته السادسة فيما يتعلق بالميزانية التقديرية والمواضيع المالية الاخرى ، واطلعت على خطة عمل الاتحاد لعام ١٩٨١وثمنت جهود الامانة العامة بشأنها ، وابدت بعض الملاحظات عليها ، ومنها ضرورة تشغيل الشركة العربية لمصائد الاسماك في جده في أقرب وقت ، وضرورة عقد ندوة عربية حول (خزن وتسويق الاسماك) قبل ندوة قوانين الصيد حيث رحب مندوب الجماهيرية الليبية باقامة ندوة خزن وتسويق الاسماك في الجماهيرية في وقت يتفق عليه فيما بعد .

الدورة السابعة للمجلس في بغداد

وافقت الجمعية العمومية على عقد الدورة السابعة لمجلس ادارة الاتحاد في مقر الاتحاد في بغداد أو في اي قطر عربي اخر ، وقررت ارسال برقية شكر الى السيد وزير الفلاحة التونسي تعبر عن شكرها وتقديرها لكافةالعاملين في مجال الثروةالسمكية فيالجمهورية التونسية الذين بذلوا جهودا مضنية لاحتضان اجتماعات الاتحاد وانجاحها .

اجتماع الخبراء حول إدارة الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها

الدكتور مسوكر: مشكلة التصحر تثير القلق في الدول النامية

الدكتور اسماعيل: تنمية المنطقة أدت إلى تساع تخريب البيئة

●● ادراكا من البشرية للدور البشع الذي مارسته عمليات التصحر (مثل انتقال الرمال والكثبان الرملية وتجاوزاتها على الاراضي الزراعية ، وتجريد الاراضي من النباتات ، وتعرية التربة ، وتغدق الاراضي وتملحها) في اضمحلال بعض الحضارات في الماضي ، وتمارسه الان في تعقيد مشكلة الامن الغذائي العالمي ، فقد انعقد في نيروبي في أواخر عام ١٩٧٧ مؤتمر للامم المتحدة عن التصحر وضع خطة عمل لمكافحة التصحر ، وأقرت الجمعية للامم المتحدة ضرورة قيام اللجان الاقليمية للامم المتحدة بعمل مكثف ومستمر لدعم الجهود المحلية لمكافحة التصحر ومساعدة الحكومات في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . وفي الاجتماع السادس للجنة الاقتصادية لغربي اسيا المنعقد في بغداد في نيسان / ابريل ١٩٧٩ ، اهتمت اللجنة بمسألة التصحر وأكدت بوجه خاص على الحاجة الى تحديد وتنفيذ مجموعة من الاعمال الموجهة والنشاطات لحل المشاكل وعقد اجتماع اقليمي كخطوة صحيحة باتجاه جهد مكثف ضد التصحر تنفيذا لخطة عمل الامم المتحدة لمكافحة التصحر . لذلك فقد دعت اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا (ايكوا) ، وبالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة والدولية (فاو) والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (أكساد) ، الى اجتماع خبراء يعقد لتدارس المواضيع المتعلقة بادارة الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها في منطقة الايكوا .

● اجتماع الخبراء .. أهدافه !

تقرر ان يدرس الاجتماع عمليات التصحر واسبابه في منطقة الايكوا ، ويخلص الى اجابات اكثر فعالية في مجالات البحوث والتدريب والتشريع وتحديد المشاريع ، ويعين منهجا للايكوا تقوم بموجبه بالتعاون مع الوكالات الاخرى ، بمساعدة دول المنطقة . لذا ، فان اهداف الاجتماع تتمثل في :

- تقويم هيكل وتوزيع مشاكل استعمالات الموارد وعمليات التصحر في المنطقة .
- تبادل وتدارس وتقويم المعلومات حول الجهود الاقليمية والوطنية القائمة لمكافحة التصحر .
- الوقوف على الطرق الاكثر فعالية لتطوير امكانيات البحوث والتدريب والادارة وتقوية المؤسسات ودعم التعاون بينها .
- تحديد مناطق رائدة لتنفيذ مشاريع عمل موجهة في مجالات البحوث والتدريب وتقوية المؤسسات ودعم التعاون بينها .
- اقتراح اساليب دعم الامكانيات الوطنية في مجال وضع خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر .

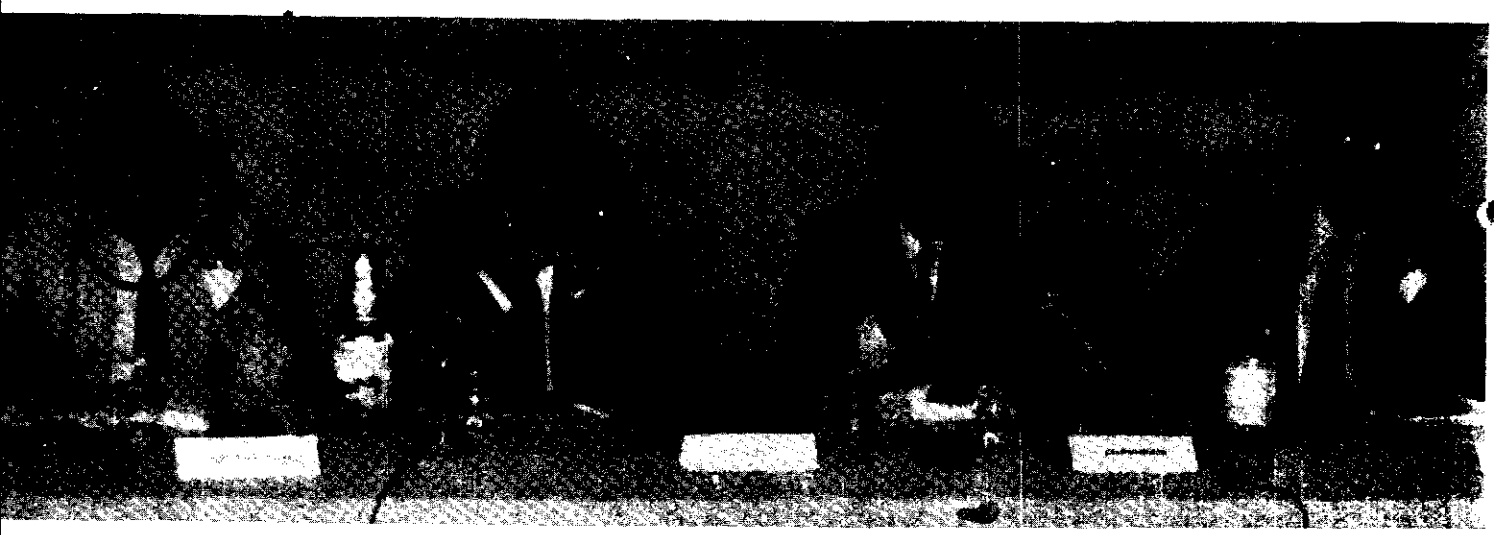

● اجتماع الخبراء .. افتتاحـــه !

عقد اجتماع الخبراء حول ادارة الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها في منطقةالايكوا في فندق ميريديان بدمشق خلال الفترة ٩ ـ ١٩٨١/٥/١٥ ، وحضره اكثر من ٥٠ خبيرا وعدد من المراقبين ، وشاركت فيه المنظمات الاقليمية والعربية المعنية . واشتملت جلسة الافتتاح على كلمة السيد الدكتور محمدزكريا اسماعيل نائب الامين التنفيذي للايكوا وكلمة السيد الدكتور جوزيف شامي ممثل منظمة الاغذيةوالزراعة وكلمة السيد الدكتور نوري رحومة المدير المساعد للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة . واختتمت جلسة الافتتاح بكلمة السيد الدكتور حامد مسوكر وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية ممثل السيد الدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس مجلس الوزراء السوري راعي الاجتماع .

● التنمية في المنطقـــة .. سببت مشاكل بيئية خطيرة !

في كلمته التي القاها ممثلا عن الايكوا ، شكر الدكتور اسماعيل الحكومة السورية والجهات المساهمة في عقد الاجتماع وفي تقديم الدراسات الفنية ، واشار الى ان هذا الاجتماع ينبثق عن خطة العمل لمكافحةالتصحر التي اقرها مؤتمر الامم المتحدة للتصحر وانه يعتبر تنفيذا جزئيا لقرار الايكوا في ابريل/نيسان ١٩٧٩ ، وقال : « لقد سجلت منطقتنا مكاسب كبيرة على صعيد تنمية اقتصادياتها الوطنية في الماضي القريب ، غير أن ذلك تلازم في الغالب مع سوء توزيع خطير للموارد ، كما نتجت عنه اضرار كبرى على صعيد البيئة كان لهـا عواقب خطيرة بالنسبة الى الظروف الحياتية لسكان مناطقنا الريفية . ويشكل انتشار الجفاف في منطقتنا دليلا ساطعا على التهاون والاهمال في هذا المجال وعلى هشاشة انظمتنا البيئية . وقد تسارع فعل تخريب البيئة من خلال متابعة التنمية دونما أي اعتبار للآثار على البيئة . ولا يغيب عن بالنا دائما ان ثروتنا الحالية هي ذات طبيعة مؤقتةتقوم اساسا على موارد غير متجددة . لذلك فانه جدير بهذا أن يدفعنا الى استغلال الفرص الحالية لزيادة تدفقات مواردنا الحالية لادارة وحفظ مواردنا الزراعية التي تعيش عليها أقل الفئات يسرا في الوقت الحاضر من جهة والتي سيكون على اجيال المستقبل ان تعتمد عليها أكبر الاعتماد في معيشتها من جهة أخرى . هكذا اذن تقع علينا نحن ، وفي اعناقنا امانة الاحتفاظ وصيانة ارثناالطبيعي،المسؤوليةالاساسيةازاء الاجيالالقادمة وبخاصة الفئاتالفقيرةمنها. ونكون قصيريالنظر اذا اعتقدنا بأن حل مشاكل وقضايا التصحر حلا فعالا فعالا يمكن ان يتم تأجيله في الوقت الحاضر ، بل على العكس من ذلك ، فان الحاجة الى حفظ الطاقة الانتاجية لارضنا وتعزيزها ربما يكون اكثر الحاحا في عالمنا المعاصر المشحونبالتوتر وبالازمات والنزاعات الخطيرة الكامنة . وفي هذه الاوقات بالذات ، التي تتسم بالاضطراب الاقتصادي الشامل ، تتوقف قدرة الامم على البقاء والصمود الى حد كبير ، بصورة اساسية ، على كفاية انتاجها الغذائي المحلي. ولسوء الحظ ، نجد ان منطقتنا قد تكون اقل المناطق النامية

قدرة على تلبية احتياجاتها من الغذاء من انتاجها المحلي » .

● منظمة الفاو .. والتعاون في مكافحة التصحر !

في الكلمة التي القاها السيد الدكتور الشامي ممثل الفاو ، اشار الى ان سياسة منظمة الفاو تهدف الى العمل على ايجاد تعاون وتنسيق بين كافة المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية التي تجهد في سبيل تحقيق التنمية المتكاملة ، لذلك فان مدير عام المنظمة يبدي ارتياحه لعقد هذا الاجتماع ويقدر الايكوا والاساد لتحضير وتنظيم الاجتماع . وبعد ان عرض الدكتور الشامي للمشاريع الزراعية السورية التي تنفذ بالتعاون مع منظمة الفاو وبرنامج الغذاء العالمي والبرنامج الانمائي للامم المتحدة اكد استعداد منظمة الفاو للتعاون من اجل وضع البرامج والمشاريع الانمائية الزراعية موضع التنفيذ ، مساهمة من المنظمة في المعركة الكبرى ضد الجوع وسوء التغذية والفقر ومن اجل التطلع الى المستقبل بكل تفاؤل واطمئنان .

● الاكساد .. وتكثيف التعاون !

نوه السيد الدكتور رحومة ممثل مركز الاكساد بالمشاريع التي يقوم بها المركز (مثل مشروع حوض الحماد ومشروع تطوير الحبوب) ، واشار الى التعاون القائم بين المركز والمنظمات الدولية والاقليمية مثل الايكوا واليونيسكو والفاو وبرنامج الامم المتحدة للبيئة (يونيب) بالاضافة الى الوكالات المعنية المتخصصة في المنطقة العربية ، واكد اخيرا على رغبة مركز الاكساد في مزيد من التعاون مع المنظمات والوكالات المعنية في مجال ما ينجم عن الاجتماع من توصيات .

● التصحر .. وسوء استخدام الموارد !

استهل السيد الدكتور حامد مسوكر ممثل راعي الاجتماع كلمته بالترحيب بالضيوف ، واكد على الاهمية التي تعلقها سورية على العلم والعلماء كأساس لوضع قاعدة متينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقال : « ان اولى المشاكل الزراعية التي يعالجها

قطرنا هي مشكلة التصحر التي بدات تثير القلق في الاقطار النامية ، حيث ان الزيادة السريعة في عدد السكان تفرض ضغوطا كبيرة على الموارد الطبيعية .. التربة ، الماء والغطاء النباتي . ونتيجة لهذه الضغوط تعرضت تلك الموارد الى أشكال عديدة من التدهور الكبير حتى الخراب ، نتيجة للاستخدام غير العاقل لهذه الموارد واهمال التقاليد الايجابية المتوارثة في حفظها وصيانتها وطرق استخدامها الاستخدام العاقل الواعي، فوضعت انظمة زراعية وتكنولوجيات حديثة لاتتناسب والاحوال البيئية والاجتماعية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأنماط الانتاج واشكال الاستثمار الزراعي التي تأخذ أوضاعا هامشية غير مستقرة وغير متقدمة ». واشار سيادته الى الجهود السورية القائمة في مجال مكافحة التصحر وحماية البيئة الزراعية ، وعرض ، بشكل عام ، للاجراءات الجاري تنفيذها بهذا الصدد . ثم اكد سيادته على اهمية الجهود التعاونية في المستويات الدولية والاقليمية لمعالجة مشاكل سوء استخدام الموارد الزراعية بفعالية ضمن اطار القضاء على نقص الاغذية في المنطقة . وعبر أخيرا عن تقديره لمبادرة الايكوا في عقد الاجتماع ، ثم اعلن افتتاح الاجتماع .

● ٣٦ ورقة عمل .. وخمس مجموعات عمل !

قدم الى الاجتماع ٣٦ ورقة عمل منها ٢٩ ورقة حول القضايا الاساسية في ادارة الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها ، و ٧ أوراق تتضمن دراسات حالة في بعض أقطار منطقة الايكوا . وتم خلال الاجتماع معالجة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية

لصيانة الموارد ومكافحة التصحر من قبل خمس مجموعات شكلت من المشاركين في الاجتماع وهي : مجموعة البحوث والتعليم ، مجموعة الارشاد الزراعي والتدريب والاتصالات ، مجموعة الادارة والمؤسسات ، مجموعة التعاون الدولي والاقليمي حول تخطيط البرامج وتنفيذها ، ومجموعة تحديد المشاريع ذات الاولوية . وقد خرجت تلك المجموعات بتوصيات عرضت على اجتماع الخبراء فاقرت بشكلها العام على ان تقوم الايكوا باعادة صياغتها واخراجها ، ونعرض فيما يلي موجزا لما جاء في تلك التوصيات .

● امكانيات البحوث والتدريب ..

أوصت مجموعة العمل الاولى، والمختصة بالبحوث والتعليم ، بدعم امكانيات البحوث والتعليم في مجال الزراعة وخاصة فيما يتعلق بادارة الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها ، وبوضع تلك المسؤولية على الجامعات ، وبأن تكون الجامعات مسؤولة عن ايجاد حلول لمشاكل المناطق ، وان تعتمد الجامعات على البحوث الميدانية والتدريب العملي ، وأن تتعاون تلك الجامعات وبشكل وثيق مع الوزارات . اما على المستوى الاقليمي ، فقد أوصت المجموعة بوضع برنامج لدعم الهيئات والمعاهد القائمة وخاصة من الناحية المادية، وبتطوير مركز الاكساد وبحيث يدعم المركز برامج للبحث في مناطق متعددة ويكون المركز منسقا لتلك المشاريع . واوصت اللجنة ، على المستوى الدولي ، بأن تتعاون الفاو والاكساد والايكاردا واليونيسكو واليونيب والايكوا وبرنامج الامم المتحدة للتنمية في دعم وتعزيز هيئات ومعاهد البحث القائمة .

● الارشاد والتدريب والاتصالات ..

حددت مجموعة العمل الثانية، والمختصة بالارشاد والتدريب والاتصالات ، عشر مشاكل رئيسية في مجال الارشاد الزراعي والتدريب والاتصالات وقدمت التوصيات بشأنها . فقد لاحظت المجموعة ان ثمة نقصا في المهارات العملية للعاملين في البحوث والارشاد والتدريب في مجال تطبيق معارفهم على المستوى الحقلي وأوصت بتنفيذ برامج تدريبية لمدة ٣ ـ ٦ أشهر لتدريب عناصر مختارة من العاملين في التنمية حول كل المهارات العملية وتطبيقاتها في مواضيع النشاطات المحددة في اجتماع الخبراء كقضايا حاسمة في تنمية الاراضي الجافة ونصف الجافة في منطقة الايكوا . واذ لاحظت المجموعة عدم امكانية دول الايكوا ارسال مدربين لتلك الدورات ، قررت أن تقوم الايكوا بترتيب البرامج التدريبية وأوقاتها كلما كان بالامكان ارسال ١٠ ـ ١٥ عنصرا للتدريب لمدة سنة خلال الخدمة بغرض اعداد جهاز للتدريب يقوم لدى عودته بتدريب العاملين الآخرين . وقد أكدت اللجنة على ضرورة وجود نظام للحوافز وتقييم العاملين ، وحماية العاملين في التنمية من البيروقراطية، ومنحهم حرية العمل عن طريق تفويض السلطات . وأوصت المجموعة بضرورة الاستفادة من التقارير السابقة حول المشاكل الزراعية والموضوعة على الرفوف ، وبأن تقوم الايكوا مع دعم من الدول الاعضاء ، باستخلاص كل المشاكل المحددة والتوصيات بشأنها ، والموجودة في الوثائق السابقة المعدة بواسطة المشاريع الزراعية ، وعلى اساس كل موضوع على حدة ، وجعلها في شكل قوائم يمكن استعمالها من قبل رجال الادارة والعاملين كمساعدات في الادارة ، وبحيث يتم تقييم التقدم الحاصل في حل كل مشكلة سنويا .

وبالنظر لسوء الفهم الحاصل لدى صانعي القرارات والمهتمين بالتنمية حول ادارة الموارد الزراعية وصيانتها ، والذي لاحظته مجموعة العمل الثانية ، فقد أوصت المجموعة بتنظيم مجموعة عمل ، تحت ادارة الايكوا ، لصانعي القرارات والاشخاص المهتمين من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، حول الانظمة الزراعية وادارة استعمالات الاراضي والدور الحاسم الذي تلعبه صيانة التربة . وأوصت المجموعة بأن تهيىء الحكومات مشاريع وطنية واقليمية في مجال استعمالات الاراضي وصيانتها لتمول من قبل وكالات تنمية ثنائية او متعددة وخاصة من خلال المجموعة الاستشارية للتصحر (ديسكون) ، وبأن تكون تلك المشاريع المقدمة ، للموافقة على تنفيذها وتمويلها ، مصحوبة بتقويم لتأثير المشاريع نفسها على البيئة بما في ذلك صيانة التربة والمياه .

تشجيع انواع العمل الجماعي ومشاركة الاهالي ونظام الحوافز والروادع

● في الادارة والمؤسسات !

للوصول الى ادارة سليمة للموارد الطبيعية مع صيانة تلك الموارد وتنميتها في منطقة الايكوا، اوصت مجموعة العمل الثالثة بمجموعة من الاجراءات منها: ضرورة قيام دول المنطقةبوضع سياسات الاستعمال الاراضي تقوم على اسس بيئية سليمة مع توفير المؤسسات والاجراءات الضرورية لتنفيذ تلك السياسات ، وبأن تقوم تلك السياسات على اساس المدى الطويل مع منحها الدعوم السياسية والادارية اللازمة لتحقيق اهدافها ، مع توجيه التخطيط القصير الاجل وعملية صنع القرارات باتجاه تلك السياسات ، وان تقام المؤسسات الضرورية ، والضرورية فحسب ، لتنفيذ تلك السياسات مع منحها الدعم المالي اللازم ، وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات لكل المؤسسات عن التنفيذ ، وان يكون هناك تكامل بين الجهود ومزيد من التنسيق بين الاجهزة المتعددة .

واوصت المجموعة بأن يتم تدريب مزيد من العاملين حول شؤون ادارة الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها ، وتشجيع انواع العمل الجماعي (مثل طرق جمع الامطار) ومشاركة الاهالي لجعل الخدمات الارشادية والتسليفية والتسويقية وغيرها اكثر فعالية وقابلية لخدمة مناطق اوسع بهدف خلق تأثير ذي شأن ، وان تعيد حكومات المنطقة النظر في التشريعات الخاصة بالموارد الزراعية باتجاه تعديلها وسن التشريعات الضرورية لتشجيع النشاطات المستحبة ودون اجبار او اكراه ، وان تدرس ـ بعناية تامة ـ مشاريع التوطين وتأثيراتها على البيئة وعلى المواطنين انفسهم قبل ان ينفذ اي مشروع منها ، وان تعطى الاولوية للبحوث العملية القابلة للتطبيق والبحوث التي تقود الى وجود خيارات في التنمية لدى صانعي القرارات والاداريين ، وان تكون البرامج لا مركزية وبحيث يسمح بمشاركة المزارعين في صنع القرارات ـ كلما كان ذلك ممكنا ـ لان تنفيذ السياسات والنجاح في البرامج يعتمدان بشكل كبير على اعمال المزارعين انفسهم .

ولاحظت المجموعة الثالثة ان المزارعين وحدهم ، قابلون لتحسين انظمة الزراعة وعملياتها عندما يدركون الفوائد التي تعود عليهم من جراء التغيير . لذا ، فقد اوصت المجموعة بأن تعطي الحكومة اولوية عالية لتحسين الحوافز مثل تقديم القروض والخدمات التسويقية ووضع نظام مناسب للاسعار وتقديم دعوم في بعض الحالات ، مع ضرورة تطوير الروادع ـ مثل الضرائب ، والغاء الدعوم غير المستحبة ـ بحيث تثني المزارعين عن عمليات استعمال الارض غير المناسبة .

● التعاون الاقليمي والدولي حول تخطيط البرامج وتنفيذها

اوصت مجموعة العمل الرابعة، والمختصة بالتعاون الاقليمي والدولي حول تخطيط البرامج وتنفيذها ، بتشكيل لجنة وطنية ، في كل من الدول الاعضاء ، تكون برئاسة اكبر موظف تخطيط في وزارة الزراعة وعضوية موظفي التخطيط المؤربين في المشاريع الحقلية ، وتشكيل لجنة اقليمية لادارة وصيانة الموارد الزراعية وتنميتها من الدول الاعضاء في الايكوا وبحيث تكون اسس عملها موازية للمؤسسات المعنية في الامم المتحدة ، وان تعهد سكرتارية اللجنة الاقليمية الى القسم الزراعي المشترك بين الايكوا والفاو، وان تمويل اللجنة الاقليمية من الدول الاعضاء في الايكوا بموجب صندوق معين ومن المشاريع الاقليمية القائمة والمستقبلية المرتبطة بموضوع التصحر .

● صيغ متعددة للتعاون الدولي ..

وفي مجال التعاون الدولي ، اوصت المجموعة الرابعة بانشاء اسلوب معين ومنسق بواسطة تمنطق زراعي ـ بيئي من اجل تقييم ومتابعة ادارة الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها فيما يتعلق بالتصحر ، واجراء دراسات مقارنة للتشريعات والقوانين الخاصة بالموارد الطبيعية والزراعية من قبل المؤسسات المعنية ، ووضع اسس ومعطيات لتقييم الاراضي ومسح المياه وتنظيم تبادل المعلومات والبيانات

المتعلقة بالتصحر ، وتشجيع الدول على توفير الارصاد الجوية اللازمة لتحديد وتقييم معدلات الرعي المناسبة للمراعي الطبيعية والمراعي المحسنة مع الاخذ بعين الاعتبار التحولات الفصلية والسنوية ومخاطر الجفاف ، وتحديد الحجم الامثل للوحدات الزراعية وحجم وتركيب القطعان طبقا لصفات وامكانيات الحمل للاراضي المزروعة وانظمةاستعمال الاراضي القائمة ، وتخطيط وتنفيذ دورة زراعية مناسبة ودورة رعي مناسبةلحماية المراعي،وتخطيط وتنفيذ تصنيف جغرافي وبيئي لتربية الحيوانات وتسمينها وتسويقها .

● وعلى المستوى الاقليمي ..

أوصت المجموعة الرابعة ، فيما يتعلق بالتعاون على المستوى الاقليمي ، بأن توفر لحكومات دول منطقة الايكوا ، وحسب الطلب ، خدمات استشارية ومساعدات فنية في مجالات متعددة منها تخطيط استعمال الاراضي ، وتحسين الثروة الحيوانية وادارة المراعي المحسنة ، والتحريج في المناطق الجافة وتثبيت الكثبان الرملية ، ووضع انظمة لمتابعة ادارة الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها فيما يتعلق بالتصحر ، والتدريب حول البيئة في الاراضي الجافة والتصحر وخاصة من خلال برامج التدريب الجماعي وصياغة برامج عملوسياسات وطنية لتحسين ادارة الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها ، وخاصة فيما يتعلق بادارة التربة والمياه . كما أوصت المجموعة بأن توفر للحكومات ، وحسب الطلب ، مساعدات فنية لانشاء وتوسيع وتحسين شبكات الرصدالجوي والمحطات الهيدرولوجية في المناطق موضوع التصحر ، وبتقديم مساعدات مالية وفنية لتنفيذ مشاريع تحسين الزراعة المروية ، وبتحضير مشاريع وطنية واقليمية في مجال ادارة استعمالات الاراضي وصيانتها لتمويلها من قبل جهات تنمية دولية ثنائية أو متعددة الاطراف وان يكون للمجموعة الاستشارية للتصحر (ديسكون) دور كبير في هذا المجال .

****

● مشاريع ذات أولوية ..

اقترحت المجموعة الخامسة، والمختصة بمشاريع الاولوية ، اقامة مناطق رائدة لدراسة حصاد المياه، واقامة مشروع رائد لتحسين المراعي واستعادة الغطاء النباتي والحيوانات الطبيعية في المناطق التي تقل امطارها عن ٢٥٠ مم سنويا ، واقامة مناطق رائدة لادارة وتحسين الانتاجية في المناطق الهامشية والتي تتراوح أمطارها بين ٢٥٠ و ٣٥٠ مم سنويا ، واقامة مشروع لتكثيف الانتاج في المناطق التي تزيد امطارها عن ٤٠٠ مم يتضمن اختبارا لطريقة الفاو في تقدير الانتاج في الزراعات البعلية ودراسات اخرى، ونشر المعرفة حول حصاد المياه وتخليص المياه من الملوحة واستعمال مياه المجاري في الاغراض الزراعية والمصادر المتجددة للطاقة كالشمس والرياح،ومراقبة التصحر وفحص البرنامج المعتمد من قبل الفاو واليونيب لمكافحة التصحر في مناطق رائدة ويمكن ان ينفذ ذلك مشروع حوض الحماد ، وتشكيل فريق للمساعدة الفنية من عدة منظمات في دراسة تطوير استعمالات الاراضي ، واعادة استخدام الموارد الطبيعية عن طريق مشروع اقليمي يستفيد من خبرة بلاد مثل الصين واندونيسيا في زيادة خصوبة التربة وانتاج الطاقة المتجددة ، ودراسة امكانية قيام مركز اقليمي للاستشعار عن بعد .

● ملاحظات .. على هامش الاجتماع !

كان هناك تركيز ، خلال المناقشات ، على ثلاث نقاط رئيسية .. اولها عدم الاستفادة من أكوام التقارير الموجودة في الادراج وعلى الرفوف ،وخاصة ما جاء فيها من معالجات للمشاكل المطروحة منذ وقت طويل وحتى الآن .. وثانيها « فك الارتباط » الحاصل بين صانعي القرارات من جهة ، والمخططين والباحثين من جهة أخرى ، رغم قناعة الطرف الاول بأهمية الآراء الفنية في احداث تنمية سليمة ، ورغم قناعة الطرف الثاني بانه لا يوجد مسؤول لا يرغب حقيقة في تنمية تفيد المواطنين .. وثالثهما اهمية مشاركة المزارعين في وضع الخطط والسياسات التي تتعلق بالزراعة وتهم المزارعين . ونعتقد ، اخيرا ، ان الاجتماع كان ناجحا من الناحيتين الشكلية والموضوعية .. فقد كان الاجتماع جيد التنظيم والادارة من جهة ، وكان من جهة اخرى ناجحا في معالجة المسائل المطروحة والخروج بتوصيات عملية الى حد كبير .

مشاورات الخبراء بشـــأن

تحسين تنظيم التنمية الـــزراعيـــة وإدارتهـــا

●● عقـــدت تحت ادراة واشـــراف منظمـــة الأغذية والزراعة الدولية « مشاورة الخبراء بشأن تحسين تنظيم التنمية الزراعية وادارتها » ٠ وقد عقـــدت المشاورة في قبرص في الفتـــرة ١٥ ـــ ١٨ ديسمبر / كانون الاول ١٩٨٠ ، وحضرها كبـــار المسؤولين الفنيين ، بوصفهم خبراء ، في ســـبعة بلدان مختارة من اقليم الشرق الادنى بالاضـــافة الى مندوبين من بعض المنظمات الدولية والاقليمية٠ وقد سبق لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية أن عقدت في مانيلا ١٩٧٩ مشاورة أخرى لكبـــار المسؤولين الفنيين في اقليم آسيا والمحيط الهادي حول نفس الموضوع ٠

●● حضر المشاورة /١٣/ مسؤولا من قبرص والاردن والباكستان والسودان وسورية وتونس ومصـــر ٠ كما حضرهـــا مندوب عن كل من البنك الدولي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وقســـم ادارة التنمية في الأمم المتحدة ومندوبون عن منظمة الأغذية والزراعة الدولية وعلى رأسهم السيد صلاح جمعة المدير العام المساعد للمنظمة والممثل الاقليمي في الشرق الأدنى ٠

●● وحول تلك المشاورة ،كان لنا لقاء مع السيد المهندس الزراعي رياض سعد الدين مدير تخطيط الزراعة والموارد المائية في هيئة تخطيط الدولة في القطر العربي السوري ٠

● أهـــداف المشـــاورة

● لقد حضرتم مشاورة الخبراء بشأن تحسين تنظيم التنمية الزراعيـــة وادارتها ٠٠ ما هـــي أهداف المشـــاورة ؟

ـ المهندس رياض سعد الدين :

عقدت المشاورة بهدف التأكد من أن برنامج منظمة الأغذية والزراعة الدولية المقترح للنهوض بقطـــاع التنظيم والادارة في ميـــدان التنمية الزراعية يناسب الاوضاع القطريـــة ويصـــلح للتطبيق العملي في بلدان اقليم الشرق الأدنى ، وكذلك بهـــدف التأكد مـــن أن البرنـــامج يلبي الاحتياجات الخاصـــة لكبـــار العاملين في قطاع التنظيم والادارة على كافة المستويات ٠

● دور التـــدريب

● لاشك أن لتـــدريب المســـؤولين عن الادارة دور كبير في تحسين تنظيم الزراعة ٠٠ هل لكـــم أن تحدثونـــا عن النتـــائج التي توصـــلت اليها المشاورة في هذا المجال ؟

ـ المهندس رياض سعد الدين :

اتفق على أن التدريب ليس هو الحل الوحيد ، ولكن له مع ذلك دوراً عميقاً يلعبه في خلق احساس عميـــق بالفهم لـــدى المـــديرين وفي التـــزامهم بالسياسات والأهداف الوطنية ٠ولابد من تقييم متواصـــل لاحتياجـــات التنميـــة الى التـــدريب والتنظيـــم ٠ ويتطلب الأمـــر دعمـــاً من أعـــلى

دراسة برنامج منظمة الأغذية والزراعة للتدريب في إقليم الشرق الأدنى

الحاجة إلى برامج وطنية لتحسين التنظيم والإدارة في ميدان الزراعة

ضرورة تعاون الحكومات والفاو والوكالات الدولية في تحسين التنظيم والإدارة

مستويات الادارة لنشاطات التدريب · وهناك نقص واضح في المدربين المؤهلين لتدريب مديري التنمية الريفية ، كما أن هناك حاجة ملحة لمرافق التدريب اللازمة لهؤلاء المديرين ·

● البرامج الوطنية للتدريب وعناصرها

● ماذا عن وضع برامج وطنية للتدريب وتنظيمها ·· وماذا عن عناصر تلك البرامج ؟

ـ المهندس رياض سعد الدين :

اعترفت المشاورة بالحاجة الى اقامة القدرات

القومية على تدريب المديرين بصفة مستديمة في كل بلد · ويجب أن يكون لوزارات الزراعة مسؤولية اقامة التدريب بالتعاون مع سائر الهيئات العامة العاملة في القطاع الزراعي ، ولم تتوصل المشاورة الى نتيجة بشأن موقع التدريب بيد أنه يجب الاستفادة الى أقصى حد من المؤسسات والطاقات الموجودة بالفعل · وأقرت المشاورة أهمية البحوث والدراسات واعداد مواد تدريبية واقعية تشمل دراسات الحالة · ويجب أن تتنوع محتويات برنامج التدريب بحسب مستويات المديرين ، وأن تؤدي برامج التدريب الى حث المديرين على احداث تغييرات سلوكية في أسلوبهم ازاء الفلاح الصغير ·

● مجال عمل المشاورة

● اقتصرت فترة انعقاد المشاورة على أربعة أيام عمل · هل لكم أن تحدثونا عن مجال عمل المشاورة ؟

ـ المهندس رياض سعد الدين :

لقد اشتملت مناقشات المشاورة على : الحاجة الى برنامج وطني للنهوض بقطاع التنظيم والادارة في ميدان التنمية الزراعية والغرض من البرنامج ، ومناهج برنامج التدريب المنظم حالياً من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومحتواه وطريقة عمله ، ومستوى المشاركين فيه ، وانشاء وتنظيم برنامج وطني لهذا الغرض · وقد عرضت للبحث ورقة عمل موجزة أعدتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية كانت

قد أرسلت الى جميع المشاركين قبل انعقاد المشاورة ٠

● طبيعة المشكلة

● هل لكم أن تعطونا لمحة عما دار في اجتماعات المشاورة ؟

ـ المهندس رياض سعد الدين :

لقد وافق المجتمعون تماماً على أن أهم العوائق التي تواجه التنمية الزراعية هي ضعف التنظيم والادارة ٠ وهناك تحسينات عاجلة ، وخاصة في تنظيم الخدمات الميدانية التي تقدم لصغار المزارعين وادارة تلك الخدمات ٠ وهذه التحسينات يجب الاعتراف بضرورتها على أعلى مستوى لا في وزارات الزراعة والهيئات المتصلة بها فحسب ، بل في منظمات التخطيط القومي٠ ويحتاج الأمر الى المزيد من العمل التعاوني بين مختلف المديرين ٠كذلك لابد من زيادة اللامركزية في الأجهزة العامة على مستويات منخفضة مع تفويض السلطات المناسبة للموظفين المحليين وتحقيق المشاركة الشعبية ٠

● ماذا عن دور الحكومات ؟

● لابد أن للحكومات الوطنية دور كبير في تحسين تنظيم التنمية الزراعية وادارتها ٠٠ فما هي التوصيات بهذا الشأن ؟

ـ المهندس رياض سعد الدين :

أوصى المجتمعون بأن تبدأ حكومات بلدان الشرق الأدنى في دعم قدرات ادارة التنمية الزراعية بوجه عام ولاسيما أنظمة تسليم الخدمات الزراعية لصغار المزارعين مع مشاركتهم عن طريق المنظمات الخاصة بهم ، والعناية بتطوير أنظمة شؤون العاملين التي تقدم حوافز أكبر لمن يعملون ويقيمون على المستوى الميداني ،وتوفير التدريب للمدراء على جميع المستويات ، واقامة أنظمة للرصد يشترك فيها المزارعون وتكون عوناً في تحسين الترتيبات التنظيمية والادارية ، والتعاون في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع البلدان الأخرى ٠

● وعن دور الفاو والتعاون الدولي ؟

● سؤالنا الأخير يتعلق بمنظمة الأغذية والزراعة الدولية والتعاون الدولي ٠٠ ما هو دورهما في تحسين تنظيم التنمية الزراعية وادارتها في منطقة الشرق الأدنى ؟

ـ المهندس رياض سعد الدين :

أوصت المشاورة بأن تضع منظمة الأغذية والزراعة دراسة اقليمية عن أنظمة تسليم الخدمات الزراعية لصغار المزارعين ، وأن تنشر بحوثا حول مختلف القضايا التدرسها الحكومات ، وأن تحصر احتياجات التدريب لتحديد أعداد المحتاجين الى التدريب ومستوياتهم ،وأن تضع برنامجاً اقليمياً لتدريب المدربين ، وأن تعاون الحكومات الأعضاء عند طلبها في انتاج المواد التدريبية ،وأن تضع بحوثاً عن قضايا التدريب المتصلة بالاحتياجات العملية للتنمية الزراعية ، وأن تنظم حلقة اقليمية عن تنظيم التنمية الريفية وادارتها وغير ذلك لتسهيل المناقشة الواسعة داخل الاقليم في القضايا التي أثارتها المشاورة ،وأن تبدأ في تبادل المعلومات والتجارب الناجحة في مجال ادارة التنمية الزراعية في اقليم الشرق الأدنى ٠ كذلك ، فقد أوصت المشاورة بأن تكون موضوعات هذه التوصيات موضع اهتمام لادراجها في برامج العمل المقترحة لمركز التنمية الريفية في الشرق الأدنى المقترح اقامته في الاقليم ٠ أما فيما يتعلق بالتعاون الدولي فقد أوصت المشاورة منظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولي وقسم ادارة التنمية في الامم المتحدة باستكشاف أساليب العمل فيما بينها على تدريب مديري التنمية الزراعية وعلى تنمية التنظيم في البرامج التي تفيد صغار المزارعين٠ كما أوصت المنظمة بالسعي الى الحصول على تعاون نشط من جانب وكالات المعونة الثنائية في الأنشطة التي ناقشتها المشاورة ، بوصف ذلك عنصراً مهماً في برامجها لتحقيق المشاركة الشعبية ٠

الندوة العربية حول استخدام المياه شبه المالحة في الزراعة ضرورة التحكم في الموارد المائية لضمان التوسع في المناطق المروية

●● عقدت خلال الفترة من ٢١ ــ ٢٢ أيار « مايو » بمقر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس أعمال الندوة العربية حول استخدام المياه شبه المالحة في الزراعة. وقد شارك في هذه الندوة خبراء من المركز العربي للاراضي الجافة والمناطق القاحلة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز التونسي للبحوث والهندسة الريفية ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية ، الى جانب عدد من المتخصصين من هولندا وفرنسا والمجر .

وافتتح الندوة السيد الاسعد بن عصمان وزير الفلاحة التونسي بكلمة أكد فيها على اهمية الدور الذي يلعبه الاستغلال الامثل للمياه شبه المالحة في الزراعة العربية نظرا لما تتميز به العديد من الاقطار العربية بما فيها تونس من جفاف وتوزيع غير متوازن .

واضاف الوزير التونسي : ان الجهود الحكومية ستمكن من استغلال ٨٠٪ من الموارد الجوفية شبه المالحة و ٧٠٪ من المياه السطحية في نهاية الخطة التونسية السادسة ، كما ان التحكم في هذه الموارد المائية يعني تدعيما لتوسيع وانتشار المناطق المروية « السقوية » التي ستتطور مساحتها من ١٨٥ الف هكتار حاليا اي ما يمثل ٤٠٪ من المساحات الصالحة للزراعة الى ٢٤٥ الف هكتار خلال الخطة القادمة .

واستعرض السيد بن عصمان الدور الهام الذي يضطلع به مركز البحوث المتعلقة باستعمالات المياه شبه المالحة في الزراعة ، فأشار الى ان المحطات التجريبية التي اقامها المركز منذ انشائه عام ١٩٦١ ، قد تمكنت ومن خلال البحوث والتجارب التي قام بها فنيوه من التوصل الى نتائج ايجابية في مجال الري ، بالرغم من ان المقاييس النظرية العالمية تؤكد عدم صلاحية الجزء الاكبر من تلك المياه شبه المالحة .

وقد تضمنت الندوة عدة محاضرات ودراسات تقدم بها الخبراء المشاركون في هذه الندوة والتي اكدت على ضرورة العمل على الاقتصاد في استهلاك المياه في نطاق استراتيجية شاملة تعتمد على طرق استعمال الري بالتنقيط وخصوصا عند استعمال المياه شبه المالحة .

وقد تطرقت الندوة أيضا الى اعادة استخدام مياه الصرف لشؤون الري بعد خلطها بكميات من المياه الطبيعية اليسرة . وكذلك ضرورة اجراء التجارب والبحوث للوصول الى امكانية استغلال المياه التي تتجاوز ملوحتها ــ ٥ ــ غرامات في الليتر الواحد ، الى جانب البحث عن مزروعات تتحمل درجة الملوحة المرتفعة في مياه الري .

● توصيات ومقترحات الندوة !

اكدت الندوة العربية حول استخدام المياه شبه المالحة في الزراعة على أهمية تبادل التجارب بين الاقطار العربية في هذا المجال واهمية الدور الذي تلعبه المنظمات العربية ذات الاختصاص التقنية والفنية في هذا التبادل . وقد اتخذت الندوة عددا من التوصيات والمقترحات نوجز أهمها :

■ تكليف لجنة فنية خاصة تتولى جمع نتائج البحوث والتجارب الحاصلة في هذا المجال في مختلف الاقطار العربية .

■ ايجاد صيغة تمكن من نقل المعلومات التي تم جمعها بصفة منتظمة .

■ درس امكانية بعث مشروع اقليمي عربي باشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم يهتم بالامكانيات المتوفرة لاستخدام المياه شبه المالحة وتطوير الابحاث وتكوين الباحثين والفنيين المختصين في هذا الميدان .

ندوة

الميكنة الزراعية

ودور مؤسسات التمويل الزراعي

ضرورة إجراء إحصاء للآلات، والإقراض للتشغيل والتعاون في التصنيع

مطلوب دراسة لشروط القروض وكفاءة مؤسسات الإقراض لتمويل تطوير الميكنة

●● في اطار سلسلة الندوات التي يعقدها الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا ، وبمشاركة من البنك الزراعي السوداني ، عقدت في الخرطوم ، وفي الفترة ١٥ ــ ١٩ فبراير / شباط ١٩٨١ ندوة الميكنة الزراعية ودور مؤسسات التمويل الزراعي.

●● وقد حضر الندوة مندوبون عن عشر دول هي : الاردن ، تونس ، العراق ، الجمهورية العربية اليمنية ، دولة الامارات ، تركيا ، الصومال ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، المغرب وقبرص . كما حضرها ممثلون عن كل من منظمة الاغذية والزراعة الدولية ووكالة التنمية الامريكية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبعض الشركات الخاصة .

● افتتاح الندوة ..

افتتح السيد / بدر الدين سليمان وزير المالية والاقتصاد الوطني في السودان وراعي الندوة ، الجلسة الافتتاحية بخطاب ضاف اوضح فيه بأن السودان تضع الآن اعتبارا اكبر لتوسيع مظلة التسليف الزراعي ، وبشروط ميسرة للمزارعين ، وعلى الاخص صغارهم في جميع اقاليم السودان .. وانه يعمل الآن لاعادة بناء مؤسسة التمويل الزراعي الكبرى ــ البنك الزراعي السوداني ــ ليتوسع في التسليف الزراعي بغير فوائد ربوية ، وبغير انتهاج للدوافع الربح ، وستقع عليه أعباء كبرى ليضع مدخلات الزراعة وآلاتها ومعداتها في متناول المزارعين، وعلى الاخص صغارهم بجميع اقاليم السودان .. وانه يدرك تماما ان الميكنة الزراعية الملائمة هي السبيل الوحيد لمضاعفة الانتاج اضعافا مضاعفة ، ولاستغلال موارد السودان الطبيعية الاستغلال الامثل ، وان الميكنة الزراعية في السودان ستنمو بمعدلات عالية خلال السنوات الخمس القادمة .

كما تحدث في الجلسة الافتتاحية كل من السيد الدكتور سامي الصناع رئيس الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا ومدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي في الاردن ، والسيد / سيد احمد عثمان رئيس مجلس الادارة ومدير عام البنك الزراعي السوداني .

● البحوث وأوراق العمل

نوقشت خلال الندوة خمسة بحوث هي : « الميكنة الزراعية ودورها في التنمية الزراعية مع التركيز على السودان » للدكتور الصادق الفاضل ازرق من وزارة الزراعة والاغذية والموارد الطبيعية ، و « مشاكل الميكنة الزراعية في الدول النامية مع اشارة خاصة لاقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا »

للدكتور محمد مير غني عبد السلام من المجلس القومي للبحوث في السودان ، و « الميكنة الزراعية في الوطن العربي ودور الصناديق العربية في التنمية الزراعية » للبروفيسور محمد الشاذلي عثمان من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، و « اقتصاديات الميكنة الزراعية ــ نماذج من السودان » للبروفيسور الدكتور فرح حسن آدم من كلية الزراعة في جامعة الخرطوم ، و « البنوك الزراعية وميكنة المزرعة » للسيد روبرتز من منظمة الاغذية والزراعة الدولية.

كما ناقشت الندوة سبعة أوراق عمل قطرية تقدمت بها وفود السودان والعراق والاردن وتركيا وقبرص والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والجمهورية العربية اليمنية . وقد تضمنت كل من أوراق العمل معلومات اساسية عن القطر ، وتجربة مؤسسات الائتمان ، والمشاكل التي تتصل بالميكنة الزراعية والتمويل الزراعي .

● الزيارات الميدانية

تمت خلال انعقاد جلسات الندوة زيارة ميدانية لكل من مشروعي الجزيرة والرهد وهيئة البحوث الزراعية بواد مدني . وقد شاهد الزوار خلال تلك الزيارات افلاما سينمائية توضح تطور الميكنة الزراعية ، واستمعوا الى شروح وافية عن المشروعين وهيئة البحوث ، وشاهدوا عملية جنى القطن آليا بمشروع الرهد وحلج الاقطان في المحالج الخاصة بالمشروع ، واشادوا بتجربة السودان الرائدة في مجال الميكنة الزراعية .

● مناقشات الندوة

تناولت مناقشات الندوة الميكنة الزراعية واهدافها والمشاكل والصعوبات التي تواجه دول الاقليم في مجالي الميكنة الزراعية والتسليف الزراعي ، والدور الايجابي لمؤسسات التمويل الزراعي ، وخلصت من ذلك كله الى أن احتياجات الامن الغذائي ومتطلبات التنمية الزراعية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في دول الاقليم تقتضي انتهاج سياسات من شأنها أن تؤدي الى التوسع في استخدام الميكنة في كافة مجالات الانتاج الزراعي ــ بشقيه النباتي والحيواني ــ من أجل النهوض بالزراعة والارتقاء والتصاعد بمعدلات الانتاج وذلك بحسبان ان الميكنة هي من اهم المدخلات الاساسية لتحقيق هذا الهدف . وتجاوزا لسلبيات الممارسة الحالية لتحقيق الاستخدام الامثل للمكائن والآلات الزراعية وفق اسس علمية واقتصادية وفنية سليمة ، فقد اتخذت الندوة توصيات في كل من مجالي الميكنة الزراعية والتمويل نوجزها في السطور التالية :

● توصيات الندوة في مجال الميكنة الزراعية

واوصت الندوة بأن تنشأ وتدعم وتطور تعتمد الدولة الخطط والسياسات اللازمة والخاصة بميكنة العمل الزراعي كجزء من استراتيجية التنمية القطرية ، وبأن تجرى الدراسات لتحديد الحاجة الفعلية للآلات الزراعية المطلوبة وقطع الغيار اللازمة لها وتحديد الانواع التي تلائم ظروف العمل والخدمات الاساسية المصاحبة، وان تحدد او تخلق الاجهزة اللازمة التي توكل اليها مهمة توفير المكائن والآلات الزراعية مع تحديد صلاحيات هذه الاجهزة ومجال عملها وتقديم الدعم الكافي لتمكينها من مباشرة اعمالها بكفاءة عالية ، وأن تسن وتطبق التشريعات واللوائح التي تنظم استخدام المكائن في البيئات الزراعية المختلفة .

● مؤسسات للخدمات المساندة .. ومراكز للاختبار والبحث !

واوصت الندوة بأن تنشىء وتدعم وتطور مؤسسات الخدمات المساندة للميكنة الزراعية كمراكز الصيانة الثابتة والمتنقلة ومراكز التدريب والتأهيل للكوادر المهنية على اختلاف مستوياتها مع توفير خدمات الارشاد المتخصصة في مجال الميكنة ، وأن تنشأ مراكز للاختبار والبحث التطبيقي والتطوير والفحص في الميكنة الزراعية ، بهدف اختيار افضل الجرارات والآلات واكثرها ملاءمة ، والاستفادة من نتائج هذه البحوث لتوجيه الصناعة المحلية للمكائن، وأن تسن التشريعات وتطبق القوانين واللوائح التي تنظم استخدام المكائن في البيئات الزراعية المختلفة .

● ضوابط للاستيراد

وفيما يتعلق بالاستيراد ، أوصت الندوة بتنظيم وخلق الضوابط الخاصة باستيراد الجرارات والمعدات الزراعية الاخرى والكميات الكافية من قطع الغيار الخاصة بها بقصد الحد من التعدد الزائد للانواع المستوردة وضمان صلاحية الآلة للعمل وملاءمتها للظروف الحقلية .

● واحصاء للآلات

واوصت الندوة بأن تهتم دول الاقليم باجراء الاحصاء الزراعي الدوري وبالاخص في مجال الميكنة الزراعية ليشمل اعداد الجرارات والمكائن والمعدات الزراعية ويبين كافة المعلومات المتعلقة بهذه المعدات.

● دعم للمزارعين .. وحوافز للعاملين !

كما أوصت الندوة بأن تعمل الدولة على دعم المزارعين وعلى الاخص صغارهم لشراء الآلات الزراعية ، وذلك بطرق مختلفة منها اعفاؤها من الجمارك والضرائب والرسوم الاخرى ، وأن تعمل الدولة ايضا على توفير المناخ المناسب للكوادر العاملة في مجال الميكنة الزراعية بشتى الطرق .

● التعاون في التصنيع

اما فيما يتعلق بالتصنيع ، فقد أوصت الندوة بايجاد صيغة للتعاون والتنسيق في مجال صناعات الجرارات والمكائن والآلات الزراعية بين دول الاقليم وصناديق التنمية مع اعطاء افضلية للاستيراد من دول الاقليم المنتجة لهذه المعدات .

● توصيات الندوة في مجال التمويل

اوصت الندوة ، في مجال التمويل ، أن تعمل الدول على توفير الاموال اللازمة لدعم وزيادة قدرة مؤسسات الاقراض الزراعي بما يمكنها من اعطاء السلف والقروض في المجالات المختلفة للميكنة الزراعية بشروط ميسرة وتكاليف معقولة ضمن

السياسة العامة للدولة ، سواء كان ذلك من مصادر الدولة الذاتية او الاقراض الخارجي .

● القروض من مؤسسات الاقراض والاستيراد بواسطة مؤسسات الميكنة

واوصت الندوة بأن تحصر مؤسسات الاقراض الزراعي اعمالها في اصدار القروض وترك مسؤولية استيراد الآلات والمكائن وتوزيعها للمؤسسات المتخصصة الاخرى التابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص او المختلط كلما اصبح ذلك ممكنا .

● قروض للشراء .. وللتشغيل أيضاً !

اوصت الندوة بأن تتولى مؤسسات الاقراض توفير القروض لتشغيل واصلاح الآلات والمكائن الزراعية ، اضافة الى تمويل عمليات الشراء الاساسية ، وان تعطى قروض المكائن لآجال لا تزيد عن العمر التشغيلي للآلة ، وتعطى قروض التشغيل على شكل قروض قصيرة الاجل . واستحسنت الندوة ان يسهم المقترض بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من قيمة الآلة المشتراة بالقرض كلما سمحت ظروف المزارعين بذلك .

● أولوية لقروض الآلات وقصر الضمانة على رهن الآلة

كذلك ، فقد اوصت الندوة بأن تعطى الاولوية في منح القروض لشراء المكائن والآلات المزرعية للمزارعين الافراد وللجمعيات التعاونية وللشركات الخاصة بتقديم الخدمات الزراعية للزراع على أساس كفاءة استخدام مثل هذه المكائن والآلات من قبل هذه الاجهزة ، وفضلت الندوة ان تقتصر الضمانات على رهن وتأمين الآلة لصالح مؤسسة الاقراض .

● تقييم لقدرة مؤسسات الاقراض على مواجهة طلبات قروض الميكنة !

واوصت الندوة اخيرا بأن يتولى الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا اجراء دراسة على مستوى الاقليم ، لتقييم القدرة المالية لمؤسسات الاقراض الزراعية القطرية ، على مواجهة الطلب المتوقع على القروض في مجال الميكنة، وكفاءتها الفنية والادارية ، للقيام بالاعمال المناطة بها في هذا المجال ، وشروط منح القروض ،وانعكاس ذلك على التوسع في استعمال الآلات الزراعية .

كتاب جديد

البيوت البلاستيكية

اهدى الزميل الدكتور نبيل عرقاوي نسخة من كتابه الاول الى المجلة . ويتناول الكتاب موضوع « البيوت البلاستيكية » الزراعية وانتاج الخضار والازهار والفاكهة » ، ويقع في ١٩٢ صفحة من القطع المتوسط ، ويتالف من مقدمة وعشرة فصول مدعمة بالصور والرسوم التوضيحية .

ويشير المؤلف في مقدمة كتابه الى أن تغيرات جوهرية عديدة قد حصلت في طرق بناء البيوت البلاستيكية وطرق تشغيلها واستعمالها ، وان المؤلف قد حاول ، في كتابه ، تقديم احدث ما وصلت اليه تكنولوجيا البيوت البلاستيكية للاسهام في حل بعض المعضلات الفنية والاقتصادية ، وان هذه التقنية كانت باهظة التكاليف ومقتصرة على انتاج عدد محدود من الازهار ، اما الان فقد اصبحت التلكفة منخفضة نسبيا بسبب استعمال مادة البلاستيك . الامر الذي يسمح للعديد من المنتجين باقتناء البيوت البلاستيكية وانتاج انواع متعددة من الخضار والازهار والفواكه .

ويقرر المؤلف ان الكتاب يفيد كل من يرغب في شراء أو بناء بيوت بلاستيكية جديدة ، أو تجديد وتوسيع البيوت القديمة ، لانه يعرض بصورة شاملة طرق واساليب البناء ويرشد الى الطرق العملية لادارتها وتشغيلها واستعمالاتها المتعددة . ويقرر المؤلف أيضا انه يمكن ، في حالة ادارة البيوت البلاستيكية وتشغيلها بشكل جيد تغطية كلفة البناء وكلفة التشغيل في مدة ادناها عام واحد واقصاها عامان .

وقد خصص الفصل الاول من الكتاب لشرح الوظائف الحيوية للنبات ، والفصل الثاني لطرق التحكم في عوامل بيئة النباتات ، والفصل الثالث لطرق بناء البيوت البلاستيكية ، والفصل الرابع لطرق التدفئة ، والفصل الخامس لشرح خلائط التربة وأواني الزراعة والمزروعة المائية ، والفصل السادس لطرق تكاثر النباتات والقواعد العامة للزراعة داخل البيوت البلاستيكية ، والفصل السابع لشرح عن أهم الحشرات والامراض التي تصيب النباتات داخل البيوت البلاستيكية وطرق مكافحتها . وخصصت الفصول الثلاثة الاخيرة لشرح عن انتاج بعض الخضار والفاكهة والازهار . ونباتات الزينة .

والكتاب ، اخيرا ، اضافة جيدة الى المكتبة الزراعية العربية ، حول طريقة هامة وحديثة من طرق الانتاج الزراعي .

الندوة العربية الرابعة للمحاصيل الحقلية

مطلوب أصناف متحملة للملوحة والحرارة ، واستبدال البور بالبقوليات الدورة الزراعية في المناطق الجافة موضوعاً للندوة العربية الخامسة

□□ في نطاق برنامج ندواته واجتماعاته لعام ١٩٨١ ، نظم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) الندوة العربية الرابعة للمحاصيل الحقلية . وقد عقدت الندوة في مقر اتحاد المهندسين الزراعيين العرب بدمشق خلال الفترة ١ ـ ٤ آذار/مارس ١٩٨١

□□ وكان المركز قد عقد الندوة العربية الأولى للمحاصيل الحقلية في سوريا ، وعقد الندوة الثانية في ليبيا ، وعقد الندوة الثالثة في العراق . وكان مقرراً عقد الندوة الرابعة في السودان ، ولكن الجهات المسؤولة في السودان اعتذرت ، فأقيمت الندوة في سورية .

□□ وقد عقدت الندوة الرابعة تحت شعار «أفضل أساليب الزراعة البعلية في زيادة الانتاج الزراعي» ، وشارك فيها خبراء من سوريا ، ليبيا ، المغرب ، الجزائر ، السودان ، موريتانيا ، اليمن الشمالي ، العراق ، لبنان ، الأردن ، الكويت ، قطر وعمان . هذا بالاضافة إلى خبراء من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا).

□□ واشتملت الندوة على كلمات ممثلي البلدان والهيئات المشاركة ومناقشات وزيارة ميدانية لمحطة تجارب زراعية تابعة للمركز تقع في ازرع في جنوب سورية ، واتخذت في ختام الندوة التوصيات الوارد ذكرها في السطور اللاحقة .

● توصيات الندوة

نظراً لتغيب عدد من مندوبي الدول العربية عن حضور الندوة الرابعة فإن المجتمعين يوصون بضرورة إجراء اتصالات شخصية بين فنيي المركز العربي والفنيين العرب العاملين في مراكز البحوث الزراعية عند الدعوة إلى ندوات علمية عربية في المستقبل إضافة إلى إرسال المكاتبات الرسمية إلى الجهات قبل موعد كاف من تاريخ انعقاد الندوة .

● مطلوب أصناف .. متحملة للملوحة والحرارة

لاحظ المجتمعون بتقدير عال توصل إدارة الدراسات النباتية في المركز العربي إلى أصناف من القمح والشعير عالية الانتاج ومقاومة للجفاف بغية توزيعها على عدد من الدول العربية ضمن إطار مشروع تطوير القمح والشعير ، ويوصون في هذا المركز العربي بوضع مشاريع مماثلة لاستنباط أصناف متحملة للملوحة وللحرارة بهدف تعميمها على الدول العربية التي تشكو من مثل هذه المشاكل .

● استبدال البور بالبقوليات

بعد أن ناقش المجتمعون وضع البقوليات الغذائية في الوطن العربي وضرورة تطويرها لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، فإنهم يؤكدون على متابعة الاهتمام بالبقوليات الغذائية والعلفية والرعوية وعلى دراسة امكانية زراعتها كبديل للبور في الدورة الزراعية في الأراضي الجافة «زراعة بعلية» من الوطن العرب .

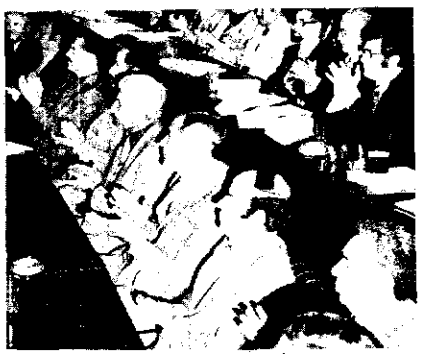

● دراسات وبحوث على الآلات في المناطق الجافة

يوصي المجتمعون بالتركيز على دراسات وبحوث استعمالات الآلات الزراعية الملائمة للمناطق الجافة والنظر بامكانيات تطويرها لتصبح مناسبة لتلك المناطق ، وبضرورة ايجاد مراكز اقليمية عربية للتدرب على الاستعمال الأمثل لهذه الآلات .

● الدورة الزراعية في المناطق الجافة موضوعاً للندوة العربية الخامسة

ان الفجوة الكبيرة الكائنة بين ما ينتجه الوطن العربي من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية وبين متطلبات الاستهلاك السنوية تستدعي ضرورة التدخل لايجاد البديل عن البور الذي يشكل حوالي ٥٠٪ من الأراضي المزروعة سنوياً . لذا فإن المجتمعين يولون موضوع الدورة الزراعية في المناطق البعلية الجافة من الوطن العربي أهمية خاصة ، ويوصون بأن يكون موضوعاً للندوة العربية الخامسة

● محتويات برنامج الندوة الخامسة

كما أوصى مندوبو الدول العربية المشاركون في اجتماعات هذه الندوة أن يتضمن برنامج الندوة المقبلة تقارير من الدول يلخص فيها أهم الأعمال والدراسات الجارية في كل بلد مع اعطاء أهمية خاصة لموضوع الدورة الزراعية ، وتقريراً من المركز العربي تغطي فيه كافة النواحي والجوانب المتعلقة بالدورة الزراعية على المستويين العربي والعلمي ، ومشاركة عدد من الاختصاصيين في الدورة الزراعية بأبحاث جديدة تتعلق بالدورة الزراعية لاغناء الندوة بمناقشات علمية مفيدة .

● نشرات اعلامية وعلمية وارشادية ومكاتب للمركز اقليمية

يرى المجتمعون في مجال التعريف بأنشطة ادارة الدراسات النباتية في المركز العربي ضرورة توثيق الصلة بالعاملين في مجال أبحاث المحاصيل في البلاد العربية وبالمنظمات العربية والدولية العاملة ضمن هذا المجال وذلك بالقيام بزيارات دورية متبادلة ، وضرورة اصدار نشرات دورية اعلامية عامة من قبل المركز العربي وتوزيعها على العاملين العرب واصدار نشرات علمية متخصصة بمواضيع متعلقة بالمحاصيل الحقلية والتي تمت دراستها في المركز العربي واصدار نشرات ارشادية تطبيقية لتوزيعها على الفلاحين العرب ، وضرورة إجراء دراسة لامكانية إنشاء مكاتب اقليمية في الدول العربية تابعة للمركز العربي .

● دليل جديد للعاملين في المحاصيل الحقلية

يوصي المجتمعون باصدار دليل جديد للعاملين والمختصين في المحاصيل الحقلية في الوطن العربي بعد إضافة العناصر الجديدة ، وذلك لتوثيق التعاون فيما بينهم وتحقيق الاستفادة القصوى من خبرتهم .

● توحيد المصطلحات الزراعية العربية

ينظر المجتمعون بارتياح للجهود المبذولة في سبيل توحيد المصطلحات الزراعية العربية ويؤكدون على ضرورة توافر الجهود للوصل إلى هذه الغاية بالسرعة الممكنة .

● الندوة الخامسة في آذار ١٩٨٢

يوصي المندوبون بأن تعقد الندوة العربية الخامسة للمختصين في المحاصيل الحقلية في شهر /آذار/ مارس ١٩٨٢ في احد الأقطار العربية ، على أن يقوم المركز العربي بالاتصال مع الحكومات العربية لتحديد القطر المضيف .

اتفاق تعاون

بين

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

واتحاد المهندسين الزراعيين العرب

● **تبادل المعلومات والمشورة ونشرات متخصصة مشتركة ..**

اولا : يتبادل الطرفان وبصورة دورية جميع النشرات والوثائق وبرامج العمل ، والتشاور فيما يتعلق بالمشاريع المتشابهة وصولا الى تنسيق جهديهما لتحقيق التنفيذ الامثل في شتى ميادين أمور التنمية الزراعية المنشودة .

ثانيا : يتبادل الطرفان المعلومات الفنية والنشاطات الخاصة بكل منهما بما يؤدي الى مزيد من النشاط والفاعلية لكليهما .

ثالثا : اصدار نشرات متخصصة مشتركة لخدمة أهدافهما في التنمية الزراعية ودراسة امكانية اصدار مجلة علمية زراعية بتعاون مشترك من المنظمتين .

رابعا : يقوم كل طرف بدعوة الآخر الى الاجتماعات والمؤتمرات والندوات الخاصة بالتنمية الزراعية التي يقررها الطرف الآخر ويجري التنسيق بينهما للمشاركة في المؤتمرات والندوات العربية والدولية المتعلقة بنشاطاتهما المشتركة .

خامسا : السعي الى تقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية الزراعية في ضوء امكانات كل منهما وخاصة في الامور المشتركة والتعاون لتوفير الخبرات لاجراء الدراسات الخاصة بالتنمية الزراعية .

●● انطلاقا من النظرة القومية الشاملة للتنمية الزراعية العربية التي يهدف اليها كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، ولما كانت المهام والاهداف والغايات الرئيسية لكل من المنظمة والاتحاد هي المساهمة في النهوض في الزراعة في الوطن العربي وايجاد السبل الكفيلة بتنمية الروابط بين البلاد العربية وتنسيق التعاون البناء فيما بينها وصولا لغايات التنمية الزراعية الشاملة في شتى مجالاتها وتحقيقا للغاية المنشودة في الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي العربي الذي أصبح من اهم المشاغل الرئيسية لحكومات الوطن العربي وللمنظمات العربية المختصة ، ونظرا لتطابق وجهات النظر الخاصة بالتنمية الزراعية بين المنظمتين العربيتين في جميع المجالات وخاصة في تنمية الموارد الطبيعية والبشرية ورفع الكفاية الانتاجية للزراعة بشقيها النباتي والحيواني والنهوض بمستويات المعيشة للعاملين في القطاع الزراعي والاعداد وتنفيذ الدورات التدريبية والارشاد الزراعي وتقديم المعونات الفنية لتذليل العقبات التي تعترض مسيرة التنمية وتجميد الكفايات والخبرات لوضع مشروع استراتيجية عربية شاملة للتنمية الزراعية ، وفي سبيل تحقيق الاهداف المشتركة ، واستنادا لنص الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخاصة بإقامة التعاون مع المنظمات المعنية بالشؤون الزراعية والمهتمين المتعلقة بها ، ولما كان الاتحاد هو احد ابرز المنظمات العربية المختصة بالزراعة فقد تم الاتفاق بينهما على ما يلي :

● **دورات تدريبية ودراسات مشتركة على مستوى الوطن العربي :**

سادسا : يتعاون الطرفان في مناقشة وتقييم التقارير والدراسات ومشروعات البرامج ذات الصلة بالسياسات الاستراتيجية المتعلقة بتطوير اقتصاديات الوطن العربي في أمور التنمية الزراعية .

سابعا : التعاون والمساهمة في عقد الدورات التدريبية على مستوى الوطن العربي وتقديم الخبرات اللازمة لنجاح هذا الهدف .

ثامنا : تقدم المنظمة للاتحاد دعما ماديا مناسباً في سبيل انجاح خطط الاتحاد وتدعيماً له ليتمكن من تحقيق أهدافه .

تاسعا : يتعاون الطرفان وحسب الامكانات المتوفرة للتنسيق في اعداد وتنفيذ بعض دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية الزراعية وصولا لدعم العمل الاقتصادي ـ العربي المشترك .

عاشرا : في سبيل تحقيق ما سبق ، يعقد الطرفان أو من يمثلهما اجتماعات دورية في المكان والزمان الذي يتفق عليهما ، على أن يعقد اجتماع واحد كل سنة على الاقل ، وذلك للتشاور والتباحث في الخطوات التي اتخذت في مجال تطبيق صيغ التعاون والتدارس في المجالات الاكثر تقدماً للتعاون المشترك .

حادي عشر: يتعاون الطرفان في المجالات الاخرى التي يتم الاتفاق عليها بينهما وخاصة المستجدة منها .

ثاني عشر: تعتبر هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد تصديق الجهات المعنية في كلا الطرفين عليها .

● **اتحاد المهندسين الزراعيين العرب** ● **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**

اتفاق تعاون
بين
الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك
واتحاد المهندسين
الزراعيين العرب

●● لما كان من أهداف الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك ، والتي حددتها المادتين ـ الثامنة والتاسعة من نظامه الاساسي ، العمل على تقوية وتنسيق العلاقات الانتاجية والادارية والفنية بين الاعضاء وتنفيذ برامج التعاون بينهم في هذه المجالات ،والتنسيق بين مشروعات التكامل العربي على المستوى الاقليمي أو القومي في مجالات الانتاج وتصنيع وتسويق ـ الأسماك والعمل على تطوير المنشآت القائمة في الاقطار العربية ومتابعة التطورات التكنولوجية واعداد الاطر والايدي العاملة الفنية المتخصصة في مجال استغلال الثروة السمكية ، ولماكانت هذه الاهداف تلتقي من حيث المبدأ والمضمون مع أهداف اتحاد المهندسين الزراعيين العرب الذي يسعى بدوره الى النهوض بمستوى استغلال الثروة الزراعية في الوطن العربي عن طريق العمل على رفع شأن الهندسة الزراعية وبذل الجهود لتحقيق أهداف التنمية واجراء الدراسات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والعمل على تنشيط تبادل الخبرات الزراعية بين الاقطار العربية وتوثيق عرى الاخوة والتعاون بين المهندسين الزراعيين العرب وتنسيق تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهما ، فقد وقع الاتحادان على اتفاقية للتعاون فيما بينهما هذا نصها :

« مجالات التعـاون »

● يقوم كل من الاتحادين بتزويد الاتحاد الآخر بما يتيسر لديه من معلومات بالقدر الذي يطور فيه نشاطات وفعاليات الاتحاد الآخر .

تبادل الخبرة والمشورة والتعاون في اعداد الدراسـات

● يعمل كل من الاتحادين على استشارة الاتحاد الآخر في كل دراسة او مشروع دراسـة ذات علاقـة بنشاطات الاتحاد الآخر او أعضائه ويعمل على الاستفادة من خبرات الطرف الآخر في المجالات التي تدخـل ضمن اختصاصها . ويتعاون الاتحادان على توفير الخبرات المطلوبة لدراسة المشاكل الفنية والادارية الخاصـة بالاعضاء ووفق امكانياتهما .

● يعطى كل من الاتحادين للاتحاد الآخر الافضلية في تكليفه بالدراسات التي يحتاجها والتي تشتمل على اختصاصات تقع ضمن نشاط الاتحاد الآخر .

● يعمل كل من الاتحادين على تزويد الاتحاد الآخر بمعلومات عن المبادرات والاجراءات التي يتخذهـا او يقوم بتنفيذها وتؤدي الى تحقيق نتائج مثمرة على مستوى النطاق العام والخاص لنشاط الاتحاد .

● يسعى كل من الاتحادين للاستفادة من خدمات الاتحاد الآخر وضمن مجال تخصصه ان امكن ذلك .

● يتعاون الاتحادان في أعداد ومناقشة الدراسات والمشاريع المتعلقة بخطط التطوير في الوطن العربي التي يرى احد الطرفين اشراك الطرف الآخر فيها .

● مؤتمرات وندوات ونشاطات اعلاميـة مشتركـة ..

● يتبادل الاتحادان المعلومات بشأن الاعداد والتنظيم للمؤتمرات والندوات العربية والدولية المتخصصة وايضا الاشتراك في الاجتماعات الاعلامية الخاصة بنشاطات كل من الاتحادين .

● يتعاون الاتحادان في الاعداد والتنظيم لعقد مؤتمر عـام للثروة السمكية مرة واحـدة كل ثلاث سنوات وبالتنسيق والتعاون مع الاجهزة الاقتصادية العربية الاخرى .

● يقوم اتحاد المهندسين الزراعيين العرب بمهمـة تعريف الاجهزة الزراعية العربية بدور واهمية الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك والعمل على حث هذه الاجهزة للانضمام الى الاتحاد وتقديم الدعم المادي والفني لـه لغرض تمكينه من أداء مهامه القومية في مجـال تطوير استثمار الثروة السمكية في الوطن العربي .

تنسيق وتلاقي الازدواجية وتمثيل متبادل في المؤتمرات والندوات :

● يتبادل الاتحادات المعلومات الخاصة ببرامج عمل كل منهما للسنة التالية ليتسنى لهما التنسيق والاستفادة المتبادلة فيما بينهما وتلافي الازدواجية في العمل .

● يتعاون الاتحادان في انشاء وتدعيم قسم المكتبة والتوثيق في كلا الاتحادين .

● اقرار مبدأ التمثيل المتبادل في الحضور الى المؤتمرات والندوات العربيـة ذات الاهـداف المشتركة ويحرص كل اتحاد على دعوة الاتحاد الآخر للاجتماعات ذات المنفعة المشتركة وقيام مندوب الاتحاد باعلام الاتحاد الآخر بنتائج ابحاث الندوة والمؤتمر الذي تم المشاركة او الحضور اليه .

● التباحث بشأن مجالات تعاون اخرى تحقق الاهداف المشتركة واقرارها .

● يتم العمل بموجب هذه الاتفاقية اعتبارا من تاريخ اقرارها من كلا الاتحادين حسب الانظمة المعمول بها .

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب **الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك**

اتفاقية تعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة

وقع مؤخرا اتفاقية للتعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية للامم المتحدة. وقد جاءت مقدمة هذه الاتفاقية لتقول ان اسباب عقدها تعود الى اضطلاع كل من الصندوق والمنظمة بمسؤوليات تتصل بالاغذية والزراعة وفقا لوثيقتي انشائهما اللتين تنصان ايضا على ضرورة تعاون كل منهما مع منظمات الامم المتحدة الاخرى.

وبموجب هذه الاتفاقية فقد وافق كل من المنظمة والصندوق على العمل في تعاون وثيق والتشاور فيما بينهما بانتظام حول جميع المسائل ذات الاهمية المشتركة، واتباع منهج متناسق فيما بينهما ايضا في مجال التنمية الزراعية والتنمية الريفية وانتاج الاغذية والتغذية.

ووفقا لهذه الاتفاقية اصبحت منظمة الاغذية والزراعة الدولية ترتب البعثات الى الدول النامية او تشترك فيها بناء على طلب الصندوق لتحديد المشروعات الصالحة للتمويل من جانب الصندوق، كما أصبح للمنظمة حق لفت انتباه الصندوق الى المشروعات التي قد تصلح للتمويل ايضا والتي تكون قد حددتها اثناء عملياتها المعتادة.

كما ان هذه الاتفاقية اتاحت المجال للمنظمة للاشتراك في المفاوضات التي تدور بين الصندوق والجهات المتلقية لقروضه او منحه، وكذلك الاشراف على المشروعات التي تتلقى معونة الصندوق او ان تشترك في مثل هذا الاشراف فيما لو طلب اليها الصندوق ذلك. وقد تضمنت هذه الاتفاقية تبادل البيانات والوثائق والمعلومات التي قد تكون ضرورية وتتصل بالعمل الذي يقومان به وكذلك تقديم العون لبعضهما في اعداد دراسات التنمية المتصلة بالاستثمار بما في ذلك دراسات التنمية القطرية.

كما نصت هذه الاتفاقية على دعوة كل من المنظمة والصندوق لمثلي كل منهما لحضور دورات مجلس محافظي الصندوق ودورات مؤتمر المنظمة او مجلسها وحق ممثلي كلا الطرفين بالاشتراك في المداولات التي تدور في هذه الدورات والتي تتعلق بأعمال الصندوق او المنظمة.

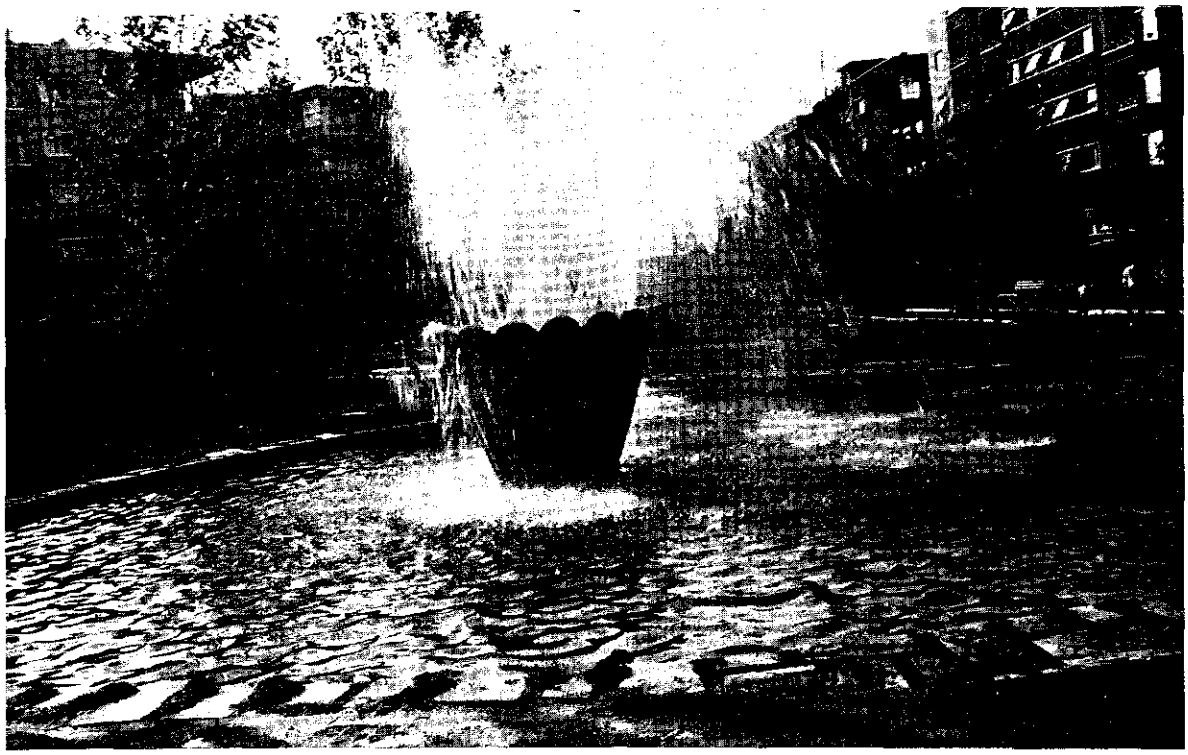

من أخبار النقابات الزراعية العربية

●● جمعية المهندسين الزراعيين في الكويت تنتخب مجلس ادارتها

عقدت الجمعية العمومية العادية لجمعية المهندسين الزراعيين في الكويت اجتماعها السنوي بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥ ، وتم في الاجتماع انتخاب مجلس ادارة الجمعية على النحو التالي :

الزميل سلم ابراهيم المناعي	رئيسا
الزميل محمد خليفة	امينا للسر
الزميل فارس عبد الله الفارس	امينا للصندوق
الزميل عبد الخضر المزيودي	عضوا
الزميل امير زلزلة	عضوا
الزميل الدكتور صبحي المطوع	عضوا
الزميل خالد العثمان	عضوا

●● نقابة المهندسين الزراعيين في سورية تسمي ممثليها في المكتب التنفيذي والمجلس الاعلى

قرر مجلس ادارة نقابة المهندسين الزراعيين في سورية تسمية الزميل الدكتور محمد ابريق عضوا اصيلا في المكتب التنفيذي لاتحادالمهندسين الزراعيين العرب والزميل حسن سعود عضوا احتياطيا في المكتب عن سورية ، وتسمية الزملاء مصطفى السعدي ، صلاح الدين الكردي ، علي محمود والدكتور فاضل خوري أعضاء في المجلس الاعلى للاتحاد عن سورية .

●● نقابة المهندسين الزراعيين في اليمن الشمالي تنضم الى الاتحاد

ابدت مصادر مسؤولة في نقابة المهندسين الزراعيين في الجمهورية العربية اليمنية رغبة النقابة في الانضمام الى اتحاد المهندسين الزراعيين العرب . هذا ، وتقوم الامانة العامة للاتحاد باجراء المراسلات اللازمة لاستكمال اسباب واجراءات انتساب النقابة الى الاتحاد .

●● لجان جديدة .. في نقابة المهندسين الزراعيين السوريين

قرر مجلس ادارة نقابة المهندسين الزراعيين في سورية تشكيل لجان في النقابة على الوجه التالي:

أولا ـ اللجان الفنية :

١ ـ لجنة التخطيط والتنظيم الزراعي ، برئاسة الزميل الدكتور محمد ابريق .

٢ ـ لجنة الموارد الطبيعية ، برئاسة الزميل صلاح الدين الكردي .

٣ ـ لجنة الانتاج النباتي ، برئاسة الزميل مصطفى السعدي .

٤ ـ لجنة ميكنة الانتاج الزراعي ، برئاسة الزميل محمد علي الصباغ .

٥ ـ لجنة الانتاج الحيواني ، برئاسة الزميل حسن سعود .

ثانيا ـ اللجان النقابية :

١ ـ لجنة التشغيل الامثل للمهندسين الزراعيين، برئاسة الزميل الدكتور يحيى بكور .

٢ ـ لجنة المشاريع الانتاجية والاستثمارية ، برئاسة الزميل الدكتور فاضل خوري .

٣ ـ لجنة الشؤون الثقافية ، برئاسة الزميل محمد علي الصباغ .

٤ ـ لجنة الشؤون الاجتماعية والعلاقات العامة ، برئاسة الزميل علي محمود .

حزمة أخبار عن المنظمة العربية للتنميـــة الزراعيـــة

●● قرارات مجلس المنظمـة العربيـة للتنمية الزراعية

كان مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد قرر في دهرة اجتماعاته العاشرة التي عقدت في دمشق في شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٠ ، تشكيل لجنة من وزراء الزراعة في سورية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والاردن وقطر والكويت وممثل فلسطين والمدير العام للمنظمـة ، وتكليفهـا بتقويم مشاريع الامن الغذائي العربي وترتيبها حسب الاولويات وتوضيح المشاريع ذات الاولوية والواجب البدء بها ، ليتم بعد ذلك عقد دورة استثنائية لمجلس المنظمة في طرابلس في الجماهيرية تدرس فيها تلك المشاريع المختارة وتتخذ القرارات اللازمـــة بشـــانهـــا .

●● اللجنة الوزارية .. تنجز أعمالها

وقد اجتمعت اللجنة المشكلة عدة اجتماعات ، في الخرطوم خلال الفترة ١٤ــ١٩ شباط / فبراير ١٩٨١ وفي روما خـلال الفترة ٢١ــ٢٤ نيسان / ابريـل ١٩٨١ ، وتوصلت بنتيجـة اجتماعاتها ودراساتها الى اختيار ٥٢ مشروعا من أصل ١٥٣ مشروعا للامن الغذائي واعتبرتها مشاريع ذات أولوية ويجب البـدء في اتخـاذ الاجراءات اللازمـة نحو اعداد الدراسات التفصيلية لجدواها الفنية والاقتصادية أو في تنفيذ البعض منها الذي تتوافر عنه تلك الدراســات .

●● مجلس المنظمة..يجتمع في الجماهيرية

وقد تقرر أن يجتمع مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في طرابلس في الجماهيرية ، في الفترة ٢٠ ــ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨١ ، في دورته الاستثنائية لبحث توصيات اللجنة الوزارية حول مشروعات الامن الغذائي العربي ذات الاولوية في الفترة الخمسية الاولى والتي اخرجت في مجلدين يضم الاول موجـزا لنتائج اعمال اللجنة ويضم الثاني وصفا موجزا لكل من المشاريع المختارة .. وينتظر أن تتخـذ القرارات اللازمـة بشأن تلك المشاريـع .

ماذا عن نتائج أعمال اللجنة ؟

وعلم مندوب « المهندس الزراعي العربي » أن نتائج أعمال اللجنة الوزارية تتضمن البنود التالية :

- أسس ومعايير أولوية اختيار المشروعات .
- هيكـل المشروعات المختـارة ذات الاولويـة في برامـج الامن الغذائي .
- المشروعـات المختارة لتنميـة انتـاج القمـح والحبوب والبذور الزيتيـة .
- المشروعات المختارة لتنمية انتاج السكر .
- المشروعات المختارة لتنمية الانتاج الحيواني والدواجني .
- المشروعات المختارة لتنمية انتاج الاسماك .
- مشروع دعم القطاع الزراعي بفلسطين .
- التكاليف الاستثمارية للمشروعات المختارة .
- الخطة التمويلية للمشروعات المقترحة ذات الاولوية .
- الآثار الانتاجية للمشروعات ذات الاولوية .
- مساهمة انتاج المشروعات ذات الاولوية في الفجوة الغذائية.
- التكاليف الجارية للمشروعات المقترحة ذات الاولوية .
- متطلبات المشروعات المختارة لدراسات الجـدوى الفنيـة والاقتصاديـــة .

تعيين نائب للمدير العام .. جديد

نظرا لانتهاء فترة اعارة الاستاذ حسين محمـد حسن نائب المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعيـة في نهاية شهـر مايو / أيار ١٩٨١ ، فقد تم تعيين السيد الدكتور محمد عثمان محمد صالح مدير ادارة الانتاج النباتي في المنظمة نائبا للمديـر العام للمنظمة .

احداث قسم للتوثيق العلمي

أحـدثت المنظمة العربية للتنميـة الزراعية قسما للتوثيق العلمي . وقد أعيد تنظيم المكتبة بما يتماشى ودور المنظمة في أن تكون مرجعا عربيا للعلوم الزراعية ، كما خصص جزء خاص من المكتبة للمطبوعات والتقارير القطرية للدول الاعضاء .

ورغبة من المنظمة في اثراء هذا الجزء من المكتبة ، فقد عممت على مكاتبها الاقليمية في الدول الاعضاء لموافاتها دوريا بالمطبوعات والتقارير الدورية التي تنشر عن مسار التنمية في الاقطار الاعضاء .

نبذة عن سمك المشط النيلي

بناء على طلب المؤسسة العامة للاسماك في سورية ، قامت ادارة الانتاج الحيواني في الادارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية باعداد نبذة عن بيولوجيا سمك المشط النيلي وارسالها الى المؤسسة المذكورة . وتتضمن تلك النبذة : النضج الجنسي ، التكاثر ، التغذية والنمو ، تتضمن النبذة المصادر العربية والاجنبية التي يمكن الرجوع اليها .

دورة حول ادارة المراعي

اقامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية دورة في مجال ادارة المراعي . وقد اقيمت الدورة في عمان بالاردن في الفترة ٥/٤ — ١٩٨١/٥/١٧ ، وحضرها متدربون من معظم الدول العربية .

دول تدريبية حول الانتاج المكثف للاغنام

كان مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد اقر في دورته العاشرة العادية بدمشق اقامة دورة تدريبية في مجال الانتاج المكثف للاغنام . وقد قامت المنظمة باتخاذ الترتيبات اللازمة لاقامة الدورة المذكورة في دمشق في الفترة ١٣/٩—١٩٨١/٩/٢٦

وباشرت بارسال الدعوات الى الدول الاعضاء لترشيح متدربيها وبمعدل اثنين من كل دولة عدا دولة مقر الدورة اذ سيكون منها خمسة متدربين .

دورة تدريبية حول الاسماك

اقامت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في سورية ، وبالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية دورة تدريبية على تربية الاسماك وانتاجها .

وقد اقيمت الدورة في وحدة « السن » التابعة للمؤسسة العامة للاسماك في سورية ، في الفترة ٥/٩ — ١٩٨١/٥/٢٠ ، وحضرها ٣٠ متدربا من العاملين في المؤسسة ومديريات الزراعة والاصلاح الزراعي في سورية .

فريق الاحصاءات الزراعية يتابع أعماله

● تم في شهر آذار/مارس ١٩٨١ تشكيل فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية لدراسة الاحصاءات الزراعية برئاسة السيد الدكتور حمدي سالم . وتتلخص مهمة الفريق بجمع بيانات احصائية واقعية عن الوطن العربي ، وتوحيد المصطلحات الاحصائية العربية وفق نماذج مهددة ، ودراسة الموازين السلعية وميزانية الاسرة في كل قطر عربي على حده ، ودراسة أوضاع الجهات المسؤولة عن الاحصاء الزراعي مع بيان مدى كفاءتها وطرق جمع الاحصاءات في كل قطر عربي . وقد انقسم الفريق الى ثلاث مجموعات .. مجموعة المغرب العربي (عدا ليبيا) ، وقد زارت حتى غاية شهر آيار / مايو جيبوتي والصومال والسودان وتونس . ومجموعة الخليج واليمن وليبيا ، وقد زارت حتى غاية شهر آيار / مايو كلا من اليمن والبحرين وقطر . ومجموعة غرب آسيا ، وقد زارت حتى غاية شهر آيار / مايو كلا من الاردن وسورية والكويت .

وفريقا صناعة الاعلاف وانتاج الالبان يباشران أعمالهما

● باشر فريق خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية المكلف بدراسة مشروع صناعة الاعلاف في جمهورية موريتانيا ، وفريق خبراء المنظمة المكلف بدراسة مشروع انتاج الالبان في جمهورية موريتانيا أعمالهما في شهر آيار / مايو ١٩٨١ .

وفريق الشوندر يكتمل صفوفاً !

● تم استكمال تشكيل فريق خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية المكلف بدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لزراعة وتصنيع الشوندر السكري في الجمهورية العربية السورية . وقد شكل الفريق برئاسة السيد الدكتور زكريا صدوق . ومن المنتظر ان يباشر الفريق اعماله خلال شهر حزيران / يونيو الحالي .

فريق لتوحيد المصطلحات الزراعية

اصدر المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية قراراً بتشكيل فريق لاجراء حصر وتوحيد المصطلحات الزراعية في الوطن العربي. وقد سمي السيد الدكتور مصطفى حداد رئيسا للجنة الخبرة الرئيسية والسيد المهندس احمد طلعت عزيز مقررا للجنة .

... و يسألونك عن لغز اليابان

الكلمة الأخيرة
ويسألونك عن .. لغز اليابان

ثمة لغز لا يزال البعض يقف تجاهه حائراً وعاجزاً عن أي تفسير .. اليابان دولة تفتقر الى البترول والحديد وأية معادن أو مواد خام .. دولة بدأت محاولات التحديث في وقت واحد مع جزء كبير من العالم العربي ، في بداية القرن التاسع عشر ، وخرجت من الحرب العالمية الثانية راكعة على ركبتيها . ومع ذلك ، فان انتاج اليابان اليوم يزيد عن انتاج دول أوروبا الغربية مجتمعة وينافس ، بقوة ونجاح مدهشين منتجات أوروبا وأمريكا في عقر دارهما .. هذا ، بينما بقي العالم العربي « محلك سر » . لا بل ان العالم العربي « تقدم الى الوراء ! » خطوات كبيرة في مجال التبعية للغرب .. علميا وتكنولوجيا وعسكريا وحتى .. غذائياً !!!

في تفسير هذا اللغز ، يقول الراسخون في العلم ، ان الفرد الياباني قد تحول الى طاقة انتاجية خلاقة ، وحقق التوازن بين دور المجتمع ودور الفرد .. بينما تعثر غيره في محاولات دون كيشوتية جوفاء ، ودخل في مجادلات بيزنطية حول المدخل الأفضل الى التنمية والتقدم .

هل الفرد في خدمة المجتمع ، أم أن المجتمع في خدمة الفرد ؟ وهل المساواة أهم من العدل ، أم أن العدل أهم من المساواة ؟ وهل الحرية الاقتصادية أهم من الحرية السياسية ، أم أن الحرية السياسية أهم من الحرية الاقتصادية ؟ وهل .. ؟ وهل .. ؟ وألف « هل » و « هل » ؟

ويقول المحللون ان الياباني يقدس الحياة العائلية ، ويحترم النظام ويطيع الرؤساء والقادة طاعة لا متناهية . وهذا ما ساعد على التنمية الاقتصادية والتنمية العسكرية أيضاً .. لأنه ، بدون العلاقات الانسانية العائلية ، وبدون قبول السلطة والالتزام بها ، لا يمكن للصناعة أن تقوم وتزدهر دون مشاكل اجتماعية هدامة ، ولايمكن للجيش أن يعمل ويحقق بطولات وانتصارات هي أقرب الى المعجزات .

ويضيف الدارسون ان الياباني يقدس العمل . فهو لا يترك عمله الا بسبب العجز أو الوفاة أو الاحالة على التقاعد . والوظيفة بالنسبة له وظيفة العمر . ويعني هذا كله شعوراً بالانتماء الى العمل ، كذلك ، فان المؤسسات والمصانع اليابانية تعتبر العاملين لديها عائلة كبيرة في جميع شؤون الحياة ، فتنشىء لهم المساكن والجمعيات التعاونية الاستهلاكية . أما السن فهو محترم تحت كل الظروف . والترقي لايكون الا على أساس السن مهما كانت كفاءة صغار السن .

ولقد حققت تلك العوامل والتقاليد والقيم لليابانيين القدرة على العمل الجماعي . وهذه القدرة ، في الواقع ، هي أساس الانجازات الهامة في المجتمعات المتقدمة كلها . بل انها أساس الديموقراطية والتنمية والتقدم الحضاري .

● عبد الوهاب المصري ●